الاقتصاد النقدي في الوطن العربي

الأستاذ الدكتور
إبراهيم المصري
أستاذ الاقتصاد
عميد كلية العلوم الإدارية
بأكاديمية السادات الأسبق



الحكمة

الاقتصاد النقدى
فى الوطن العربى

أ.د. إبراهيم المصرى

أستاذ الاقتصاد

عميد كلية العلوم الإدارية الأسبق بأكاديمية السادات

الطبعة الأولى

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

دار الحكمة

طباعة - نشر - توزيع

للطباعة والنشر والتوزيع

١١ ش عبد الحى حجازى من امتداد عباس العقاد

بجوار معهد المنطقة الثامنة الأزهرى

تليفون: ٢٢٧٤٦٢٧٧ - ٠١٠٠٠١٣٥٤٠٦

www.dar-elhekma.com

info@dar-elhekma.com

رقم الإيداع	٢٠١٦/٣٤١٣
I.S.N.B	978-977-728-162-1

المحتويات

المقدمة

نستعرض فى هذه المقدمة عدد من المفاهيم والمصطلحات المتداولة فى مجال النقود التى نرى أهمية التعرف عليها فى هذا الكتاب كنقود الاحتياط والمعروض النقدى M_1، والمسح النقدى والسيولة المحلية وأشباه النقود ومبانى الأوصل الاجنبية، إجمالى الاحتياط الرسمى GOR، صافى الاحتياط الدولى NIR.

نقود الاحتياط M_0

تتكون من النقد المتداول خارج البنك المركزى وودائع البنوك العاملة بالعملة المحلية لديه.

وتعتبر أساس للنقود بتعريفها الواسع ويطلق عليها أحيانا القاعدة النقدية أو النقود عالية القوة وتستخدم كأحد الأهداف التشغيلية الوسيطة للسياسة النقدية فى إدارة السيولة المحلية (M_2)، وتمثل نقود الاحتياط والأصول المقابلة لها بتعريف آخر لبنود المركز المالى للبنك المركزي.

المسح النقدى يمثل الميزانية المولدة للجهاز المصرفى (متضمناً البنك المركزى مبوبة بالشكل إلى يظهر حجم السيولة المحلية (M_2) بالمعنى الواسع فى جانب وصافى الأصول الأجنبية والمحلية (بما فيها صافى الأصول المخصومة غير المبوبة) فى الجانب الأخر.

السيولة المحلية M_2:

تتكون من المعروض النقدى M_1 أو ما يعرف بكمية وسائل الدفع الجارية وأشباه النقود.

المعروض النقدى M_1:

يتكون من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى أى لدى الجمهور والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية لدى كافة وحدات الجهاز المصرفى مطروحا منها أرصدة كالشيكات والحوالات المشتراه.

M_1 = النقد المتداول خارج الجهاز + الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية

– أرصدة الشيكات والحوالات المشتراه

أشباه النقود تتكون من الودائع غير الجارية الحكومية بالعملة المحلية والودائع الجارية غير الحكومية بالأرباح.

M_2 السيولة المحلية = المعروض النقدى + أشباه النقود

M_1 المعروض النقدى = النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى + الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية – أشباه النقود = ودائع جارية غير حكومية بالعملة الأجنبية + ودائع غير حكومية بالعملة المحلية – الشيكات والحوالات المشتركة أو غير رابحة لدى كافة وحدات الجهاز المصرفى بالعملات الأجنبية غير الحكومية الجارية (مطروحاتها الشيكات والحولات المشتراه) وغير الجارية لدى كافة وحدات الجهاز المصرفي.

صافى الأصول الأجنبية:

يمثل الأصول المستحقة للجهاز المصرفى على غير المقيمين أى التزاماته تجاه غير المقيم ويمثل تغير هذا البند صافى معاملات الجهاز المصرفى (بما فيها البنك المركزي) مع العالم الخارجى خلال الفترة المعينة.

إجمالى الاحتياطيات الرسمية (GOR):

عبارة عن إجمالى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى والمستثمرة فى الخارج (لدى غير المقيمين) ويتكون من الذهب (على أساس تقيم فى نهاية السنة المالية) ووحدات السحب الخاصة والاستثمارات فى الأوراق المالية الأجنبية والودائع لدى المراسلين بالخارج واتفاقات الدفع المبرمة مع بعض الدول والاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي.

صافى الاحتياطيات الدولية NIR:

عبارة عن إجمالى الاحتياطيات الرسمية مطروح منها الالتزامات الأجنبية قصيرة الأجل.

الأصول الاحتياطية الرسمية والأصول الأجنبية الأخرى:

يشمل الأرصدة الفعلية للأصول الاحتياطية الرسمية والأصول الأخرى بالعملة الأجنبية وتتكون من الأصول الرسمية من العملات الأجنبية (الأوراق المالية والإيداعات) ومركز الاحتياط مع صندوق النقد الدولى والحيازة من وحدات السحب الخاصة (الذهب يقوم بسعر السوق والأصول الاحتياطية الأخرى (تحديداً كأمثال المنتجات والقروض لجهات غير مصرفية غير مقيمة، أما الأصول الأخرى بالنقد الأجنبى (بند) فهى تشمل الأوراق المالية والودائع والقروض والشيكات والذهب واية بنود مماثلة غير مدرجة فى الأصول الاحتياطية الرسمية، وتمثل تلك الأصول الأرصدة ذات الطبيعة السائله المتاحة بالنقد الأجنبى للسلطات النقدية سواء مستحقة على مقيمين أو غير مقيمين وهى بذلك تختص عن مفهوم صافى الاحتياطيات الدولية.

الفصل الأول

النقـود فى ليبيا

تشير البيانات الـواردة فى الجدول إلى أن الفائدة التقديرية تزايد خلال الفترة من عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠١٠م بصفة سنوية من حوالى ٥٠٨٩,٣ عام ٢٠٠٤م إلى حوالى ٢٢٦٠٤,٢ عام ٢٠١٠م والـوزن فى القاعدة النقدية تمثل فى ودائع المؤسسات العامة والمؤسسات المالية الأخرى من مصرف ليبيا المركزي. أما الوزن الأكبر فيتمثل فى الوحدات النقدية لدى الجمهور فى كل السنوات.

تطور القاعدة النقدية (بالمليون دينار)

نهاية	عملة لدى الجمهور (١)	احتياطيات المصارف التجارية (٢)			ودائع المؤسسات العامة والمؤسسات المالية الأخرى لدى مصرف ليبيا المركزي (٣)	القاعدة النقدية (١)+(٢)+(٣)
		نقدية في الصندوق	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	المجموع		
٢٠٠٤	٢٦١٢,٧	١٨١,٦	١٥١٠,٤	١٦٩٢,٠	٧٨٤,٦	٥٠٨٩,٣
٢٠٠٥	٣٣٠٨,٧	١٧٣,٠	٢٧٤٧,٥	٢٩٢٠,٥	١٤٤١,٦	٧٦٧٠,٨
٢٠٠٦	٣٩٣٢,٩	٢٠١,٢	٣٤٨٧,٣	٣٦٨٨,٥	١١٠٩,٤	٨٧٣٠,٨
٢٠٠٧	٤٥٨١,٢	٣٧٠,٩	٤٩٦٣,٣	٥٣٣٤,٥	١٠٧١,٤	١٠٩٨٧,١
٢٠٠٨	٥٦٠٨,٣	٣٧٤,٤	١٢٢٣٩,٩	١٢٦١٤,٣	٦٥٩,٠	١٨٨٨١,٦
٢٠٠٩	٦٩٦٢,٩	٥١٢,٠	١٢٦٧٠,٠	١٣١٨٢,٠	٣١٧,٩	٢٠٤٦٢,٨
٢٠١٠	٧٦٠٩	٧٤٧,١	١٣٣٢٨,٤	١٤٠٧٥,٥	٩١٢,٧	٢٢٦٠٤,٢

المصدر: البنك المركزى الليبى – سنوات متعددة.

أما إذا نظرنا إلى عرض النقود فى ليبيا ، كما يشير الجدول التالى يشمل فى عمله لدى الجمهور ودائع تحت الطلب (النقود) بالإضافة إلى قسمة العقود (وودائع لأجل وودائع ادخارية)، يلاحظ من الجدول التالى أن الوزن الأكبر من النقود يتمثل فى الودائع تحت الطلب خلال الفترة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠١٠م وهو فى تزايد يستمر من ٧٤٠٠ دينار إلى ٣٣٧١٢ مليون دينار، أما شبه النقود فالوزن النسبى الأكبر يمثل فى الودائع لأجل وهى فى تزايد مستمر خلال نفس الفترة من ١٨٨٣ مليون دينار عام ٢٠٠٤م إلى حوالى ٤٢٨٦,٤ مليون دينار عام ٢٠١٠.

تطور عرض النقود خلال الفترة ٢٠٠٤م -٢٠١٠م (بالمليون دينار)

نهاية	النقود			شبه النقود			المجموع الكلي
	عملة لدى الجمهور الصندوق	ودائع تحت الطلب	المجموع	ودائع لأجل	ودائع إدخارية	المجموع	(١) + (٢)
٢٠٠٤	٢٦٢١,٧	٧٩٣٢,٩	١٠٥٣٦,٦	١٨٨٣,٨	٧١٥,١	٢٥٩٨,٩	١٣١٣٥,٥
٢٠٠٥	٣٣٠٨,٧	١٠٧١٩,٤	١٤٠٢٨,١	٢٣٦٨,٢	٧٠٠,٠	٣٠٦٨,٢	١٧٠٩٦,٣
٢٠٠٦	٣٩٣٢,٩	١٢٤١٠,١	١٦٣٤٣,٠	٢٦٦٢,٠	٦٥٠,٩	٣٣١٢,٩	١٩٦٥٥,٩
٢٠٠٧	٤٥٨١,٢	١٨٢٥٦,٣	٢٢٨٣٧,٥	٣٤٨١,٣	٦٦٣,٣	٤١٤٤,٦	٢٦٩٨٢,١
٢٠٠٨	٥٦٠٨,٣	٢٨٨٠٦,٣	٣٤٤١٤,٦	٤٦٤٠,٧	٦٨٩,٢	٥٣٢٩,٩	٣٩٧٤٤,٥
٢٠٠٩	٩٦٦٢,٩	٣١٢٠٦,٥	٣٨١٦٩,٤	٥٢٧٦,٩	٧١٥,٠	٥٩٩١,٩	٤٤١٦١,٣
٢٠١٠	٧٦٠٩	٣٣٧١٢,٢	٤١٣٢١,٢	٤٢٨٦,٤	٧٤٣١	٥٢٩,٥	٤٦٣٥٠,٧

المصدر: البنك المركزى الليبى - سنوات متعددة.

العوامل المؤثرة فى عرض النقود:

تضمنت العوامل المؤثرة فى عرض النمو وكل من صافى الأصول الأجنبية وصافى الأصول المحلية يتكون من صافى الأصول الأجلة من أصول مصرف ليبيا المركزى والمصارف التجارية فى من يتكون صافى الأصول المحلية من صافى المستحقات على الأخرى

وصافي المستحقات على الخزانة وصافي البنود الأخرى ويبين الجدول التالي صافي الأصول الآجلة قد تزايد خلال الفترة من ٣٤٢٣٧ بليون دينار عام ٢٠٠٤م إلى ١٣٧٩٢ بليون دينار عام ٢٠١٠م.

تطور صافي الأصول الأجنبية والمحلية ٢٠٠٤م - ٢٠١٠م (بالمليون دينار)

نهاية	صافي الأصول الأجنبية			صافي الأصول المحلية				المجموع الكلي (٣) + (٤)
	مصرف ليبيا المركزي الجمهور الصندوق	المصارف التجارية	المجموع (٣)	صافي المستحقات على الخزانة	المستحقات على قطاعات أخرى	صافي البنود الأخرى	المجموع (٤)	
٢٠٠٤	٣٣٠٦٥,٩	١١٧١,١	٣٤٢٣٧,٠	١٧٧٣٤,٥-	٦٦٥٤,٥	١٠٠٢١,٥-	٢١١٠١,٥-	١٣١٣٥,٥
٢٠٠٥	٥٤٤٤٧,٩	١٩٧٤,١	٥٦٤٢٢,٠	٣٣٨٨٠,٢-	٧٢٦٩,٢	١٢٧١٤,٧-	٣٩٣٢٨,٧-	١٧٠٩٦,٣
٢٠٠٦	٧٧٢٤٠,٨	٢١٩٢,٧	٧٩٤٣٣,٥	٥٥٢٥٦,٤-	٨٠٧٨,٦	١٢٥٩٩,٨-	٥٩٧٧٧,٦-	١٩٦٥٥,٩
٢٠٠٧	٩٨٣٠٥,٤	٢٤٣٨,٤	١٠٠٧٤٣,٨	٦٧٨٣٤,٤-	٩٤٢٠,١	١٥٣٤٧,٤-	٧٣٧٦١,٧-	٢٦٩٨٢,١
٢٠٠٨	١٢١٢٥٧,٢	٣٥٧٣,١	١٢٤٨٣٠,٣	٨٠٧٦٧,١-	١١٤٣٩,٠	١٥٧٥٧,٧-	٨٥٠٨٥,٨-	٣٩٧٤٤,٥
٢٠٠٩	١٢٨٢٢٢,٣	٤٠٨٨,٥	١٣٢٣١٠,٨	٨٠٩٣٠,٢-	١٢٩٢٠,٧	٢٠١٤٠,٠-	٨٨١٤٩,٥-	٤٤١٦١,٣
٢٠١٠	١٣٤٤٦	٣٤٦١	١٣٧٩٢	٨٩٩٠٦,٤-	١٤٧٦٥,٢	١٦٤٢٩,١-	٩١٥٧٠,٣-	٤٦٣٥٧

المصدر: البنك المركزي الليبي - سنوات متعددة.

يلاحظ أن سعر الفائدة على ودائع الادخار انخفض من ٤٪ عام ٢٠٠٤م إلى ٢٪ عام ٢٠٠٥م وظل من عام ٢٠١٠م بدون فوائد في حين ودائع القروض والسلف المضمونة كان ٦٪ خلال المدة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠١٠م. وكذلك الحال بالنسبة لسعر الفائدة على القروض غير مدفوعة الفائدة خلال نفس المدة.

تطور أسعار الفائدة على الودائع والائتمان لدى المصارف التجارية ٢٠٠٤م - ٢٠١٠م[1]

البنود	خــــــــلال						
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
سعر الخصم (نهاية الفترة)	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٣,٠	٣,٠
سعر الفائدة على ودائع الادخار	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
ودائع زمنية قصيرة الأجل (أعلى سعر فائدة)	٢,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
ودائع زمنية متوسطة الأجل (أعلى سعر	٤,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٠
فائدة)	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٠
سعر الفائدة على القروض والسلف المضمونة	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
سعر الفائدة على القروض والسلف غير	-	-	-	-	٢,٢٥	١,٢٥	١,٥
المضمونة	-	-	-	-	-	١,٠٥	٠,٨٥
سعر الفائدة على شهادات الإيداع (٢٨ يومًا)	-	-	-	-	-	٠,٢٥	٠,٢٥
سعر الفائدة على شهادات الإيداع (٩١ يومًا)	-	-	-	-	٤,٢٥	٢,٠	١,٧٥
سعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة							
سعر الفائدة على إعادة الشراء (الريبو)							

المصدر: البنك المركزي الليبي - سنوات متعددة.

المطلوب التعليق مع التحليل للبيانات الواردة في الجدول السابق.

(١) تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف التجارية منذ شهر التمور (أكتوبر) ٢٠٠٥، وسعر الفائدة على الائتمان اعتبارًا من شهر الماء (مايو) ٢٠٠٧.

تشير البيانات الواردة فى الجدول التالى إلى أن الودائع فى تزايد مستمر خلال الفترة من ٢٠٠٤م حتى ٢٠١٠م حيث ارتفعت من ١٠٠٩,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٤م أى ٥٥٣٨٣ مليون دينار عام ٢٠١٠م سواء كانت ودائع تحت الطلب أو الأجل أو ادخارية إذا وارد دفع وتأمين نقدي، وودائع تحت الطلب تشمل ودائع لدى مصرف ليبيا المركزى وودائع لدى المصارف أما الودائع الزمنية فهى تشمل ودائع لدى مصرف ليبيا أخرى لدى المصارف.

تطور الودائع والقروض المختلفة للمصارف التجارية الليبية ٢٠٠٤م - ٢٠١٠م (مليون دينار)

نهاية	النقود					الاقتراض من المصارف		
	تحت الطلب	لأجل	ادخارية	أوامر الدفع والتأمين النقدي	إجمالي الودائع	مصرف ليبيا المركزى	مصارف في ليبيا	مصارف خارجية
٢٠٠٤	٧٢٨٠,٥	١٨٣٥,١	٦٥٨,٩	١١٠٧,٣	١٠٩٠٨,٨	-	-	١٣١,٥
٢٠٠٥	٩١٦٧,٣	٢٣٧٥,٩	٦٧١,٣	١٥٦٨,٠	١٣٧٨٢,٥	-	-	٥٩,١
٢٠٠٦	١٢٠٢٦,٧	٢٥٧٦,٨	٦٢٧,٩	٢١٢٨,٠	١٧٣٥٩,٤	١,٢	٥٢,٨	٨٦,٥
٢٠٠٧	١٧٠٣٥,٠	٣٤٨٧,٨	٦٤٩,٣	٣٦٣٣,٤	٢٤٨٠٥,٥	٥٣,٠	٥١,٥	١٩,٠
٢٠٠٨	٢٨٧٠٤	٤٤٣٤,٠	٦٨٩,٢	٧٧٠٣,٨	٤١٥٣١,٠	٥٢,٢	٥٧,١	١٧٥,١
٢٠٠٩	٣٤٥١٩,٥	٤٩٠٢,٨	٧١٥,٠	٨٥٣٥,٠	٤٨٦٧٢,٣	٥١,٩	٥٢,٤	١٣٥,٦
٢٠١٠	٤١١٦,٨	٥٣٠٩,٧	٧٤٣,١	٨١٤٩,٨	٥٥٣١٣,٠	-	٤٧,٦	٨١,٩

المصدر: البنك المركزى الليبى - سنوات متعددة.

المطلوب عمل لتحليل أفقى ورأسى مع التعليق لبيانات الجدول السابق.

المطلوب:

١- التعليق على العمليات الأجنبية لدى مصرف ليبيا والذهب النقدي.

٢- ما هي العلاقة بين الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي والاحتياطيات الدولية.

٣- التحليل المالي سواء كان أفقي أو رأسي.

تطور الاحتياطيات الدولية (بالمليون دينار)

نهاية	عملات أجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي	الذهب النقدي	وضع الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي	المجموع
٢٠٠٤	٣١٢٧٨,٣	٥٧,٨	٧٦٤,٣	٣٢١٠٠,٤
٢٠٠٥	٥٢٦٥٣,٥	٥٧,٨	٧٦٤,٣	٥٣٤٧٥,٦
٢٠٠٦	٧٥٤٢٢,٧	٥٧,٨	٧٦٤,٣	٧٦٢٤٤,٨
٢٠٠٧	٩٦٤٤٨,٠	٥٧,٨	٧٦٤,٣	٩٧٢٧٠,١
٢٠٠٨	١١٤٤٨٢,٢	٥٧,٨	٧٦٤,٣	١١٥٣٠٤,٣
٢٠٠٩	١٢٣١٤٤,٢	٥٧,٨	٧٣٣,٦	١٢٣٩٣٥,٦
٢٠١٠				
الرابع الأول Q1	١٢٣٧٠٧,٦	٥٧,٨	٧٠٥,٢	١٢٤٤٧٠,٦
الرابع الأول Q2	١٢٥٢٠٣,٦	٥٧,٨	٤٩٣,٦	١٢٥٧٥٥,٠
الرابع الأول Q3	١٢٣٤٠١,٦	٥٧,٨	٤٧٨,٩	١٢٣٩٣٨,٣
2010.10.31	١٢٥٠٣٤,٨	٥٧,٨	٤٧٨,٩	١٢٥٥٧١,٥
2010.11.30	١٢٧١٦٢,١	٥٧,٨	٤٧٨,٩	١٢٧٦٩٨,٨
2010.12.31	١٢٧٦٤٧,٣	٥٧,٨	٤٦٧,٣	١٢٨١٧٢,٤

المصدر: البنك المركزى الليبي - سنوات متعددة.

في ضوء البيانات الواردة في الجدولين التاليين المطلوب إلى التعليق على بيانات كل جدول. ناقش العلاقة بين هذه البيانات.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس ١٠٠=٢٠٠٣)

الأوزان / السنة	مواد غذائية ومشروبات وتبغ	ملابس والأقمشة وأحذية	السكن ومستلزماته	أثاث المسكن	العناية الصحية	النقل والمواصلات	التعليم والثقافة والتسلية	سلع وخدمات متفرقة	الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة	معدل التضخم٪
٢٠٠٤	٩٨,٥	٩٠,٧	١٠١,٥	٨٨,٨	١٠٩,١	١٢٦,٢	٩٢,٠	١٠٠,٤	١٠١,٣	١,٣
٢٠٠٥	١٠٣,٨	٩٢,١	١٠٢,٢	٨٨,٨	١١٢,٣	١٢٩,٨	٩٢,٨	٩٨,٢	١٠٣,٩	٢,٦
٢٠٠٦	١٠٥,١	٩٤,١	١٠٣,٠	٨٩,٩	١١٩,٢	١٣٠,٣	٩٠,٩	١٠٦,٧	١٠٥,٥	١,٥
٢٠٠٧	١٢١,٠	٩٢,٥	١٠٣,٦	٨٩,٠	١٣٣,٨	١٢٩,٧	٩١,١	١١١,٢	١١٢,٠	٦,٢
٢٠٠٨	١٤٤,٨	٩٤,٧	١٠٩,٣	٩٢,٤	١٣٤,١	١٣٤,٣	٩٤,١	١٢٠,٩	١٢٣,٧	١٠,٤
٢٠٠٩	١٤٩,٣	٩٨,١	١٠٩,٦	٩٦,٧	١٣٤,٠	١٣٧,٣	١٠٠,٠	١٢٣,٥	١٢٦,٧	٢,٤
٢٠١٠	١٥٣,٢	١٠٦,٨	١٠٩,٧	٩٩,٦	١٣٤,٠	١٣٦,٧	١٠٥,٣	١٣٢,٣	١٢٩,٨	٢,٤

أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية

نهاية	الدولار الأمريكي		اليورو		الجنيه الاسترليني		فرنك سويسرس	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
٢٠٠٤	١,٢٤٤٤٠	١,٢٥٠٦٤	١,٦٩٣٣٩	١,٧٠١٨٨	٢,٣٩١٨٦	٢,٤٠٣٨٥	١,٠٩٥٩١	١,١٠١٤١
٢٠٠٥	١,٣٤٨٦٤	١,٣٥٥٤٠	١,٥٩٠٩٩	١,٥٩٨٩٧	٢,٣٢٢٢٢	٢,٣٣٣٨٦	١,٠٢٦١٣	١,٠٣١٢٨
٢٠٠٦	١,٢٨١٧٨	١,٢٨٨٢١	١,٦٨٦٦٩	١,٦٩٥١٥	٢,٥١٣٧٠	٢,٥٢٦٣١	١,٠٥٠٨١	١,٠٥٦٠٨
٢٠٠٧	١,٢٢١١٦	١,٢٢٧٢٨	١,٧٩٤١٢	١,٨٠٣١٢	٢,٤٤٢٠٨	٢,٤٥٤٦٢	١,٠٨١٧٢	١,٠٨٧١٤
٢٠٠٨	١,٢٤٥٤٠	١,٢٥١٦٠	١,٧٥٥٧٠	١,٧٦٤٥٠	١,٨٠٥٣٠	١,٨١٤٣٠	١,١٧٩٩٠	١,١٨٥٨٠
٢٠٠٩	١,٢٣٤٠٠	١,٢٤٠٢٠	١,٧٦٩٤٠	١,٧٧٨٣٠	١,٩٥٦٢٠	١,٩٦٦٠٠	١,١٨٨٠٠	١,١٩٣٩٠
٢٠١٠	١,٢٥١٢٠	١,٢٥٧٥٠	١,٦٥٥٨٠	١,٦٦٤١٠	١,٩٤١١٠	١,٩٥٠٩٠	١,٣٢٧٣٠	١,٣٣٤٠٠

الفصل الثانى

النقود فى الجزائر

نعرض فى لمحة عن البنك المركزى الجزائرى بالإضافة إلى بعض المؤشرات النقدية عرض النقود ومعدلات نموها خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى عام ٢٠٠٦م فضلا عن عرض العلاقة بين نمو النقود ومدى النمو الاقتصادي.

أولاً: نشأة البنك المركزى الجزائري

يعتبر البنك المركزى أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها فى الجزائر المستقلة وقد كان ذلك فى ١٣/ ١٢/ ١٩٦٢ بموجب قانون رقم ٦٢-١٤٤ وقد حل البنك المركزى الجزائرى الذى تم تأسيسه فى عهد الاستعمار وبتأسيسه أردت الجزائر أن تبين إرادتها فى قطع أى عهد لها بالاستعمار وقد أوكلت للبنك المركزى كل المهام التى تختص بها البنوك المركزية فى كل دول العالم فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله وهو حسب قانون تأسيسه بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية والإقراضية وهو أيضًا بنك الحكومة ويحتم ذلك عليه أن يقدم تسهيلاته لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم السندات مكفولة من طرفها والحقيقة أن النصوص قد بينت بدقة ووضوح هذه المسؤوليات ولكن الواقع أثبتت أن البنك المركزى لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام فى الميدان والبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليس تحت سلطة البنك المركزي.

لم تكن الخزينة فقط تخضع إلى سلطته بل كانت سببا مباشرا فى التوسع النقدى وعنصرا رئيسيا فى رسم السياسة الافتراضية وتنفيذها ولذلك نجد فى الواقع أن الروح التى تبرر وجود البنك المركزى كمؤسسة مسؤولة عن تسيير الوضع النقدى قد تم تحويلها إلى مؤسسات أخرى عمليا ولقد مر البنك المركزى أو بصفة أدق النظام البنكى بإصلاحات هامة نختصرها فى المحطات الرئيسية التالى ذكرها :

١- **الإصلاح النقدي لعام ١٩٨٦**: بموجب القانون رقم ٨٦/ ١٢ الصادر فى ١٩/ ٠٨/ ١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك والقروض تم إدخال إصلاح جذرى على

الوظيفة البنكية وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكسية للنشاط البنكي وبموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.

٢- **قانون ١٩٨٨ وتكييف الإصلاح**: جاء القانون ٨٨-٠٦ الصادر ١٢/٠١/١٩٨٨ المعدل والمتمم للقانون ٨٦-١٢ السابق ذكره، ومضمون قانون ١٩٨٨ هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات وعلى المستوى الكلي ثم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

٣- **قانون النقد والقرض الجديد وإصلاح عام ١٩٩٠**: يعتبر القانون رقم ٩٠-١٠ الصادر في ١٤/٠٤/١٩٩٠ والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى انه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون ١٩٨٦ و١٩٨٨ فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنك وأدائه كما أن المبادئ التي يقوم عليها ميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف تكون عليها في المستقبل وعلى ضوئه:

- استعاد البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استقلال البنك المركزي على الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

لقد ادخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء ما يتعلق الأمر بهيكل النظام البنكي للبنك المركزي أو السلطة التنفيذية وبهيكل البنوك ولأول مرة منذ قرارات التأمين تم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقييم أعمالا لها أهمية في الجزائر كما تم أيضًا بموجب نفس الأحكام السماح بإنشاء بنوك خاصة.

ثانياً: مجلس إدارة البنك المركزي

يعرف قانون النقد والقرض فى مادته ١١ بأنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية " ومنذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزى يسمى فى تعامله مع الغير بنك الجزائر ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود الملكية لرأس ماله بالكامل إلى الدولة وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل فى السجل التجارى ولا يخضع أيضًا لأحكام القانون ٨٨ -٠١ المؤرخ فى ٠١/ ٠١/ ١٩٨٨ والمتعلق بالقانون التوجيهى للمؤسسات العمومية الاقتصادية ويستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار مراسلين أو ممثلين له فى أى نقطة من التراب الوطنى كلما رأى ذلك ضروريا ويسير بنك الجزائر جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض.

١ - **المحافظ ونوابه**: يعين المحافظ ونوابه بمراسيم رئاسية لمدة ستة سنوات وخمس سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة كما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضًا ويكون ذلك فى حالتين فقط العجز الصحى الذى يجب أن يثبت بواسطة القانون والخطأ الفادح، يحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة كل واحد منهم ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب ترتيب معاكس لذلك الوارد فى المرسوم ويستطيع المحافظ تحديد مهام وصلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب كما يستطيع الاستعانة بالمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك وتتمثل المهام الأساسية للمحافظ فى إدارة أعمال البنك من اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، وبيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلى البنك فى مجالس ومؤسسات أخرى...الخ كما يقوم بتمثيله لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية التابعة لدول أخرى والهيئات المالية الدولية كما يمكن أن تستشيره الحكومة فى المسائل المتعلقة بالنقد والقرض أو تلك التى تعكس على الوضع النقدى دون أن تكون ذات طبيعة نقدية فى أساسها.

٢- **مجلس النقد والقرض**: يعتبر أنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التى جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التى أوكلت إليه والسلطات الواسعة التى منحت له، ويؤدى مجلس القرض والنقد وظيفتين: وظيفة مجلس إدارة بنك

الجزائر ووظيفة السلطة النقدية للبلاد، وتشكل مجلس النقد والقرض من :

- المحافظ رئيسا.

- نواب المحافظ كأعضاء.

- ثلاث موظفين سامين يعينهم بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة كما يعين ثلاث مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة..

يمكن لمجلس القرض والنقد أن يشكل من بين أعضائه لجان استشارية ويحق له استشارة أية مؤسسة أو أى شخص إذا رأى ذلك ضروريا وصلاحيات المجلس واسعة جدا فى مجال النقد والقرض ومن أهم هذه الصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها كما يقوم بتحديد ميزانية البنك المركزى وإجراء كل ما يحيط به من التعديلات...إلخ.

- باعتباره سلطة نقدية يقوم بتنظيم النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك فى علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها)، يسير السياسة النقدية ويضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنك والمؤسسات المالية الأجنبية، ويرخص لها ذلك كما يحدد قواعد الحذر فى تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن وتنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف بالإضافة إلى مهام حددت خاصة بموجب المادتين ٤٤ و٤٥ من قانون النقد والقرض.

ثالثاً: مهام البنك المركزى الجزائري:

استعاد بنك الجزائر فى إطار إصلاح النظام النقدى مكانته كمركز لهذا النظام ودوره فى مراقبة عمل نظام التمويل، وعائدات الفترة السابقة حيث كانت الخزينة هى المركز الفعلى (وليس الرسمي) للنظام دور فى صياغة وبلورة مفهوم جديد لدور نظام التمويل ومستقبله.

إلى جانب الوظائف التقليدية التى يؤديها البنك المركزى كمصدر للإصدار لاحتكاره حق إصدار النقود وكبنك للبنوك من خلال علاقته التقليدية مع البنوك التجارية وكلنك الحكومة من خلال علاقته مع الخزينة غذ أصبح يلعب دورا أساسيا للدفاع ع القدرة

الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا وذلك بالعمل على استقرار الأسعار الداخلية واستقرار فى سعر الصرف خارجيا وفى هذا الإطار بالذات يتحدد مفهوم جديد للمهمة التى يجب أن يقوم بها بنك الجزائر.

١- **إصدار النقود**: يعود امتياز إصدار النقود فى كامل التراب الوطنى إلى الدولة التى فوضت على لبنك المركزى ويشمل مفهوم النقود هنا الأوراق النقدية والقطع المعدنية كما يقوم البنك المركزى وذلك عن طريق تنظيم بتعريف الأشكال التى تأخذها الوحدات النقدية خاصة ما يرتبط بحجمها وقيمتها ويتم حجم الإصدار النقدى وفق النظرة التقديرية للبنك المركزى حول الوضع العام الاقتصادى والنقدى كما يأخذ بعى الاعتبار فى هذا المجال كل العناصر التى يمكن ن تؤثر على وضع السيولة العامة مثل سرعة التداول النقدى وقدرة البنوك التجارية على توسيع هذه السيولة من خلال إصدارها للنقود الكتابية.

٢- **علاقة البنك المركزي بالبنوك**: تتحدد العلاقة بين البنك المركزى والبنوك فى ظل قواعد أفريل ١٩٩٠ من خلال مبدأين تقليديين :

- البنك المركزى هو بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض وإذا كانت الخاصية الأولى يستمدها من خلال تحكمه فى تطورات السيولة فهو يستمد الخاصية الثانية من كونه معهد للإصدار أى انه يعتبر المصدر الأصلى للسيولة حيث يتحكم فى إعادة تمويل البنوك.

٣- **علاقة البنك المركزي بالخزينة**: أدخل قانون النقد والقرض نمطا جديدا لتنظيم العلاقة بين البنك المركزى والخزينة العمومية وومع تبديل أهداف السياسة الاقتصادية ونمط تنظيم الاقتصاد وتناقص أعباء ومهام الخزينة مقارنة بالفترة السابقة فإن تحديد هذه العلاقة بشكل دقيق لم يعد يتاباه أى تردد وبدأ تعريف العلاقة الجديدة بإبعاد الخزينة ولا عن مركز نظام التمويل وعادة البنك المركزى بعد ذلك وبشكل فعلى إلى قمة نظام النقدى وعلى هذا الأساس فغن القروض التى يمكن أن تستفيد منها الخزينة قد تم تحديدها وتشير المادة ٧٨ من قانون والقرض أن الخزينة يمكن أن تستفيد من

تسبيقات البنك المركزى خلال سنة مالية معينة فى حدود ١٠ ٪ فقط كحد أقصى وذلك من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة فى السنة المالية السابقة يجب أن لا تتجاوز مدة هذه التسبيقات ٢٤٠ يوم متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة كما ينبغى تسديدها قبل انقضاء هذه السنة كما يمكن أن يتدخل البنك المركزى فى السوق النقدية ليجرى عمليات (بيع وشراء) على سندات عامة تستحق فى أقل من ستة شهر ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الجمالى لهذه العمليات ٢٠ ٪ من الإيرادات العادية للدولة المسجلة فى ميزانية السنة المالية السابقة ويمكن للبنك المركزى دائما ن يبقى لدى مركز الصكوك البريدية أى مبلغ يراه ضروريا لتسوية حاجاته المتوقعة وبطبيعة الحال يجوز للخزينة استعمال هذه الأموال على أن تكون جاهزة حالما يطلبوها.

٤- **مراقبة الصرف**: ويتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط والآليات التى تهدف إلى التحكم فى جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج ويمكن ذكر هذه الضوابط فيما يلى :

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعى أو معنوى مقيم فى الجزائر كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعلة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.

- تمر عملية التمويل لإيرادات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين إلى إحدى البنوك الوسيطية المعتمدة ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوطين متى تضمنت عقود الواردات والصادرات الشروط التقنية والتنظيمية المطلوبة.

- بقوم الوسيط المعتمد بمنح لمستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية استيراد ضمن الشروط المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجى ويجب أن يتأكد الوسيط المالى المعتمد من شرط توفر كفاية المساحة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية وقدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية ويكون هذا الوسيط المالى مسؤولا أمام بنك الجزائر فى حالة عدم قدرة المستورد على الوفاء بالتزاماته فى هذا الشأن.

- يقوم البنك الوسيط عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة بواسطة التنظيم وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة.

رابعًا: تطور عرض النقود فى الجمهورية الجزائرية:

يشير الجدول التالى إلى أنه ارتفع عرض النقود M_1 من ٢٠٤,٨ بليون دولار إلى ٣٠٩٨,٥٩ بليون دينار خلال الفترة من ١٩٨٦م إلى ٢٠٠٦م. كذللك الحال بالنسبة M_2 ارتفع من ٢٢٧ بليون دولار إلى ٤٨٥٠٧,٨ بليون دينار.

تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة من ١٩٨٦م - ٢٠٠٦م (بليون دولار)

السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
M_1	٢٠٤,٨٢	٢٢٣,٩٠	٢٥٢,٢	٢٥٠,٠١	٢٧٠,٠٨	٣٢٤,٩٩	٣٦٩,٧٢
M_2	٢٢٧,٠٢	٢٥٧,٩	٢٩٢,٩٦	٣٠٨,١٤٦	٣٤٣	٤١٥,٢٧	٥١٥,٩

١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
٤٤٦,٩٠	٤٧٥,٣٨	٥١٩,١١	٥٨٩,١	٦٧١,٥٧	٨٢٦,٣٧	٩٠٥,١٨
٦٢٧,٤٣	٧٢٣,٥١	٧٩٩,٥٦	٦١٥,٠٦	١٠٨١,٥٢	١٥٩٢,٤٦	١٧٨٩,٣٥

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
١٠٤٨,١٨	١٢٣٨,٥١	١٤١٦,٣٤	١٦٣٠,٣٨	٢١٦٠,٥٨	٢٤٢٢,٧٣	٣٠٩٨,٥٩
٢٠٢٢,٥٣	٢٤٧٣,٥٢	٢٩٠١,٥٣	٣٣٥٤,٤٢	٣٧٣٨,٠٤	٤١٤٦,٩١	٤٥٨٧,٨٨

المصدر: البنك المركزى الجزائرى.

ومعدل نمو M_1، M_2 خلال الفترة بحوالى ١٤,٩٪ ويرجع ذلك أسعار النفط فى سوق النفط العالمى وساعد ذلك على تخطى الأزمة العالمية نهاية القرن الماضى ١٩٩٧م، ١٩٩٨م، ويرجع ذلك لاستقرار أسعار النفط بوجه عام. ويظهر ذلك فى الجدول التالى:

متوسط معدل النمو M_1 ، GDF

السنة	الفترة (١) ١٩٨٦-١٩٩٣	الفترة (٢) ١٩٩٤-١٩٩٩	الفترة (٣) ١٩٩٩-٢٠٠٦
متوسط معدل النمو M_1	١٤٪	٢١,١٤٪	١٥,٢٪
متوسط معدل النمو GDF	٢٠,١٩٪	١٦,٥٩٪	١٦,٦٥٪

المصدر: البنك المركزى الجزائرى.

المطلوب: تحليل تطور عرض النقود فى الجزائر تحليلاً أفقيًا ورأسيًا مع التعليق على نتائج هذا التحليل.

الفصل الثالث

النقود والسياسة النقدية فى اليمن

نستعرض تطور لبعض المؤشرات النقدية كالودائع ومعامل الاستقرار النقدى ومعيار الإقراض النقدى ومعيار فائض المعروض النقدى والائتمان.

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي ونسبتها إلى إجمالي عرض النقود خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م (مليون ريال)

السنوات	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع الادخار	ودائع بالعملات الأجنبية	الودائع المخصصة	إجمالي الودائع	إجمالي الودائع إلى إجمال عرض النقود٪
١٩٩٥	١٤٦٤١,٥	٥٨٦١,٣	٤٣٣٦,٦	٤٩٤٦,٥	٢٨٣٤,١	٣٢٦٢٠	٤٥
١٩٩٦	١٥٧٠٧,٢	٦٦٧١,٧	٥٩٧٦,٩	٤٠٣٨,١	١٧٨٥,٦	٣٤١٧٩,٥	٤٣
١٩٩٧	٢٠٢٤٨,٨	٧٤٧٧	٦٦١٥,٥	٥٩٧٨,٩	١٣٢٨,٨	٤١٦٤٩	٤٢,٨
١٩٩٨	٢٤٣٣٧,٦	٩١٦٧,٨	٦٩٩٩,٤	٦٢٣٠,٩	١٢٤٠,٢	٤٧٩٧٥,٩	٣٧,٨
١٩٩٩	٢٨٧٠٣,٢	١١٩٨٢,٨	٧٦٥٣,٢	٦٦١٤,٢	١٢١٠,٣	٥٦١٦٣,٧	٣٣,٦

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على: اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٩م، صفحات متنوعة.

المطلوب: تعليق على البيانات الواردة فى الجدول السابق.

تستخدم الأرقام القياسية فى قياس الضغوط التضخمية فى الاقتصاد القومي، إلا أنها لا تعبر أحيانا عن القوى التضخمية بالصورة الكاملة، وذلك لاعتماد هذه الأرقام عند إعدادها على الأسعار الرسمية، والتى تختلف عن أسعار البيع الفعلية، وعليه فإن الأرقام القياسية تشير إلى التضخم الظاهر دون الإشارة إلى التضخم المكبوت(١).

قياس التضخم فى الاقتصاد اليمني

وتحليل أهم المعايير المستخدمة فى قياس التضخم ومدى إمكانية الاعتماد عليها فى قياس التضخم فى الاقتصاد اليمني.

(١) نبيل الروبى.

معيار معامل الاستقرار النقدي:

يستخدم هذا المعيار لقياس العلاقة بين حجم وسائل الدفع والناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة[1]، ويستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود والتى ترى أن الزيادة فى كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى من أهم العوامل التى تساهم فى زيادة الاختلال بين تيار الإنفاق النقدى وتيار العرض الحقيقى من السلع والخدمات، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع[2].

ويأخذ هذا المعيار الصورة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث إن:

B: تمثل معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$: تمثل معدل التغير فى حجم وسائل الدفع.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: تمثل معدل التغير فى إجمالى الناتج القومى الحقيقي.

ويشير التساوى بين معدل التغير فى حجم وسائل الدفع ومعدل التغير فى إجمالى الناتج القومى الحقيقى إلى ثبات مستويات الأسعار وتكون قيمة Bمساوية للصفر أما إذا كانت قيمة B موجبة أى أن معدل التغير فى كمية وسائل الدفع تزيد عن معدل التغير فى إجمالى الناتج القومى الحقيقي، فإن ذلك يدل على وجود ضغوط تضخمية تدفع بالأسعار نحو الارتفاع، وعكس ذلك إذا كانت قيمة B سالبة أى أن معدل التغير فى إجمالى الناتج القومى الحقيقى يزيد عن معدل التغير فى كمية وسائل الدفع، مما يساهم فى دفع الأسعار نحو الانخفاض.

---

(١) العطوى إيمان، "مدى فاعلية السياسة النقدية فى مكافحة التضخم فى الفترة منذ بداية السبعينيات وحتى برنامج الإصلاح الاقتصادي"، (جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٧م)، ص١٥٢.

(٢) زكى رمزى (١٩٨٠م)، مرجع سابق، ص١٣٥.

تطور معادل الاستقرار النقدي خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤م

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي (١) ٪	حجم وسائل الدفع	معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع (٢) ٪	معدل الاستقرار النقدي (٣) - (٢) / (١)
١٩٩٥	١٢٥٥٦٢	-	٧٢٥١٥	-	-
١٩٩٦	١٢٨٩٣١	٢,٦٨	٧٩٣٤٠,٦	٩,٤١	٣,٥١
١٩٩٧	١٣٦١٩٠	٥,٦٣	٩٧١٧٩,٥	٢٢,٤٨	٣,٩٩
١٩٩٨	١٤٥٨٤٥	٧,٠٩	١٢٦٩٩٤,٩	٣٠,٦٨	٤,٣٣
١٩٩٩	١٥١٢٨٦	٣,٧٣	١٦١٦٩,٣	٣١,٦٣	٨,٤٨
متوسط الفترة		٣,٨		١٨,٨	٤,١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

وبدراسة الأرقام الواردة فى الجدول السابق، يشير إلى ارتفاع معامل الاستقرار النقدى خلال جميع السنوات، مما يشير إلى أن معدل النمو السنوى لحجم وسائل الدفع قد فاق معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال جميع سنوات الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م، كما تشير الأرقام الواردة فى الجدول إلى أن متوسط معدل النمو السنوى لحجم وسائل الدفع بلغ خلال الفترة ١٨,٨ ٪، بينما بلغ متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال نفس الفترة ٣,٨ ٪، الأمر الذى يعكس اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوى لحجم وسائل الدفع ومعدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقي، حيث زادت كمية النقود بطريقة سريعة وغير طبيعية مع بطء النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي، مما أدى إلى حدوث ارتفاع فى قوى الطلب الكلى على السلع والخدمات فى ظل عجز جهاز

الإنتاج المحلى عن مواجهة الزيادة فى حجم الطلب الكلي، مما ساهم فى دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

معيار فائض الطلب المحلي:

اتضح من خلال دراسة المعيار السابق أن اختلال علاقة النمو بين كمية النقود والناتج المحلى الإجمالى الحقيقى يؤدى إلى خلق فائض طلب Excess Demand، يساهم فى حدوث ارتفاعات متوالية فى مستويات الأسعار المحلية، ويستند معيار فائض الطلب المحلى على الأفكار التى استندت عليها نظرية كينز فى الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتى ترى أن الزيادة فى حجم الطلب الكلى الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة فى حجم الإنتاج تساهم فى زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار نحو الارتفاع[1].

ويقاس فائض الطلب المحلى من خلال المعادلة التالية:

$$D_x = (C_p + C_g + I) - Y$$

حيث إن D_x يمثل إجمالى فائض الطلب.

C_p يمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g يمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I يمثل الاستثمار بالأسعار الجارية.

Y يمثل الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة.

وتستخدم المعادلة السابقة لقياس إجمالى فائض الطلب، والذى يمثل الفرق بين إجمالى الإنفاق القومى بالأسعار الجارية وإجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة، ويتمثل الفرق بينهما فى إجمالى فائض طلب يساهم فى دفع أسعار السلع والخدمات المحلية نحو

(١) نفس المرجع.

الارتفاع. إلا أن جزءًا من إجمالى فائض الطلب يمكن مواجهته عن طريق التوسع فى الواردات، والذى ينعكس فى صورة زيادة العجز فى ميزان العمليات الجارية، أما الجزء المتبقى من إجمالى فائض الطلب، والذى لم يتم تغطيته عن طريق الزيادة فى الواردات فيمثل صافى فائض طلب يساهم فى تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، وبدراسة الأرقام الواردة فى الجدول رقم (٥) يتبين ارتفاع إجمالى فائض الطلب فى الاقتصاد اليمنى خلال السنوات ١٩٩٠ م- ١٩٩٤ م، حيث ارتفع من ٧٣٣٠ مليون ريال عام ١٩٩٠ م إلى ٢١٥٤٤٢ مليون ريال عام ١٩٩٤ م بزيادة فى قيمة إجمالى فائض الطلب خلال الفترة بلغت ٢٠٨١١٢ مليون ريال بنسبه ٢٨٣٩ ٪، مما يشير إلى أن إجمالى فائض الطلب قد تضاعف خلال الفترة بأكثر من ٢٨ مرة، الأمر الذى أدى حدوث ارتفاع كبير فى إجمالى الطلب الكلى على السلع والخدمات، والذى فاق مقدرة العرض الحقيقى منها، مما ساهم فى دفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع. تشير البيانات إلى ارتفاع عجز العمليات الجارية خلال جميع سنوات الدراسة، حيث ارتفع العجز من ٧٣٣٠ مليون ريال عام ١٩٩٠ م إلى ٥٦١٢٧ مليون ريال عام ١٩٩٤ م، مما ساهم فى امتصاص جزء من إجمالى فائض الطلب. حيث بلغت نسبة مساهمة عجز العمليات الجارية فى امتصاص جزء من إجمالى فائض الطلب خلال السنوات ١٩٩١ م – ١٩٩٤م، كما يلى ٦١٪، ٤٣٪، ٤٢٪، ٢٦٪ على التوالى، مما يعكس الانخفاض التدريجى فى نسبة مساهمة عجز العمليات الجارية فى تغطية الزيادة فى إجمالى فائض الطلب، أى انخفاض نسبة تغطية الواردات للزيادة فى إجمالى فائض الطلب، وفى نفس الوقت شهد صافى فائض الطلب اتساعًا خلال الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٤م، حيث ارتفع من ٢١٥٧١ مليون ريال عام ١٩٩١ م إلى ١٥٩٣١٥ مليون ريال عام ١٩٩٤ م، مما ساهم فى دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

يوضح تطور إجمالي فائض الطلب وعجز العمليات الجارية
وصافي فائض الطلب المحلي خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤م

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	الإنفاق القومي بالأسعار الجارية			إجمالي الإنفاق القومي (2)	إجمالي فائض الطلب (3)= (1) -(2)	عجز العمليات الجارية (4)	صافي فائض الطلب (5)=(3)- (4)	صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي (6)=(5)/ (1)x 100 %
		الاستهلاك النهائي الخاص	الاستهلاك النهائي العام	الاستثمار الإجمالي					
1990	125562	92371	22115	18406	132892	7330	7330	-	-
1991	128931	131228	28800	24334	184362	55431	33860	21571	16.7
1992	136190	154273	37187	43026	234486	98296	42062	56234	41.3
1993	145845	212249	45483	48249	305981	160136	66927	93209	63.9
1994	151286	244753	57585	64390	366728	215442	56127	159315	105.3

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء لعام ٢٠٠٢م، أعداد مختلفة.

تقاس الفجوة التضخمية بدلالة صافى فائض الطلب، من خلال نسبة صافى فائض الطلب إلى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة، ويشار إليها بنسبة الفجوة التضخمية Gap Inflationary والتى تعكس الضغط الشديد على حجم العرض الحقيقى من السلع والخدمات كلما كبرت قيمتها، مما يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

تشير الأرقام الواردة فى الجدول السابق إلى الارتفاع الكبير فى نسبة الفجوة التضخمية خلال جميع سنوات الدراسة، حيث ارتفعت من ١٦,٧ ٪ عام ١٩٩١م إلى ١٠٥,٣ ٪ عام ١٩٩٤ م كما بلغ متوسط نسبة الفجوة التضخمية خلال الفترة ١٩٩١- ١٩٩٤م ٥٦,٨ ٪، وتعد نسبة مرتفعة، تشير إلى أن قوى الطلب الكلى على السلع والخدمات كانت تزيد فى متوسطها خلال الفترة عن الحجم الكلى للسلع والخدمات المنتجة محليًا، بالإضافة إلى السلع والخدمات المستوردة، مما أدى إلى زيادة الضغوط الناجمة عن الزيادة السنوية فى صافى فائض الطلب وساهم فى دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

معيار الإفراط النقدي:

يعتمد هذا المعيار كمقياس للدلالة على حدوث ارتفاع فى مستويات الأسعار المحلية على حساب حجم ونسبة الإفراط النقدي، أى حساب كمية النقود الزائدة عن المستوى الأمثل (المستوى الصحي) اللازمة للمحافظة على ثبات مستويات الأسعار[1]. ويتم حساب الإفراط النقدى من خلال المعادلة التالية:

$$M_{ext} = o_0 Y_t - M_t$$

حيث إن:

- M_{ext} يمثل حجم الإفراط النقدى الزائد عن المستوى الأمثل لكمية النقود فى الاقتصاد.
- o_0 يمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلى الحقيقى من كمية النقود المتداولة فى سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.
- Y_t يمثل الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة.
- M_t تمثل كمية النقود المتداولة بالفعل فى السنة.

(١) العطوى إيمان، مرجع سابق، ص١٥٧.

وتقوم هذه المعادلة على فكرة أساسية تتضمن افتراض ثبات متوسط نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، حيث تؤدى المحافظة على العلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج إلى حدوث استقرار فى مستويات الأسعار[1]. ويتم حساب كمية النقود المثلى والتى تعد ضرورية لتحقيق الاستقرار فى مستويات الأسعار من خلال حاصل ضرب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة وإجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة لكل سنة من سنوات الدراسة. ويتم البدء باحتساب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلى من كمية النقود المتداولة مع اعتبار عام ١٩٩٠م سنة الأساس، مع ثبات هذا المتوسط خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤م، حيث يتم حساب هذا المتوسط من خلال قسمة إجمالى السيولة المحلية لعام ١٩٩٠م على الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية لنفس العام كما يلى:

متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلى من كمية النقود المتداولة =

$$\frac{\text{إجمالى السيولة المحلية عام ١٩٩٠م}}{\text{إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية لعام ١٩٩٠م}} = \frac{٧٢٥١٥}{١٢٥٥٦٢} = ٠,٥٧٧٥$$

ويتم احتساب كمية النقود المثلى لجميع السنوات، من خلال حاصل ضرب قيمة المتوسط فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لكل سنة من سنوات الدراسة، وبطرح الناتج من كمية النقود المتداولة فعلا لكل سنة من سنوات الدراسة نحصل على حجم الإفراط النقدى لكل سنة على حدة، كما يمكن الحصول على نسبة الإفراط النقدى من خلال قسمة حجم الإفراط النقدى على الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لكل سنة من سنوات الدراسة. وبدراسة الأرقام الواردة فى الجدول رقم (٦) يتضح الارتفاع الملحوظ فى حجم الإفراط النقدى خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٤م، حيث ارتفع حجم الإفراط النقدى من ٤٨٨٢,٦ مليون ريال عام ١٩٩١م إلى ٧٩٨٠١,٣ مليون ريال عام ١٩٩٤ م، مما يعكس إفراط السلطات النقدية فى حجم إصداراتها النقدية، والذى تضاعف خلال الفترة.

---

(١) زكى رمزى (١٩٨٠م)، مرجع سابق، ص ص ١٧٢-١٧٥.

تطور الإفراط النقدي خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤م

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١)	كمية النقود المثلى = قيمة المتوسط × (١) (٢)	حجم وسائل الدفع (٣)	الإفراط النقدي (٤) = (٣) - (٢)	نسبة الإفراط النقدي (٥) = (٤) / (١) × ١٠٠
١٩٩٠	١٢٥٥٦٢	٧٢٥١٥	٧٢٥١٥	-	-
١٩٩١	١٢٨٩٣١	٧٤٤٥٨	٧٩٣٤٠,٦	٤٨٨٢,٦	٣,٧٩
١٩٩٢	١٣٦١٩٠	٧٨٦٥٠	٩٧١٧٩,٥	١٨٥٢٩,٥	١٣,٦
١٩٩٣	١٤٥٨٤٥	٨٤٢٢٥	١٢٦٩٩٤,٩	٤٢٧٦٩,٩	٢٩,٣٢
١٩٩٤	١٥١٢٨٦	٨٧٣٦٨	١٦٧١٦٩,٣	٧٩٨٠١,٣	٥٢,٧٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

* بالنسبة لبيانات العمود رقم (١)

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢م.

* بالنسبة لبيانات العمود رقم (٣)

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٤م، صفحات مختلفة.

بأكثر من ١٥ مرة، الأمر الذى أدى إلى حدوث زيادات فى حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات بصورة تفوق العرض الحقيقى منها، مما ساهم فى دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. كما يلاحظ من دراسة الأرقام الواردة فى الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الإفراط النقدى خلال جميع السنوات والتى ارتفعت ٣,٧٩ عام ١٩٩٥م إلى ٥٢,٧٥ عام ١٩٩٩م، مما يؤكد الدور الذى مارسته الزيادة فى حجم وسائل الدفع فى تغذية الضغوط التضخمية فى الاقتصاد اليمنى وحدوث ارتفاعات متوالية فى مستويات الأسعار المحلية، بحيث يمثل الإفراط النقدى قوة شرائية زائدة فى السوق لا يقابلها زيادة فى حجم العرض الحقيقى من السلع والخدمات تؤدى إلى دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

معيار فائض المعروض النقدي:

يستخدم هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية عن طريق قياس الفرق بين التغير فى عرض النقود والتغير فى الطلب عليها عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة، ويتم حساب الطلب الكلى على النقود من خلال النسبة بين العرض الكلى للنقود والناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة، أما الفجوة التضخمية فيتم حسابها وفقا لهذا المعيار من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \left[\text{التغير فى عرض النقود} - \frac{\text{كمية النقود}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة}} \times \text{التغير فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة}\right]$$

وتحدث الفجوة التضخمية وفقًا لهذا المعيار من خلال الزيادة فى حجم وسائل الدفع فى الاقتصاد عن حجم الطلب على النقود، حيث تشير الأرقام الواردة فى الجدول(٧) إلى ارتفاع وسائل الدفع فى الاقتصاد اليمنى من ٧٢٥١٥ مليون ريال عام ١٩٩٥م [١] إلى ١٦٧١٦٩,٣ مليون ريال عام ١٩٩٩م[٢]، بزيادة فى حجم وسائل الدفع خلال الفترة بلغت ٩٤٦٥٤,٣ مليون ريال بنسبة ١٣٠ ٪، كما تشير الأرقام الواردة فى الجدول السابق بأن التغير فى حجم وسائل الدفع قد فاق التغير فى حجم الطلب على النقود خلال جميع السنوات، وذلك نظرًا للزيادة الكبيرة فى حجم النقد المصدر للتداول، مما ساهم فى زيادة العرض النقدى خلال الفترة، أما الطلب على النقود فقد شهد ارتفاعات متوالية خلال الفترة، إلا أن معدل النمو السنوى

---

(١) اليمن، البنك المركزى اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية والنقدية، التقرير السنوى لعام ١٩٩١م، (صنعاء، ١٩٩٢م)، ص ١٠٣.

(٢) اليمن، البنك المركزى اليمني، الإدارة العامة للبحوث والاحصاء، التقرير السنوى لعام ١٩٩٨م، (صنعاء، ١٩٩٩م)، ص ١٠٣.

للطلب على النقود يقل عن معدل النمو السنوى للعرض النقدي، وذلك للارتفاع فى أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التجارية الممنوحة من قبل البنوك لعملائها، مما ساهم فى اختلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، وبالتالى المساهمة فى زيادة الفجوة التضخمية وفقًا لهذا المعيار من ٥ , ٤٧٧٠ مليون ريال عام ١٩٩٠م إلى ٣ , ٣٤١٨٩ مليون ريال عام ١٩٩٤م، كما ارتفعت نسبة فائض المعروض النقدى من ٧ , ٣٪ عام ١٩٩١ م إلى ٦ , ٢٢٪ عام ١٩٩٤م، مما يشير إلى الدور الذى مارسته الزيادة فى كمية النقود فى الاقتصاد اليمنى فى تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع.

جدول يوضح تطور فائض المعروض النقدي خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٤م

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	التغير في الناتج المحلي (2)	حجم وسائل الدفع (3)	التغير في حجم وسائل الدفع (4)	الطلب على المعروض النقدي (1) / (3)= (5)	تغير الطلب على المعروض النقدي (2) x (5)=(6)	الفجوة التضخمية (6)-(4) =(7)	نسبة فائض المعروض النقدي = (8) 100x (1) / (7)
1990	125562	-	72515	-	.58	-	-	-
1991	128931	3369	79340.6	6825.6	.61	2055.09	4770.5	3.70
1992	136190	7259	97179.5	17838.9	.71	5153.90	12685.01	9.31
1993	145845	9655	126994.9	29815.4	.87	8399.85	21415.55	14.68
1994	151286	5441	167169.3	40174.4	1.10	5985.1	34189.3	22.60

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٠م – ١٩٩٤م أعداد مختلفة.

الاختلالات الداخلية ودورها فى تغذية الضغوط التضخمية

من العرض السابق نلاحظ أن ارتفاعات المتوالية فى مستويات الأسعار خلال الفترة ١٩٩٥م - ١٩٩٩م، غير أن تلك المقاييس لم تشر إلى الأسباب التى تقف وراء الارتفاعات فى مستويات الأسعار، حيث اقتصرت على الإشارة إلى حدوث تلك الارتفاعات. وعليه فإن الأرقام القياسية إنما تشير فقط إلى المظهر العام للتضخم من خلال الإشارة إلى الارتفاع فى مستويات الأسعار.

ونظرا لأن لكل ظاهرة أو حدث عامل أو مجموعة من العوامل التى تقف وراء حدوثه، فإن تحديد الأسباب التى تقف وراء الارتفاعات فى مستويات الأسعار تتطلب إجراء دراسة تحليلية لمختلف الجوانب ذات العلاقة بارتفاع مستويات الأسعار، والتى تختلف فى تأثيرها من بلد لآخر. وتعتمد العديد من النظريات الاقتصادية على مجموعة من المعايير والمقاييس التى تساعد فى تحديد مصدر ارتفاعات الأسعار، غير أن تطبيق مثل تلك المعايير يعتمد على درجة النمو الاقتصادى والظروف الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان التى تعانى من حدة الضغوط التضخمية، حيث إن استخدام تلك المعايير فى تحديد مصدر التضخم يختلف فى البلدان المتقدمة عنه فى البلدان النامية، وذلك على اعتبار أن حدوث التضخم فى البلدان المتقدمة يختلف من حيث أسبابه عن التضخم فى البلدان النامية، وبالتالى فإن الأسباب التى تؤدى إلى حدوث التضخم فى البلدان المتقدمة تختلف عن الأسباب التى تؤدى إلى حدوث التضخم فى البلدان النامية، والتى ترتبط بطبيعة النظام الاقتصادى فى تلك البلدان. وتعد اليمن من أكثر البلدان التى تعرضت لموجات تضخمية ناجمة عن الزيادة فى حجم الطلب، والتى ترجع إلى مجموعة من العوامل التى ساهمت فى زيادة الضغوط التضخمية فى الاقتصاد اليمني، سيتم تناولها تباعا فى الصفحات التالية من هذه الدراسة.

الاختلالات الناجمة عن الزيادة فى حجم السيولة المحلية:

تؤدى الزيادة فى كمية النقود فى الاقتصاد الوطنى بنسبة تفوق الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى إلى حدوث ارتفاع فى مستويات الأسعار المحلية؛ وذلك كنتيجة لاختلال علاقة التوازن بين تيار الإنفاق النقدى والتيار السلعي، مما يخلق فائض طلب نتيجة الزيادة فى حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات فى المجتمع بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقى منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. ووفقا لكافة الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية، والتى تجمع على أن الزيادة فى كمية النقود قد فاقت الزيادة فى حجم الناتج المحلى الحقيقى خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤م، والتى سيتم التطرق إليها مع تحديد الأسباب التى ساهمت فى زيادة حجم السيولة المحلية فى الاقتصاد اليمني.

التطور فى حجم السيولة المحلية خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م:

إن دراسة تطور حجم السيولة المحلية فى الاقتصاد يتطلب بداية تحديد مفهوم عرض النقود، حيث اقتصر مفهوم عرض النقود فى بداية الأمر على مجموع وسائل الدفع ويرمز لها بالرمز M1، والتى تشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى والودائع الجارية، غير أن تطور النظام الاقتصادى وزيادة حجم المعاملات نتيجة الزيادة فى حجم الناتج قد أدى إلى زيادة أدوات الدفع، بحيث أصبحت بعض الأصول المالية تتمتع ببعض خصائص النقود.

تقوم إلى حدٍ ما بأداء جزء من وظيفة النقود، وبذلك توسع مفهوم عرض النقود ليشمل بالإضافة إلى النقد المتداول خارج البنوك والودائع الجارية، الودائع الآجلة وودائع التوفير لدى البنوك وصناديق البريد ويرمز لها بالرمز M2، وتعرف بالسيولة المحلية الخاصة، كما أدت التطورات الاقتصادية والمالية إلى توسع مفهوم عرض النقود ليشمل بالإضافة إلى السيولة المحلية الخاصة الودائع الحكومية لدى البنوك وأصبح مفهوم عرض النقود وفقًا لذلك يعرف بإجمالى السيولة المحلية ويرمز لها بالرمز M3. وبدراسة الأرقام الواردة فى الجدول التالي، والتى توضح تطور السيولة المحلية خلال فترة الدراسة، يتبين الزيادة الكبيرة فى حجم السيولة المحلية، حيث تشير الأرقام الواردة فى الجدول إلى النمو الكبير الذى شهدته السيولة المحلية والتى ارتفعت من ٧٢٥١٥ مليون ريال عام ١٩٩٠م[1]

(١) اليمن، البنك المركزى اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠م، (صنعاء، ٢٠٠١م)، ص ٨٥.

إلى ١٦٧١٦٩,٣ مليون ريال عام ١٩٩٤م، بزيادة في عرض النقود خلال الفترة بلغت ٩٤٦٥٤,٣ مليون ريال بنسبة ١٣٠٪.

تحليل مختلف مكونات السيولة المحلية خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩م يتضح بأن الزيادة قد شملت جميع مكونات السيولة المحلية، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول أن النقد خارج البنوك قد ارتفع من ٣٩٨٩٥ مليون ريال عام ١٩٩٠ م إلى ١١١٠٠٥,٦ مليون ريال عام ١٩٩٩م محققًا زيادة بلغت خلال الفترة ٧١١١٠,٦ مليون ريال بنسبة ١٧٨٪ أي أن النقد خارج البنوك قد زاد بأكثر من مرة ونصف خلال الفترة المذكورة، كما بلغ متوسط معدل نموه السنوي ٢٣,٦٪، وقد حقق النقد خارج البنوك أعلى معدل نمو سنوي في العام ١٩٩٩م بلغ ٤٠٪؛ نظرا لارتفاع قيمة النقد خارج البنوك من ٧٩٠١٩ مليون ريال عام ١٩٩٣ م إلى ١١١٠٠٥,٦ مليون ريال عام ١٩٩٩ م، بزيادة قدرها ٣١٩٨٦,٦ مليون ريال.

زادت الودائع تحت الطلب فقد من ١٤٦٤١,٥ مليون ريال عام ١٩٩٥م إلى ٢٨٧٠٣,٢ مليون ريال عام ١٩٩٤م، محققة زيادة خلال الفترة بلغت ١٤٠٦١,٧ مليون ريال بنسبة ٩٦٪، مما يشير إلى أن الودائع تحت الطلب قد تضاعفت خلال الفترة تقريبا، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي ١٤,٨٪، وقد حققت الودائع تحت الطلب أعلى معدل نمو سنوي خلال الفترة في العام ١٩٩٧م بلغ ٢٩٪، نظرا لارتفاع الودائع تحت الطلب من ١٥٧٠٧,٢ مليون ريال عام ١٩٩٦ م إلى ٢٠٢٤٨,٨ مليون ريال عام ١٩٩٢م، بزيادة بلغت ٤٥٤١,٦ مليون ريال.

تحليل التغيرات في إجمالي مجموع وسائل الدفع M1 في الجدول السابق والتي تضم النقد خارج البنوك والودائع تحت الطلب خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م يتبين أن مجموع وسائل قد ارتفع من ٥٤٥٣٦,٥ مليون ريال عام ١٩٩٥م إلى ١٣٩٧٠٨,٨ مليون ريال عام ١٩٩٩م، بزيادة في قيمة وسائل الدفع خلال الفترة بلغت ٨٥١٧٢,٣ مليون ريال بنسبة ١٥٦٪، أي أن مجموع وسائل الدفع M_1 قد زادت بأكثر من مرة ونصف خلال الفترة، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي ٢١,٤٪.

تطور السيولة المحلية خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م

السنوات	النقد		إجمالي النقد	شبه النقد				إجمالي شبه النقد	العرض النقدي
	العملية خارج البنوك	ودائع تحت الطلب		ودائع لأجل	ودائع الادخار	ودائع بالعملات الأجنبية	ودائع مخصصه		
١٩٩٥	٣٩٨٩٥	١٤٦٤١,٥	٥٤٥٣٦,٥	٥٨٦١,٣	٤٣٣٦,٦	٤٩٤٦,٥	٢٨٣٤,١	١٧٩٧٨,٥	٧٢٥١٥
١٩٩٦	٤٥١٦١,١	١٥٧٠٧,٢	٦٠٨٦٨,٣	٦٦٧١٧,٧	٥٩٧٦,٩	٤٠٣٨,١	١٧٨٥,٦	١٨٤٧٢,٣	٧٩٣٤٠,٦
١٩٩٧	٥٥٥٣٠,٥	٢٠٢٤٨,٨	٧٥٧٧٩,٣	٧٤٧٧	٦٦١٥,٥	٥٩٧٨,٩	١٣٢٨,٨	٢١٤٠٠,٢	٩٧١٧٩,٥
١٩٩٨	٧٩٠١٩	٢٤٣٣٧,٦	١٠٣٣٥٦,٦	٩١٦٧,٨	٦٩٩٩,٤	٦٢٣٠,٩	١٢٤٠,٢	٢٣٦٣٨,٣	١٢٦٩٩٤,٩
١٩٩٩	١١١٠٠٥,٦	٢٨٧٠٣,٢	١٣٩٧٠٨,٨	١١٩٨٢,٨	٧٦٥٣,٢	٦٦١٤,٢	١٢١٠,٣	٢٧٤٦٠,٥	١٦٧١٦٩,٣

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠م، (صنعاء، ٢٠٠١م)، ص٨٥.

المطلوب: عمل تحليل مالي للبيانات الواردة في الجدول عاليه.

الجدول التالي يوضح معدل النمو السنوى لمكونات السيولة المحلية، يتضح أن معدل النمو السنوى للنقد خارج البنوك قد تزايد خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩م، حيث بلغ معدل نموه السنوى ١٣٪، ٢٣٪، ٤٢٪، ٤٠٪ على التوالي، مما يعكس الزيادة فى كمية النقد المتداول خارج البنوك.

تطور معدل النمو السنوي للسيولة المحلية خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م (٪)

السنوات	النقد		إجمالي النقد	شبه النقد				إجمالي شبه النقد	العرض النقدي
	العملية خارج البنوك	ودائع تحت الطلب		ودائع لأجل	ودائع الادخار	ودائع بالعملات الأجنبية	ودائع مخصصة		
١٩٩٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٩٦	١٣	٧	١٢	١٤	٣٨	-١٨	-٣٧	٣	٩
١٩٩٧	٢٣	٢٩	٢٤	١٢	١١	٤٨	-٢٦	١٦	٢٢
١٩٩٨	٤٢	٢٠	٣٦	٢٣	٦	٤	-٧	١٠	٣١
١٩٩٩	٤٠	١٨	٣٥	٣١	٩	٦	-٢	١٦,٢	٣٢
متوسط الفترة	٢٣,٦	١٤,٨	٢١,٤	١٦	١٢,٨	٨		٩	١٨,٨

أما الودائع تحت الطلب فقد حققت معدلات نمو سنوية متفاوتة خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩م بلغت ٧٪، ٢٩٪، ٢٠٪، ١٨٪ على التوالى كما توضح البيانات الواردة فى الجدول بأن مجموع وسائل الدفع حققت معدلات نمو سنوية مرتفعة خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩م بلغت ١٢٪، ٢٤٪، ٣٦٪، ٣٥٪ على التوالي، أما بالنسبة للتغيرات فى شبه النقد والتى تضم الودائع لأجل وودائع الادخار والودائع بالعملات الأجنبية والودائع المخصصة فقد شهدت زيادة فى قيمتها خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م، حيث زادت قيمة شبه النقد من ١٧٩٧٨,٥ مليون ريال عام ١٩٩٥م إلى ٢٧٤٦٠,٥ مليون ريال عام ١٩٩٩م بزيادة قدرها ٩٤٨٢ مليون ريال بنسبة ٥٣٪ كما بلغ متوسط معدل نموها السنوى خلال الفترة ٩٪. وقد حققت أشباه النقود أعلى معدل نمو سنوى فى عام

٩٩٤ م بلغ ١٦,٢٪؛ نظرًا لارتفاع شبه النقد من ٢٣٦٣٨,٣ مليون ريال عام ١٩٩٨ م إلى ٢٧٤٦٠,٥ مليون ريال عام ١٩٩٩ م بزيادة قدرها ٣٨٢٢,٢ مليون ريال.

العوامل المؤثرة فى حجم السيولة المحلية:

صافى الأرصدة الأجنبية:

يقصد بصافى الأصول الأجنبية Net Foreign Assets صافى معاملات الجهاز المصرفى (البنك المركزى والبنوك التجارية) مع العالم الخارجي[1]، وتشمل تلك المعاملات الذهب والأصول الأجنبية الأخرى التى بحوزة البنك المركزى والبنوك التجارية، وصافى مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي.

يوضح الجدول السابق تطور صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م يتبين ما يلي:

١- ارتفعت قيمة صافى الأصول الخارجية للجهاز المصرفى من ٤٤٣٥,٩ مليون ريال عام ١٩٩٥م إلى ٦٠٢٩,٦ مليون ريال عام ١٩٩٦م، بزيادة قيمة صافى الأصول الخارجية للجهاز المصرفى خلال عام ١٩٩١م بلغت ١٥٩٣,٧ مليون ريال، وذلك نظرا لارتفاع قيمة الأصول الخارجية للبنك المركزى والبنوك التجارية من ٦٢٤٧,٦، ٥٠٩٢,٧ مليون ريال عام ١٩٩٠ م إلى ٦٧٩٢,٣، ٨١٦١,٨ مليون ريال على التوالي، كما ارتفعت الالتزامات الخارجية للبنك المركزى والبنوك التجارية من ٤٨٦٣,١، ٢٠٤١,٣ مليون ريال عام ١٩٩٠م إلى ٢١٤٨,٥، ٦٧٧٦، مليون ريال عام ١٩٩٦م على التوالي[2].

٢- شهدت قيمة صافى الأصول الخارجية للجهاز المصرفى انخفاضا من ٦٠٢٩,٦ مليون ريال عام ١٩٩٦م إلى ٢٠٥٦,٦ مليون ريال عام ١٩٩٨م؛ نظرا لانخفاض الأصول الخارجية للبنك المركزى والبنوك التجارية من ٦٧٩٢,٣، ٨١٦١,٨ مليون ريال

---

(١) زكى رمزى (١٩٨٠م)، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٢) اليمن، البنك المكزى اليمني، الادارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوى لعام ١٩٩١، مرجع سابق، ص٥٦.

عام ١٩٩٦ م إلى ٦٥٧٨,٣، ١٧٧٠,٦ مليون ريال عام ١٩٩٨م على التوالي، كما شهدت الالتزامات الخارجية للبنك المركزى والبنوك التجارية انخفاضا فى قيمتها من ٦٧٧٦، ٢١٤٨,٥ مليون ريال عام ١٩٩٦ م إلى ١٩١٣,١، ٤٣٧٩,٢، مليون ريال عام ١٩٩٨ م على التوالي.

تطور صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩م (مليون ريال)

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الأصول الخارجية للبنك المركزي	٥٠٩٢,٧	٨١٦١,٨	٣٨٧٣,٩	٦٥٤٩,٧	١٠٤٢٣,٦
الأصول الخارجية للبنوك التجارية	٦٢٤٧,٦	٦٧٩٢,٣	٦٥٤٩,٧	٦٥٧٨,٣	٥٧٣١,١
إجمال الأصول الخارجية للجهاز المصرفي	١١٣٤٠,٣	١٤٩٥٤,١	١٠٤٢٣,٦	٨٣٤٨,٩	١٠٠١٩
الالتزامات الخارجية للبنك المركزي	٢٠٤١,٣	٢١٤٨,٥	٢١٣٦,٢	١٩١٣,١	٢٠٥٣,١
الالتزامات الخارجية للبنوك التجارية	١٨٦٣,١	٦٧٧٦	٤٨٧١,٤	٤٣٧٩,٢	٤٣٦٢,٥
إجمالي الالتزامات الخارجية للجهاز المصرفي	٤٤٣٥,٩	٨٩٢٤,٥	٧٠٠٧,٦	٦٢٩٢,٣	٦٤١٥,٦
صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي	٤٤٣٥,٩	٦٠٢٩,٦	٣٤١٦	٢٠٥٦,٦	٣٦٠٣,٤

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠م، (صنعاء، يونيو ٢٠٠١م)، ص ص ٨٥ – ٨٩.

٣- شهد عام ١٩٩٤ م ارتفاعا فى قيمة صافى الأصول الخارجية للجهاز المصرفى من ٢٠٥٦,٦ مليون ريال عام ١٩٩٨م إلى ٣٦٠٣,٤ مليون ريال عام ١٩٩٩م؛ نظرا

للزيادة فى قيمة الأصول الخارجية للبنك المركزى من ١٧٧٠,٦ مليون ريال عام ١٩٩٣ م إلى ٤٢٨٧,٩ مليون ريال عام ١٩٩٩ م، وفى نفس الوقت انخفضت قيمة الأصول الخارجية للبنوك التجارية من ٦٥٧٨,٣ مليون ريال عام ١٩٩٨م إلى ٥٧٣١,١ مليون ريال عام ١٩٩٩م. من خلال ما سبق يتضح الدور الذى مارسته الزيادة فى قيمة صافى الأصول الخارجية للجهاز المصرفى خلال الأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٩م فى تحقيق زيادة فى حجم السيولة المحلية، الأمر الذى ساهم فى زيادة كمية وسائل الدفع فى الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة فى حجم الناتج المحلى الحقيقي، مما ساهم فى تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

التسهيلات الائتمانية:

تلعب التسهيلات الائتمانية دورًا هاما فى النشاط الاقتصادى من خلال الدور الذى تمارسه البنوك والمؤسسات المالية فى نقل المدخرات من الأفراد والمؤسسات التى تتوفر لديها فوائض مالية إلى الأفراد والمؤسسات التى تعانى من انخفاض فى حجم السيولة النقدية. وعلى الرغم من أهمية التسهيلات الائتمانية فى تمويل نشاط المشروعات الاستثمارية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ إلا أن الزيادة المفرطة فى حجم التسهيلات الائتمانية تمارس ضغوطًا تضخمية كبيرة على اقتصاديات البلدان، نظرًا للزيادة فى حجم الائتمان المصرفى بنسبة أكبر من الزيادة فى حجم الناتج المحلى الحقيقي، مما يساهم فى زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار نحو الارتفاع[1].

يمارس الائتمان المحلى دور فى تغذية الضغوط التضخمية من خلال الدور الذى يمارسه فى التأثير على كمية وسائل الدفع فى الاقتصاد، نتيجة لتعاظم الدور الذى تمارسه البنوك التجارية فى خلق الائتمان، ويشمل الائتمان المحلى صافى مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاعات الحكومية، وشركات القطاع الخاص والمختلط، بالإضافة إلى البنوك المتخصصة. ويتوقف الدور الذى يمارسه الائتمان المصرفى فى إحداث ارتفاعات فى مستويات الأسعار على عاملين أساسيين هما:

---

(١) زكى رمزى (١٩٨٠م)، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

أ- حجم الائتمان المصرفي، حيث إن زيادة الائتمان المصرفي بنسبة تفوق الزيادة في حجم الناتج المحلي الحقيقي، يترتب عليه زيادة حجم وسائل الدفع لدى الأفراد والمؤسسات بنسبة تفوق الزيادة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى خلق فائض طلب، يساهم في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار.

ب- توزيع الائتمان المصرفي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث إن توجيه جزء كبير من التسهيلات الائتمانية نحو قطاعات الإنتاج المادي المباشر تسهم في زيادة مقدرة جهاز الإنتاج المحلي، مما يساهم في استيعاب جزء كبير من فائض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي التخفيف من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد. أما في حالة توجيه الائتمان نحو القطاعات الخدمية، فإن ذلك يساهم في زيادة الضغوط التضخمية نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في العرض الحقيقي، مما يساهم في زيادة فجوة فائض الطلب وبالتالي اتجاه الأسعار نحو الارتفاع. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول التالي والذي يوضح تطور نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتضح الآتي:

- ارتفعت نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال جميع سنوات الدراسة وبمعدلات متزايدة بلغت أعلى نسبة لها ١٢٧,٢ ٪ عام ١٩٩٤ م، مما يشير إلى زيادة حجم القروض والتسهيلات الائتمانية التي قدمها الجهاز المصرفي في الاقتصاد اليمني لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما ترتب عليه زيادة مطلوبات الجهاز المصرفي تجاه مختلف القطاعات في الاقتصاد اليمني، حيث ارتفع الائتمان المحلي من ٧٩٦٣٨,٤ مليون ريال عام ١٩٩٠ م إلى ١٩٢٣٧٣ مليون ريال عام ١٩٩٤ م، محققا زيادة في حجم الائتمان المحلي خلال الفترة بلغت ١١٢٧٣٤,٦ مليون ريال بنسبه ١٤١,٦ ٪ وبلغ متوسط معدل نموها السنوي ٢٠ ٪، وقد حقق الائتمان المحلي أعلى معدل نمو سنوي عام ١٩٩٤م بلغ ٣٢ ٪، نظرًا لارتفاع حجم الائتمان المحلي من ١٤٥٢٩٢,٦ مليون ريال عام ١٩٩٣ م إلى ١٩٢٣٧٣ مليون ريال عام ١٩٩٤م.

- ارتفع الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة بنسب متفاوتة خلال الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٤م بلغت ٢,٦٨٪، ٥,٦٣٪، ٧,٠٩٪، ٣,٧٣٪، على التوالي، حيث ارتفع معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة من ٢,٦٨ ٪ عام ١٩٩٦م إلى ٧,٠٩ ٪ عام ١٩٩٨م، ثم أخذ فى التراجع إلى ٣,٧٣ ٪ عام ١٩٩٩م. كما تشير الأرقام الواردة فى الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الائتمان المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة وبمعدلات متزايدة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الإجراءات تتمثل فى الآتي:

تطور نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩م

السنوات	إجمالي الائتمان المحلي (١)	التغير في حجم الائتمان المحلي ٪(٢)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٣)	التغير في الناتج المحلي الإجمالي ٪(٤)	نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٥) – (١) / (٣) × ١٠٠ ٪	المرونة الدخلية للائتمان المصرفي (٦) – (٢) / (٤)
١٩٩٥	٧٩٦٣٨,٤	–	١٢٥٥٦٢	–	٦٣,٤	–
١٩٩٦	٨٨٦٠٦,٢	١١	١٢٨٩٣١	٢,٦٨	٦٨,٧	٤,١
١٩٩٧	١١١٣٩٢	٢٦	١٣٦١٩٠	٥,٦٣	٨٢	٤,٦
١٩٩٨	١٤٥٢٩٢,٦	٣٠	١٤٥٨٤٥	٧,٠٩	٩٩,٦	٤,٢
١٩٩٩	١٩٢٣٧٣	٣٢	١٥١٢٨٦	٣,٧٣	١٢٧,٢	٨,٦

* بالنسبة لبيانات العمود رقم (١)

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي للأعوام ١٩٩٥ – ١٩٩٩م، سنوات مختلفة.

* بالنسبة لبيانات العمود رقم (٣)

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢ م، مرجع سابق، ص.٤٠٤.

١- السماح للبنوك التجارية ابتداء من أول يناير ١٩٩٦م بالاحتفاظ بـ ١٠٠٪ من إجمالى النقد الأجنبى الذى تشتريه من السوق المحلية، حيث كان يسمح للبنوك التجارية الاحتفاظ بـ ٥٠ ٪ من مشترياتها من النقد الأجنبي، ويتنازل عن الباقى لصالح البنك المركزي[١]، مما زاد من مقدرتها على خلق الائتمان.

٢- توحيد هيكل أسعار الفائدة المدينة والدائنة فى جميع محافظات الجمهورية ابتداء من يناير ١٩٩٧م[٢].

٣- الزيادة فى حجم الودائع لدى الجهاز المصرفى مما ساهم فى زيادة مقدرتها على خلق الائتمان.

٤- حصول عملاء البنوك التجارية خلال الأعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٨م على قروض وتسهيلات بالعملة المحلية بضمان ودائعهم لدى البنوك بالعملات الأجنبية، واستخدام التسهيلات بالعملة المحلية فى شراء العملات الأجنبية من سوق الصرف الموازي، وإيداع العملات الأجنبية المشتراة فى حساباتهم لدى البنوك التجارية والحصول على تسهيلات جديدة بالعملة المحلية بضمان ودائعهم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي(١)، مما ساهم فى زيادة حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد اليمني. هذا بالإضافة إلى سماح السلطات النقدية لعدد من البنوك التجارية الوطنية والأجنبية العاملة فى اليمن بافتتاح عدد من الفروع لها فى عدد من المحافظات، مما ساهم فى زيادة الخدمات التى يقدمها الجهاز المصرفى والعمل على زيادة التسهيلات الائتمانية التى تقدمها البنوك التجارية، مما ساهم فى تنمية الوعى الادخارى لدى الأفراد وزيادة حجم إيداعاتهم لدى البنوك.

ولدراسة الإفراط فى حجم الائتمان المصرفى خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة فى الجدول السابق، وذلك من خلال قسمة نسبة التغير فى حجم الائتمان المصرفى على نسبة التغير فى حجم الناتج المحلى الإجمالى

---

(١) اليمن، البنك المركزى اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوى لعام ١٩٩١م، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) اليمن، البنك المركزى اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوى لعام ١٩٩٢م، (صنعاء، ١٩٩٣م)، مرجع سابق، ص٤٨.

بهدف التوصل إلى المرونة الدخلية للائتمان المصرفي خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤م من خلال المعادلة التالية:

$$Q = \frac{\Delta k}{k} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث إن:

Q تمثل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي.

K تمثل الائتمان المصرفي.

ΔK تمثل التغير في الائتمان المصرفي.

Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ΔY تمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

يتبين من الجدول السابق أن المرونة الدخلية للائتمان المصرفي قد تعرضت خلال الفترة لتغيرات كبيرة، عكست الزيادة في حجم الائتمان المصرفي من خلال الزيادة في حجم القروض التي منحها الجهاز المصرفي والتي فاقت الزيادة التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية للائتمان المحلي ٤,١ عام ١٩٩٦م، والتي يقصد منها أن الزيادة النسبية التي حدثت في حجم الائتمان المحلي كانت تعادل أكثر من أربع مرات الزيادة النسبية التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس العام، وقد حققت المرونة الدخلية للائتمان المصرفي أكبر قيمة لها في العام ١٩٩٩م بلغت ٨,٦، والتي تشير إلى أن الزيادة النسبية التي حدثت في حجم الائتمان المصرفي تعادل أكثر من ٨ مرات الزيادة النسبية التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس العام. وبناءً على ما سبق فإن المرونة الدخلية للائتمان المصرفي تعكس الزيادات غير المنتظمة التي حدثت في حجم التسهيلات الائتمانية التي منحتها البنوك التجارية، والتي لا تتناسب مع الزيادات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يشير إلى الدور الذي مارسته الزيادة في حجم الائتمان في رفع مستويات الأسعار، نظرًا للدور الذي لعبته التسهيلات الائتمانية في زيادة كمية النقود في الاقتصاد في ظل محدودية العرض الحقيقي من السلع

والخدمات، مما ساهم فى دفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع. كما تساهم التسهيلات الائتمانية دورًا غير مباشرًا فى زيادة الضغوط التضخمية فى الاقتصاد، وذلك على اعتبار أن توجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الخدمية والتى ليس لها إنتاج مادى مباشر يقابل الزيادة فى حجم الطلب على السلع والخدمات التى تولدها الدخول الناجمة عن الزيادة فى حجم الائتمان المصرفى الموجه نحو قطاع الخدمات، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، وذلك عكس الائتمان المصرفى الموجه نحو القطاعات الإنتاجية، والتى تساهم فى استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة، وبالتالى المساهمة فى زيادة العرض الحقيقى من السلع والخدمات والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية فى الاقتصاد.

يبين الجدول التالى والخاص بتطور الائتمان المحلى للبنوك التجارية الممنوح لمؤسسات العامة والقطاع الخاص يتبين ما يلي:

تطور الائتمان المحلي للبنوك التجارية بحسب القطاعات الاقتصادية
خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م (مليون ريال)

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
قطاع الزراعة والأسماك	٤٢٩,٧	٣٩٦	٢٢٥,٩	٨١٩,٧	٣٥١,٢
٪ من إجمالي الائتمان المحلي	٤,١	٣,٢	١,٧	٥,٢	٢,٠
قطاع الصناعة	١١١٨,٦	١٤٦٦,٥	٥١٤	١٤١٤,٢	٨٤٢,٤
٪ من إجمالي الائتمان المحلي	١٠,٨	١١,٧	٣,٨	٨,٩	٤,٩
قطاع التجارة	٦٥٨٢,٧	٨٦٧١,٦	٩٩٧٠,٧	١٠٥٥٣	١١٣٥٦,٨
٪ من إجمالي الائتمان المحلي	٦٣,٣	٦٩,٢	٧٢,٨	٦٦,٤	٦٥,٥
قطاع الإسكان	٩٣,٣	٨٣,٨	٣٤١,٨	٦٦٠,٧	٢٤٧,٨
٪ من إجمالي الائتمان المحلي	٠,٩	٠,٧	٢,٥	٤,٢	١,٤
أخرى	٢١٦٨,٧	١٩١١,١	٢٦٣٤,٤	٢٤٥٥,٢	٤٥٥٠,٨
٪ من إجمالي الائتمان المحلي	٢٠,٩	١٥,٣	١٩,٢	١٥,٤	٢٦,٢
المجموع	١٠٣٩٣٩	١٢٥٢٩			١٧٣٤٩

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٩م، سنوات مختلفة.

١- ارتفع الائتمان المحلى للبنوك التجارية من ١٠٣٩٣ مليون ريال عام ١٩٩٥ م إلى ١٧٣٤٩ مليون ريال عام ١٩٩٤م، بزيادة قدرها ٦٩٥٦ مليون ريال بنسبة ٦٧٪.

٢- انخفض حجم الائتمان المحلى للبنوك التجارية الموجه لقطاع الزراعة والأسماك خلال الفترة مقارنة بالائتمان الموجه لقطاعات أخرى مثل قطاع التجارة، حيث انخفض الائتمان المحلى الموجه لقطاع الزراعة والأسماك من ٤٢٩,٧ مليون ريال بنسبة ٤,١٪ من حجم الائتمان المحلى للبنوك التجارية عام ١٩٩٥م إلى ٣٥١,٢ مليون ريال بنسبة ٢٪ من حجم الائتمان المحلى عام ١٩٩٩م[1]، محققًا انخفاضًا قدرة ٧٨,٥ مليون ريال بنسبة ١٨,٣٪.

عانى قطاع الزراعة والأسماك من الانخفاض فى حجم الائتمان المحلى الموجه إليه خلال فترة الدراسة باستثناء عام ١٩٩٨م، حيث بلغ النصيب النسبى لقطاع الزراعة من حجم الائتمان المحلى ٥,٢ ٪؛ وذلك نظرًا لارتفاع حجم الائتمان المصرفى الموجه لهذا القطاع من ٢٢٥,٩ مليون ريال عام ١٩٩٧م إلى ٨١٩,٧ مليون ريال عام ١٩٩٨م[2] بزيادة قدرها ٥٩٣,٨ مليون ريال، ثم ما لبث الائتمان المصرفى الموجه لقطاع الزراعة والأسماك إلى الأخذ فى الانخفاض إلى ٣٥١,٢ مليون ريال عام ١٩٩٩م، محققًا انخفاضا قدرة ٤٦٨,٥ مليون ريال بنسبة ٥٧٪. كما انخفضت حصة قطاع الصناعة من ١١١٨,٦ مليون ريال بنسبة ١٠,٨٪ من حجم الائتمان المحلى عام ١٩٩٥م إلى ٨٤٢,٤ مليون ريال بنسبة ٤,٩ ٪ من حجم الائتمان المحلى عام ١٩٩٩م محققًا انخفاضًا فى حجم الائتمان المحلى الموجه لقطاع الصناعة خلال الفترة بلغ ٢٧٦,٢ مليون ريال بنسبة ٢٤,٧٪. ويعد قطاع التجارة من أكثر قطاعات الاقتصاد اليمنى التى حصلت على أكبر نسبة من حجم الائتمان المحلى خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م، حيث ارتفع الائتمان المصرفى الموجه لقطاع التجارة من ٦٥٨٢,٧ مليون ريال بنسبة ٦٣,٣ ٪ من حجم الائتمان المحلى عام ١٩٩٥م

(١) اليمن، البنك المركزى اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوى لعام ١٩٩٤م، مرجع سابق، ص٥٠.
(٢) المرجع السابق.

إلى ٨ , ١١٣٥٦ مليون ريال بنسبة ٥ , ٦٥ ٪ من حجم الائتمان المحلى عام ١٩٩٩م محققًا زيادة فى حجم الائتمان المحلى خلال الفترة بلغت ١ , ٤٧٧٤ مليون ريال بنسبة ٥ , ٧٢ ٪. وقد حقق الائتمان المصرفى لقطاع التجارة أعلى نسبة فى حجم الائتمان المحلى خلال الفترة فى العام ١٩٩٢ م بلغ ٨ , ٧٢ ٪، حيث ارتفع الائتمان المصرفى لقطاع التجارة من ٦ , ٨٦٧١ مليون ريال عام ١٩٩٦م إلى ٧ , ٩٩٧٠ مليون ريال عام ١٩٩٧م(١)، محققًا زيادة قدرها ١ , ١٢٩٩ مليون ريال. وترجع الزيادة فى حجم الائتمان المحلى الموجة لقطاع التجارة إلى الزيادة فى حجم الطلب على القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل رجال الأعمال والتجار لتمويل الواردات السلعية لتلبية الزيادة فى حجم الطلب على السلع والخدمات فى ظل محدودية الإنتاج المحلى منها. وتمارس التسهيلات الائتمانية المخصصة لقطاع التجارة دورا هاما فى زيادة الضغوط التضخمية فى الاقتصاد اليمني، وذلك نظرا لتوجيه جزء كبير منها لاستيراد السلع سواء كانت ضرورية أم كمالية، الأمر الذى يترتب عليه نقل جزء من التضخم من البلدان المصدرة لتلك السلع إلى الاقتصاد الوطني، نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطنى فى تلبية الزيادة فى حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات عن طريق الزيادة فى حجم الواردات، وذلك حسبما توضحه البيانات والتى تدل على ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات فى الاقتصاد اليمنى من عام لآخر، حيث ارتفع إجمالى قيمة الواردات من ١٨٨٦٧ مليون ريال عام ١٩٩٥م إلى ٣٣٨٨٣ مليون ريال عام ١٩٩٨م محققة زيادة فى إجمالى قيمة الوردات خلال الفترة بلغت ١٥٠١٦ مليون ريال بنسبه ٥ , ٧٩٪(٢)، الأمر الذى يؤكد اعتماد الاقتصاد اليمنى على التوسع فى حجم الواردات لتلبية الزيادة فى حجم الطلب على السلع والخدمات، مما يجعل الاقتصاد اليمنى أكثر عرضة للضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة فى حجم الواردات.

أما الائتمان المحلى للبنك المركزى فقد شهد ارتفاعا فى قيمته من ٣ , ٧٥٠٧٥ مليون ريال عام ١٩٩٥م إلى ٤ , ١٨٠٦٨٢ مليون ريال عام ١٩٩٤م، وذلك حسبما توضحه

(١) اليمن، البنك المركزى اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوى لعام ١٩٩٢م، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) اليمن، البنك المركزى اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوى لعام ١٩٩٥م، (صنعاء، ١٩٩٦م)، ص٦٥.

الأرقام الواردة فى الجدول، والتى تشير إلى حصول الحكومة على النصيب الأكبر من حجم الائتمان المقدم من البنك المركزي، حيث ارتفع نصيب الحكومة من حجم الائتمان المحلى للبنك المركزى من ٧٤٩١٣,٧ مليون ريال بنسبة ٩٩,٧٨ ٪ من حجم الائتمان المحلى للبنك المركزى عام ١٩٩٠ م إلى ١٨٠٥٨٦ مليون ريال بنسبه ٩٩,٩٥ ٪ من حجم الائتمان المحلى للبنك المركزى عام ١٩٩٤ م، أما حصة المؤسسات العامة والبنوك التجارية من حجم الائتمان المحلى للبنك المركزى فقد اتسمت بمحدوديتها، حيث بلغ متوسط النصيب النسبى لحجم الائتمان المحلى الموجه لهما خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م، ١٦ , ٠٪، ٠٠٥ , ٠٪، وعليه فإن التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفى قد ساهمت فى زيادة الضغوط التضخمية فى الاقتصاد اليمني، من خلال الزيادة فى كمية النقود، مما ساهم فى زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات فى ظل محدودية العرض الحقيقى منها، ودفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

تطور الائتمان المحلي للبنك المركزي خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م

(مليون ريال)

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الحكومة	٧٤٩١٣,٧	٨٢٢٥٢,٧	١٠٤٨١٨,٣	١٣٥٦٦٣,٧	١٨٠٥٨٦
٪ من حجم الائتمان	٩٩,٧٨	٩٩,٦١	٩٩,٩١	٩٩,٩٤	٩٩,٩٥
المؤسسات العامة	١٦١,٦	٣١٨,٤	٨٢,٤	٧٦,٤	٥٦,٨
٪ من حجم الائتمان	٠,٢٢	٠,٣٩	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,٠٣
البنوك التجارية	٠	٠	٠	٤,٦	٣٩,٦
٪ من حجم الائتمان	٠	٠	٠	٠,٠٠٣	٠,٠٢٢
المجموع	٧٥٠٧٥,٣	٨٢٥٧١,١	١٠٤٩١٠,٧	١٣٥٧٤٤,٧	١٨٠٦٨٢,٤

المصدر: اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٩م، سنوات مختلفة.

الفصل الرابع

النقود والسياسة النقدية فى الكويت

نعرض الأهداف السياسية النقدية وبعض المؤشرات النقدية

نعرض النقود والودائع والأصول وبعض المؤشرات الأخرى

أولاً: أهداف السياسة النقدية فى الكويت:

يمكن القول أن هناك ٣ جوانب رئيسية تحدد إطار عمل السياسة النقدية فى الكويت:

الجانب الأول: كون السياسة النقدية أحد جوانب السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

الجانب الثاني: الترتيبات القانونية والموسمية القائمة وبصفة خاصة من حيث سعر الفائدة على الدينار الكويتى تحكمه حدود قانونية.

الجانب الثالث: السمات الأساسية للاقتصاد الكويتى ليس كاقتصاد يقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية وحرية التحويلات الخارجية فحسب وإنما كونه اقتصادا نفطيا على درجة كبيرة، وتهدف هذه السياسة بشكل أساسى إلى الحفاظ على الاستقرار النقدى واحتواء آثار التضخم، كما تسعى السياسة النقدية لبنك الكويت المركزى للمساهمة فى تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى ونمو الدخل القومي.

ومن ضمن أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الكويتي:

١- تعزيز جهود البنك المركزى فى رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم فى تكريس دعائم الاستقرار النقدي.

٢- ترسيخ الاستقرار النسبى لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بما يساهم فى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة.

٣- تعزيز تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية لضمان توافر مصادر التمويل اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٤- مواصلة العمل لترسيخ الكفاءة التنافسية فى وحدات الجهاز المصرفى والمالي.

أدوات السياسة النقدية فى الاقتصاد الكويتي:

١- أسعار الفائدة المحلية: يلعب سعر الخصم الذى يحدده البنك المركزى دورا حيويا حيث ترتبط به ضمن هوامش محددة الحدود القصوى لاسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتى لدى وحدات الجهاز المصرفى والمالى المحلي.

٢- سعر صرف الدينار الكويتي: واصل البنك المركزى مساعيه للمحافظة على الاستقرار النسبى لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتى بسلة خاصة وموازنة من عمولات الدول التى ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة فى دولة الكويت.

٣- سياسة سعر الصرف: تهدف سياسة بنك الكويت المركزى الخاصة بسعر صرف إلى المحافظة على الاستقرار النسبى لسعر صرف مقابل العملات الأخرى وتعزيز هذا الاستقرار، وكذلك حماية الاقتصاد المحلى من آثار التضخم المستورد. وقد انتهج بنك الكويت المركزى طال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ حتى نهاية العام ٢٠٠٢، سياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتى بسلة مرجحة من العملات العالمية، وطبقا لهذه السياة يقوم بنك الكويت المركزى بتحديد سعر صرف الدينار بناء على سلة خاصة مرجحة من عملات الدول التى ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مهمة مع دولة الكويت، وقد أثبتت تلك السياسة فعاليتها فى تحقيق درجة عالية من الاستقرار النسبى فى سعر صرف الدينار الكويتى مقابل العملات العالمية الرئيسية.

مطلوب التعليق على الأهداف والأدوات السابقة فى السياسة النقدية للاقتصاد الكويتي.

متوسط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (فلس)

سعر صرف	السنة
٢٩٢,٠٠	٢٠٠٥
٢٩٠,٢٠	٢٠٠٦
٢٨٤,٢٨	٢٠٠٧
٢٦٨,٥٤	٢٠٠٨
٢٨٧,٧٢	٢٠٠٩
٢٨٦,٦٤	٢٠١٠
٢٦٧,٠١	٢٠١١
٢٧٩,٩١	٢٠١٢
٢٨٣٠٥٧	٢٠١٣
٢٨٤,٤٩	٢٠١٤
٣,٣,٥٦	٢٠١٥

المصدر: البنك المركزى الكويتى

تطور الدولار الأمريكى مقابل الدينار الكويتي:

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الدينار الكويتى ارتفاعا طفيفا خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٥ / ٢٠١٦ بنسبة ٠,٥٨٪ ليصل إلى ٣٠٢ فلسا، ويأتى هذا الارتفاع نتيجة لعدة مؤشرات اقتصادية إيجابية فى أمريكا منها تراجع البطالة إلى أدننى مستوى لها من ٢٠٠٨ حيث بلغ ٥,٤٪ كما ارتفع العائد على سندات الخزانه الأمريكية إلى أعلى قليلا من ٢٪. كما ظهر من بيانات الجدول السابق.

ويبين الشكل البيانى التالى سعر صرف الدينار مقابل الدولار:



المصدر: البنك المركزي الكويتي

اليورو مقابل الدينار الكويتي:

ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار بنسبة ٤,٣١٪ ليصل إلى ٣٣٨ فلسا فى يونيو مقارنة ب ٣٢٤ فلسا فى إبريل وكان تحسن اليورو الملحوظ نتيجة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الأوربى حيث انخفضت نسبة العجز الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى منطقة اليورو إلى ٢,٤٪ خلال عام ٢٠١٤ مقارنة ب ٢,٩٪ فى عام ٢٠١٣ وارتفع الناتج المحلى الاجمالى لمنطقتى اليورو والاتحاد الأوربى بنسبة ٠,٤٪ خلال الربع الأول للعام الحالي ٢٠١٥.

يبين الشكل التالى سعر صرف الدينار مقابل اليورو:



المصدر: البنك المركزي الكويتي



المصدر: البنك المركزي الكويتي

ومن أبرز تطورات المؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ كما تعكسها البيانات المتعلقة بكل من عرض النقد، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وإصدارات أدوات الدين العام. وتعكس تلك التطورات في جانب هام منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية. وتشير البيانات المتعلقة بالمؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ إلى تطورات إيجابية هامة في تلك المؤشرات والإجماليات خلال السنة المالية المذكورة، يمكن تناولها على النحو التالي:

أ- عرض النقد:

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) (M_2) ليصل في نهاية السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ إلى نحو ٣٥٠٠٢,٥ مليون دينار، مقابل نحو ٣٣٧٨٧,٤ مليونا في نهاية السنة السابقة ١٣ / ٢٠١٤، وبما يمثل ارتفاعا قيمته ١٢١٥,١ مليونا ونسبته ٣,٦٪، مقارنة بارتفاع قيمته نحو ٢٧٢١ مليونا ونسبته ٨,٨٪ خلال السنة المالية السابقة، وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليعكس في جانب مهم منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء الملائمة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

تطورات عرض النقد (مليون دينار)

نهاية الفترة	١٣ / ٢٠١٤ (١)	١٤ / ٢٠١٥ (٢)	تغير (٢) عن (١) قيمة	تغير (٢) عن (١) (٪)
عرض النقد (ن٢) M_2	٣٣٧٨٧,٤	٣٥٠٠٢,٥	١٢١٥,١	٣,٦
الكتلة النقدية (ن١)، ومنها:	٩٤٦٦,٢	٩٥٩٧,٨	١٣١,٦	١,٤
الودائع تحت الطلب	٧٩٧٧,٢	٨١٣٩,٢	١٦٢,٠	٢,٠
شبه النقد	٢٤٣٢١,٣	٢٥٤٠٤,٧	١٠٨٣,٥	٤,٥
الودائع بالدينار	٢١٠٤٠,٥	٢١٥٩٨,١	٥٥٧,٦	٢,٦
الودائع بالعملات الأجنبية	٣٢٨٠,٧	٣٨٠٦,٦	٥٢٥,٩	١٦,٠

المصدر: البنك المركزي الكويتي

وعلى العوامل المؤثرة فى تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدى المجتمع لكل من بنك الكويت المركزى والبنوك المحلية[1] فى نهاية السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة لها، فإن الارتفاع المذكور فى عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) والبالغة قيمته نحو ١٢١٥,١ مليون دينار ونسبته ٣,٦٪، قد جاء نتيجة للارتفاع فى كل من صافى الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ٧٥٥,٨ مليون دينار وصافى الموجودات الأجنبية للجهات المذكور بنحو ٤٧٠,٣ مليون دينار. وجاء الارتفاع المشار إليه فى صافى الموجودات المحلية لتلك الجهات والبالغ نحو ٧٥٥,٨ مليون دينار نتيجة للزيادة فى مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ١٣٨٨,٥ مليون دينار، والتراجع فى مطالب البنك المركزى والبنوك المحلية على الحكومة بنحو ٣٩,٩ مليون دينار (والتى كان لها أثرا توسعيا على عرض النقد بمفهومه الواسع)، والزيادة فى صافى الموجودات المحلية ضمن بند " أخرى " بنحو ٦٧٢,٦ مليون دينار (والتى كان لها أثرا انكماشيا على عرض النقد بمفهومه الواسع). أما الارتفاع المشار إليه فى صافى الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة، فقد جاء محصلة للارتفاع فى صافى الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١١٧٣ مليون دينار من جهة، والانخفاض فى صافى الموجودات الأجنبية للبنك المركزى بنحو ٧٠٢,٨ مليون دينار من جهة أخرى.

(١) تشمل كما فى نهاية السنة المالية ١٤/ ٢٠١٥ البنوك الكويتية (التقليدية "٥ بنوك" والإسلامية "٥ بنوك" بالإضافة إلى بنك متخصص واحد)، وفروع البنوك الأجنبية (وعددها ١٢، منها فرع لبنك إسلامي).

تطورات صافي الموجودات المحلية والأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية

(مليون دينار)

نهاية الفترة	١٣ / ٢٠١٤ (١)	١٤ / ٢٠١٥ (٢)	تغير (٢) عن (١) قيمة	(٪)
صافي الموجودات المحلية	١٧١٨٢,٣	١٧٩٣٨,١	٧٥٥,٨	٤,٤
- مطالب على القطاع الخاص	٣١٦٥٧,٥	٣٣٠٤٦,٠	١٣٨٨,٥	٤,٤
- مطالب على الحكومة (صافي)	٤٣٥٧,٤	٤٣١٧,٥	-٣٩,٩	-٠,٩
- أخرى (صافي)	١٠١١٧,٨	١٠٧٩٠,٤	٦٧٢,٦	٦,٦
صافي الموجودات الأجنبية	١٦٣١٦,٢	١٦٧٨٦,٥	٤٧٠,٣	٢,٩
- البنك المركزي	٩١٨٤,٠	٨٤٨١,٢	-٧٠٢,٨	-٧,٧
- البنوك المحلية	٧١٣٢,٣	٨٣٠٥,٣	١١٧٣,٠	١٦,٤

المصدر: بنك الكويت المركزي

ب- أسعار الفائدة المحلية:

يلعب سعر الخصم الذى يحدده بنك الكويت المركزى دورا محوريا، حيث ترتبط به، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتى لدى وحدات الجهاز المصرفى والمالى المحلي، وبناء على ذلك، يؤدى خفض (أو رفع) سعر الخصم إلى خفض (نقص) مطابق فى الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتى لدى وحدات الجهاز المصرفي.

وفى ضوء التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات فى اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزى الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادى المحلي، مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية والحد من الضغوط التضخمية، فقد أبقى بنك الكويت المركزى خلا السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥

على سعر الخصم عند معدله الحالي (وهو الأدنى تاريخيا) البالغ ٢٪ وذلك بعد أتم تخفيضه بواقع ٥٠ نقطة أساس في شهر أكتوبر ٢٠١٢ (من ٥ , ٢٪ إلى ٢٪).

وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ ارتفاعا مقارنة مع السنة المالية السابقة، وارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ إلى نحو ٦٠٠ , ٠٪ و٧٨٨ , ٠٪ على الترتيب، مقابل نحو ٥٦٣ , ٠٪ و.٧٤٣٪ للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

شهدت متوسطات أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر تراجعا خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ لتصل في المتوسط إلى نحو ١٥٥ , ٠٪ و٢٧٦ , ٠٪ على الترتيب، مقابل نحو ١٦٢ , ٠٪ و٢٨٣ , ٠٪ للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة، وعلى إثر ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ نحو ٤٤٥ , ٠ نقطة مئوية ونحو ٥١٢ , ٠ نقطة مئوية على التوالي لصالح الودائع بالدينار الكويتي، مقابل هامش بلغ نحو ٤٠١ , ٠ نقطة مئوية ونحو ٤٦٠ , ٠ نقطة مئوية على التوالي خلال السنة المالية ١٣ / ٢٠١٤ لصالح الودائع بالدينار الكويتي أيضًا.

ومن جهة أخرى، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجر شهر ارتفاعا خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ لصالح الودائع بالدينار الكويتي أيضًا.

بالنسبة لمتوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر ارتفاعا خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥، مقارنة بالسنة

المالية السابقة لها، لتصل إلى نحو ٠,٨٤٩٪، وذلك مقابل نحو ٠,٥٥٤٪ للأجل المذكور خلال السنة المالية السابقة ١٣ / ٢٠١٤، كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ استقرارا عند ذات مستواها في السنة المالية ١٣ / ٢٠١٤ لصالح الودائع بالدينار الكويتي أيضًا.

أما متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر ارتفاعاً خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥، مقارنة بالسنة المالية السابقة لها، لتصل إلى نحو ٠,٨٤٩٪، وذلك مقابل نحو ٠,٥٥٤٪ للأجل المذكور خلال السنة المالية السابقة ١٣ / ٢٠١٤، كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ استقراراً عند ذات مستواها في السنة المالية السابقة والبالغ نحو ١٪.

ج- سعر صرف الدينار الكويتي:

يهدف بنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها منذ ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

السنة المالية	١٣ / ٢٠١٤				١٤ / ٢٠١٥			
	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	٢٨٦,٨٠	٢٨١,٠	٢٨١,٥٠	١٨٣,٥٢	٣٠٠,٠	٢٨٠,٥٠	٢٩٩,٦٠	٢٨٧,٨٣
جنية استرليني	٠,٦٧٢٤	٠,٥٩٦٣	٠,٦٠٣١	٠,٦٣٠٣	٠,٦٧٨٢	٠,٥٨٢٨	٠,٧٦٢٢	٠,٦١٩٠
يورو	٠,٧٨٢٤	٠,٧١٧٦	٠,٧٢٥٥	٠,٧٤٧٠	٠,٩٥٢٩	٠,٧١٨١	٠,٩١٨٠	٠,٧٨٥٤
فرنك سويسري	٠,٩٧٧٠	٠,٨٧٢٥	٠,٨٨٥٥	٠,٩١٨٩	١,٠١٩٦	٠,٨٥٧٥	٠,٩٦١٦	٠,٩٢٩٠
ين ياباني	١٠٥,٣٢٥	٩٢,٨٣٠	١٠٢,١٢٥	١٠٠,٠٩	١٢١,٧١٥	١٠١,١٧٠	١١٩,١٣٠	١٠٩,٦٢

المصدر: بنك الكويت المركزي

كما بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ نحو ٢٨٧,٨٣ فلسا لكل دولار أمريكي، مقابل نحو ٢٨٣,٥٢ فلسا لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعا فى سعر صرف الدولار الأمريكي قيمته ٤,٣١ فلسا ونسبته ١,٥٪، وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (٣٠٠ فلسا) وأدنى سعر (٢٨٠,٥ فلسا) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ ما نسبته ٧٪، وفى المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ تقلبات واضحة، حيث بلغ معدل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته ٣٢,٧٪ مقابل اليورو، و٢٠,٣٪ مقابل الين الياباني، و١٨,٩٪ مقابل الفرنك السويسري، و١٦,٤٪ مقابل الجنية الاسترليني.

د- الائتمان المصرفي:

أما أرصدة الجزء النقدى المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ ارتفعت من ١٥٨٠,٤ مليون دينار ونسبته ٥,٤٪، لتصل فى نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٣١٠٧٧,٥ مليون دينار، مقارنة بمستواها البالغ نحو ٢٩٤٩٧,١ مليونا فى نهاية السنة المالية السابقة ١٣ / ٢٠١٤، ترجع إلى الزيادة التى شهدتها أرصدة التسهيلات لكل قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو ١٠٣٦,٢ مليونا وبنسبة ٨,٩٪)، وقطاع العقار (بنحو ٣١٣,٩ مليون دينار وبنسبة ٤,١٪)، وقطاع النفط الخام والغاز (بنحو ١٧١,٣ مليون ونبسبة ٦٩,١٪) وقطاع الخدمات العامة (بنحو ٧٦,٣ مليونا وبنسبة ٨١١,٧٪)، وقطاع التجارة (بنحو ٢٨,٨ مليونا وبنسبة ١٪)، ومن جهة أخرى تراجعت فى نهاية السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو ١١٥,٤ مليون دينار وبنسبة ٧,٩٪)،

وقطاع الصناعة (بنحو ٩٢,٤ مليون دينار وبنسبة ٥,١٪)، وقطاع الإنشاء (بنحو ٢٢,٨ مليون دينار وبنسبة ١,٢٪).

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية للمقيمين
(مليون دينار)

نهاية الفترة	١٣ / ٢٠١٤ (١)	١٤ / ٢٠١٥ (٢)	تغير (٢) عن (١) قيمة	(٪)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة، ومنه:	٢٩٤٩٧,١	٣١٠٧٧,٥	١٥٨٠,٤	٥,٤
- التجارة	٢٨٦١,٩	٢٨٩٠,٦	٢٨,٧	١,٠
- الصناعة	١٨٢٧,٥	١٧٣٥,٠	- ٩٢,٥	- ٥,١
- الإنشاء	١٩٢٥,٢	١٩٠٢,٤	- ٢٢,٨	- ١,٢
- المؤسسات المالية بخلاف البنوك	١٤٦٨,٧	١٣٥٣,٤	- ١١٥,٣	- ٧,٩
- التسهيلات الشخصية	١١٦٠٩,٢	١٢٦٤٥,٤	١٠٣٦,٢	٨,٩
- العقار	٧٦٦٠,٦	٧٩٧٤,٥	٣١٣,٩	٤,١
- النفط الخام والغاز	٢٤٨,١	٤١٩,٤	١٧١,٣	٦٩,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي

هـ- السيولة المحلية:

استهدف بنك الكويت المركزى خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية فى البلاد. ويستخدم مجموعة من الأدوات، من أبرزها نظام قبول الودائع

لأجل من البنوك المحلية، وإصدار سندات البنك المركزي، وإدارة إصدارات أدوات الدين العام من سندات الخزانة الكويتية نيابة عن وزارة المالية، هذا بالإضافة إلى التدخل المباشر لتنظيم السيولة لدى وحدات القطاع المصرفي المحلي.

تظهر أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزى ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ انخفاضا قيمته نحو ٣٣١,٣ مليون دينار ونسبته ١٠٪، لتصل فى نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٢٩٩١,٤ مليون دينار، مقارنة بنحو ٣٣٢٢,٨ مليونا فى نهاية السنة المالية السابقة ١٣ / ٢٠١٤، من جانب آخر، قام بنك الكويت المركزى خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ بطرح ٤٣ إصدارا من سنداته (سندات البنك لمركزي) بقيمة إسمية بلغت نحو ٦٣٠٠ مليون دينار، واستحق خلال تلك السنة المالية ٤١ إصدارات من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة إسمية بلغت نحو ٦٣٢٥ مليون دينار، وترتيبا على ذلك، انخفض إجمالى الرصيد القائم لسندات البنك المركزي، ليصل فى نهاية السنة المالية ١٤/ ٢٠١٥ إلى نحو ١٩٢٥ مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو ١٩٥٠ مليون دينار فى نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل تراجعا قيمته نحو ٢٥ مليونا ونسبته ١,٣٪.

و- أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزى إدارة إصدار أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية) نيابة عن وزارة المالية، ويتيح توافر تلك الأدوات للبنك المركزى إمكانية استخدامها فى تنظيم مستويات السيولة المحلية، وذلك من خلال السوق الأولى لإصدارات تلك الأدوات، أو من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة فى السوق الثانوى لتلك الأدوات، وفى هذا الإطار، قام البنك المركزى خلال السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ بطرح ٢٦ إصدارا من سندات الخزانة بقيمة إسمية بلغت نحو ١٢٦٠ مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة ٢٥ إصدارا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية بلغت نحو ١٢٥٠ مليون دينار. وترتبا على ذلك، ارتفع إجمالى الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة)

بما قيمته ١٠ ملايين دينار ونسبته ٦ , ٠٪ ليصل فى نهاية السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ إلى نحو ٢ , ١٥٨٧ مليون دينار مقابل نحو ٣ , ١٥٧٧ مليون دينار فى نهاية السنة المالية السابقة، وقد توزع رصيد الجهات المقتنية لهذه الأدوات فى نهاية السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ بين ما قيمته نحو ١ , ١٥٦٧ مليون دينار (٧ , ٩٨٪) للبنوك المحلية، ونحو ١ , ٢٠ مليون دينار (٣ , ١٪) لجهات محلية أخرى.

تطور الإجماليات المصرفية والمالية

أ- الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات الواردة إلى إرتفاع إجمالى الميزانية المجمعة للبنوك المحلية فى نهاية السنة المالية ١٤ / ٢٠١٥ ليصل إلى نحو ١ , ٥٦٧٣٤ مليون دينار، مقابل نحو ٧ , ٥٤١٣٧ مليونا فى نهاية السنة المالية.

الميزان التجاري والتبادل التجاري خلال السنوات 2006-2015 (الربع الثاني)
Foreign Trade Statistics During the Years 2006 - 2015 (Second Quarter)

Value in 1000 KD — القيمة بالألف دينار كويتي

	السنة Year	الصادرات Exports	التغير (%) Change %	الواردات Imports	التغير (%) Change %	التبادل التجاري Volume	التغير (%) Change %	الميزان التجاري Balance	التغير (%) Change %	التغطية (%) Coverage %	السنة Year	
	2006	16,249,326		5,000,507		21,249,834		11,248,819		325.0	2006	
	2007	17,766,700	9.3	6,061,469	21.2	23,828,169	12.1	11,705,231	4.1	293.1	2007	
	2008	23,459,761	32.0	6,678,698	10.2	30,138,459	26.5	16,781,064	43.4	351.3	2008	
	2009	14,934,479	-36.3	5,722,510	-14.3	20,656,989	-31.5	9,211,969	-45.1	261.0	2009	
	2010	17,959,244	20.3	6,498,607	13.6	24,457,850	18.4	11,460,637	24.4	276.4	2010	
	2011	28,339,860	57.8	6,938,065	6.8	35,277,925	44.2	21,401,795	86.7	408.5	2011	
	2012	32,051,281	13.1	7,631,699	10.0	39,682,979	12.5	24,419,582	14.1	420.0	2012	
	2013	32,363,342	1.0	8,308,846	8.9	40,672,188	2.5	24,054,496	-1.5	389.5	2013	
	2014	28,719,269	-11.3	8,961,201	7.9	37,680,470	-7.4	19,758,068	-17.9	320.5	2014	
Q1	2014	7,538,951		2,096,218		9,635,169		5,442,733		359.6	2014	الربع الأول
Q1	**2015**	**4,063,717**	**-46.1**	**2,341,816**	**11.7**	**6,405,533**	**-33.5**	**1,721,901**	**-68.4**	**173.5**	**2015**	الربع الأول
Q2	2014	7,900,378		2,224,799		10,125,177		5,675,579		355.1	2014	الربع الثاني
Q2	**2015**	**4,842,370**	**-38.7**	**2,441,636**	**9.7**	**7,284,006**	**-28.1**	**2,400,734**	**-57.7**	**198.3**	**2015**	الربع الثاني

Data for 2014 and 2015 are provisional. — بيانات سنة 2014 و 2015 أولية

Exports to Iraq by land has been included from 2013

لوب: تحليل البيانات تحليلاً ماليًا (أفقي ورأسي) مع التعليق

الفصل الخامس

السياسة النقدية فى مصر

الأهداف التشغيلية:

قام البنك المركزى بوضع هيكل جديد لتنفيذ السياسة النقدية يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة ويتسم بالشفافية والمصداقية، ويعتمد هذا الهيكل على التحول إلى استخدام سعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة هدفًا تشغيليًا للسياسة النقدية بديلاً عن فائض الأرصدة الاحتياطية للبنوك، وذلك وفقًا لمنهجية تتضمن إطارًا لأسعار العائد حده الأقصى سعر العائد على الاقتراض من البنك المركزى لليلة واحدة، وحده الأدنى سعر العائد الإيداع لديه لليلة الواحدة. وحتى يتحقق هذا الهدف فقد استحدث البنك المركزى البنك المركزى أداتين جديدتين.

- نظام إقراض البنوك لليلة واحدة لضخ السيولة فى السوق.
- ونظام الإيداع لليلة واحدة لامتصاص السيولة من السوق.

على أن يتم تحديد العائد عليهما من خلال لجنة السياسة النقدية فى ضوء ما يستجد من تطورات على المستويين المحلى والعالمى.

الهدف الوسيط:

استهداف التحكم فى أسعار الفائدة فى الأجل القصير كمحور ارتكاز أساسى للسياسة النقدية حال توافر متطلبات ذلك.

الهدف النهائى:

العمل على تحقيق الاستقرار فى الأسعار وذلك من خلال العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستمر يساهم فى بناء الثقة والمحافظة على معدلات مناسبة للاستثمار والنمو الاقتصادى وسلامة النظام المصرفى فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

- استقرار الأسعار.
- تشديد الرقابة على النظام المالى والمصرفى وخاصة قروض الرهن العقاري.
- توفير معايير الجدارة الائتمانية.
- ضرورة الإفصاح التام عن الوضع المالى فى المؤسسات المالية.
- إتباع سياسة اقتراضية معتدلة.
- الاقتصاد على منح القروض ذات الأداء العالى مع دراسة العوامل المؤثرة على قدرة المقترض على السداد (توافر دراسات جدوى).
- إتباع سياسة نقدية معتدلة يسيطر من خلالها على كمية السيولة المتوفرة فى السوق.
- محاولة التقليل من تقلبات أسعار الفائدة.
- تعديل صيغة عقود الرهن العقارى بحيث تكون قيمة الأقساط المدفوعة من قبل المقترض متوازنة بين مبلغ الفائدة وأصل المبلغ ومدة الدفع.
- استهداف التضخم كمحور ارتكازى بالسياسة النقدية.

مصر

فترة الإصلاح الاقتصادي:

تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصري.

التوجيهات الحديثة:

تحقيق الاستقرار فى الأسعار وسلامة النظام المصرفى فى إطار السياسة العامة للدولة.

أدوات السياسة النقدية فى مصر:

* نسبة الاحتياطى النقدى حاليا ١٠٪ (كفء).

* سعر الإقراض والخصم يعلن كل ٦ أسابيع عن طريق لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزى - (معلن لكنه غير كفء).

* نظام الإيداع والإقراض لليلة الواحدة (الكوريدور) - يعلن كل ٦ أسابيع عن طريق لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزى والفرق الحالى بين السعرين ١٪. (كفء).

* طرح أذون وسندات حكومية وهو يمثل تعاون بين السياسة المالية والذى يتمثل دورها فى تحديد حجم الإصدار من خلال هيكل الدين العام وبين السياسة النقدية والذى يتمثل دورها فى قبول العطاءات وفقا للأسعار الاسترشادية وعدم التأثير فى عجز الموازنة العامة للدولة (كفء).

* عمليات Repo وهى الحصول على الأموال من البنوك التجارية وبعضها أو من بين البنوك التجارية وبين البنك المركزى وذلك بضمان أذون وسندات حكومية وتتميز عن الكوريدور أنها ذات فترات طويلة ويمكن التفاوض فى السعر (كفء) صورة من صور السوق المفتوحة.

* التحكم فى سعر صرف الدولار أمام الجنية المصرية.

يمكن النظر إلى فاعلية السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٥م من خلال إستعراض العديد من المؤشرات:

١- معدل أسعار الفائدة على الودائع والقروض التى استخدمها البنك المركزى خلال الفترة المشار إليها والتى تراوحت بين ١١٪ عام ٢٠٠٨م ثم ارتفعت فى عام ٢٠١١م، أكبر ذلك عام ٢٠١٢ إلى ٩,٥٪ ثم ارتفعت إلى ١٠,٢٥ عام ٢٠١٣ ثم عاودت الأشخاص خلال عام ٢٠١٤، ٢٠١٠ إلى ٨,٧٥٪.

٢- معدل التضخم خلال نفس الفترة كان ١٦,٧٪ عام ١٩٩٠ وارتفع إلى ١٨,٣٪ عام ٢٠٠١ ثم انخفض إلى ١١,٣٪ عام ٢٠١٠ ثم ارتفع ٧,١ عام ٢٠١٢ ثم ارتفع إلى ١٠,١ عام ٢٠١٤.

٣- معدل النمو فى الناتج المحلى كان ٥,٤١٩٩٧٪ ووصل إلى ٧,١٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٤,٦ عام ٢٠٠٩ وانخفض ٦,٨٧١٪ عام ٢٠١٢ ثم عاود الارتفاع عام ٢٠١٢ إلى ٢,٢ حتى عام ٢٠١٤.

٤- سعر صرف الدولار عام ٢٠٠٠، كان ٣,٧ فى عام ٦,١٢٠٠٣ ثم انخفض ٥,٧١ عام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ ثم استقر حتى عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلى ٦ ثم إلى ٧,١ عام ٢٠١٤ ثم ٨ عام ٢٠١٥م.

٥- معدل البطالة عام ٢٠٠٠م كان ٩٪ ثم ارتفع إلى ١٠,٢ عام ٢٠٠٢م ثم إلى ١١,٢٠ عام ٢٠٠٥ ثم استقر فى ٣ سنوات التالية حتى وصل إلى عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلى ٢٠١٢م إلى ١٢,٧ فى عام ٢٠١٢م.

الفصل السادس

السياسة النقدية فى دولة الإمارات العربية المتحدة

أدوات السياسة النقدية فى الإمارات:

يحق لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بموجب أحكام القانون الاتحادى رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠، أن يستخدم عددا من الأدوات لتحقيق أهداف سياسته النقدية. غير أن سعر صرف الدرهم الثابت بالدولار الأمريكى يعنى أن تتوازى أسعار الفائدة المحلية مع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، مما يحد من فاعلية أدوات السياسة النقدية المتاحة للمصرف المركزي.

تتوفر لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزى الأدوات التالية التى تساعدها على إدارة السيولة فى الاقتصاد الوطني.

الحد الأدنى للاحتياطى الإلزامي

عمليات المقايضة الدولار / الدرهم لتوفير الدرهم للبنوك

تسهيلات السلف والسحب على المكشوف للبنوك

الإجراءات الاحترازية

شهادات الإيداع وتسهيلات إعادة شراء شهادات الإيداع التى يصدرها المصرف المركزى (الريبو)

تسهيلات دعم السيولة لدى البنوك

١- متطلبات الحد الأدنى للاحتياطى الإلزامي

تتعلق نسبة الحد الأدنى الإلزامى بالاحتياطات التى يتعين على البنوك الاحتفاظ بها لدى المصرف المركزى مقابل ودائع العملاء، دون الحصول على سعر فائدة مقابل ذلك.

وتتم إدارة السياسة النقدية عن طريق التحكم فى مستويات هذه الاحتياطات، التى تؤثر بدورها على حجم القروض التى توفرها البنوك.

تبلغ نسبة الحد الأدنى للاحتياطات الإلزامية المعمول بها فى الوقت الحاضر ١٤٪ على الحسابات الجارية، وحسابات التوفير والحسابات عند الطلب و١٪ فقط على الودائع لأجل.

٢- عمليات المقايضة (SWAP) الدولار / الدرهم

عمليات المقايضة دولار/ درهم (SWAP) هى تسهيلات المصرف المركزى لتوفير سيولة نقدية لفترة محددة بالدرهم عندما يحتاج البنك إلى ذلك. وتتضمن ترتيبات المقايضة هذه قيام البنوك التجارية بإجراء عمليات بيع الدولار مقابل الدرهم آنياً إلى المصرف المركزى وفى نفس الوقت تقوم بشراء الدولارات المباعة مقابل الدرهم آجلاً فى تاريخ لاحق محدد، لفترة استحقاق تتراوح من أسبوع واحد، شهر، ٣ أشهر، ٦ أشهر، ٩ أشهر أو ١٢ شهراً. وقد تم توفير هذه التسهيلات بناء على طلب البنوك المحلية لتلبية حاجتها للسيولة بالدرهم.

٣- تسهيلات السلف والسحب على المكشوف للبنوك

يمكن للمصرف المركزى أن يمنح البنوك قروضا وسلفا لفترة تصل إلى ٧ أيام بدون ضمانات وإلى حد ٦ أشهر مقابل ضمانات، كما يوفر المصرف المركزى للبنوك التجارية تسهيلات سحب على المكشوف تتيح لهم استغلال احتياطاتهم الإلزامية لمدة ٧ أيام.

٤- الإجراءات الاحترازية (Prudential Regulation)

أ- نسبة كفاية رأس المال

تتمتع بنوك دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة كفاية رأس مال جيدة فيما يتعلق بمتطلبات بازل، حيث يلزم المصرف المركزى البنوك بنسبة كفاية رأسمال لا تقل عن ١١٪ منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٩ و١٢٪ منذ بداية شهر يونيو ٢٠١٠ وتفوق النسبة المطبقة لدى البنوك هذا الحد الأدنى.

ب- نسبة القروض إلى الموارد المالية المستقرة للبنك

يتعين على البنوك الاحتفاظ بمجموع القروض والسلف، بما فيها الإيداعات بين المصارف التي بقى على تاريخ استحقاقها فترة تزيد على ثلاثة أشهر، بحيث لا تزيد قيمتها على الموارد المالية المستقرة لديها، التي تشتمل رأس المال والاحتياطات الحرة والودائع المستلمة من البنوك التي بقى على تاريخ استحقاقها فترة تزيد على ستة أشهر، بالإضافة إلى ما يعادل ٨٥٪ من ودائع العملاء.

ج- الحد الأقصى للقروض الشخصية

تُعرّف القروض الشخصية بأنها القروض الممنوحة للأفراد لأغراض محددة وتكون بضمان الراتب ومستحقات نهاية الخدمة و/ أو أي دخل منتظم من مصدر محدد ومعروف. ويبلغ الحد الأقصى المحدد حاليا للقروض الشخصية ٢٥٠ ألف درهم. ويُمنع تضمين المساكن الخاصة للإفراد أو الضمانات من المواطنين كضمان للقرض الشخصي. ولا يتضمن الحد الأقصى للقروض الشخصية حاليا قروض بطاقات الائتمان.

د- الحد الأقصى للتركزات الائتمانية

أصدر المصرف المركزي في ١٦ يوليو ١٩٩٤ تحديثا للتعميم رقم ٩٣/١٩ بشأن مراقبة حدود التركزات الائتمانية للبنوك والمجموعات المصرفية وأعضاء مجالس إدارات البنوك وموظفي البنوك، وذلك للحد من التركز المفرط للائتمان في مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة. وقد تم تحديد الحد الأقصى الكلي للتركزات الائتمانية حاليا بـ ٨ أضعاف القاعدة الرأسمالية للبنك.

٥. شهادات الإيداع وتسهيلات إعادة شراء شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي

يصدر المصرف المركزي شهادات الإيداع كأداة من أدوات إدارة السيولة كان النظام في جوهره مدفوعا بطلب البنوك التي تتوفر لديها سيولة فائضة يمكن استثمارها في شهادات الإيداع.

واعتبارا من ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧ بدأ العمل بنظام جديد مُوسّع لإصدار شهادات إيداع المصرف المركزي. وهو عبارة عن نظام للمزاد، تصدر بموجبه شهادات الإيداع المقومة بالدرهم والدولار الأمريكي واليورو لفترات استحقاق تتراوح من أسبوع واحد إلى ٥ سنوات.

يتم إصدار شهادات الإيداع لفترات استحقاق تتراوح بين اسبوع واحد و١٢ شهرا بشكل يومي، بينما يتم إصدار شهادات الإيداع ذات فترات استحقاق تتراوح بين سنتين و٥ سنوات، كل أول يوم اثنين من كل شهر.

ويتيح النظام الجديد للبنوك إمكانية حصولها على التمويل بالدرهم باستخدام شهادات الإيداع كضمان عن طريق القيام بعمليات اتفاقيات الريبو لإعادة شراء شهادات الإيداع مع المصرف المركزى لفترات لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو تاريخ الاستحقاق لشهادة الإيداع، أيهما يأتى أولا. ويمكن للبنوك الحصول على تمويلات بالدولار باستعمال رصيدها من شهادات الإيداع كضمان، كما يمكن للبنوك إعادة شهادات الإيداع للمصرف المركزى قبل فترات استحقاقها دون تكلفة تذكر.

٦- تسهيلات دعم السيولة لدى البنوك

تم منح هذه التسهيلات للبنوك العاملة فى الدولة فى شهر سبتمبر ٢٠٠٨ لفترات استحقاق لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وذلك لمساعدة البنوك على مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية. للاستفادة من هذه التسهيلات، يقوم المصرف المركزى بتقييم الضمانات التى تقدمها البنوك وتقديم تسهيلات تتماشى وقيمة الضمانات. ويمكن للبنك تجديد هذه التسهيلات حسب الحاجة.

الفصل السابع

الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي:

إن أصل معنى الائتمان فى الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به فى الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

يعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التى يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه فى غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادى متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه فى حال توقف العميل عن السداد ".

تعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التى يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت فى المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط فى تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التى تكفل للمصرف استرداد أمواله فى حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

ينطوى هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوى على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعانى للدلالة على إحداها.

نشأة الائتمان:

إن أول أشكال العمل المصرفى كان قبول الودائع التى لم تكن تعطى أصحابها فى البداية أى حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم فى بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه

بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه. بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفى وتراكم الودائع لدى المؤسسات التى تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم.

وهكذا من مهمة قبول الودائع فى البداية انتقل العمل المصرفى إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسى لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

ثانياً: أنواع الائتمان المصرفي:

تتحدد أنواع الائتمان وفقا لمعايير متعددة:

١- من حيث شخصية متلقى الائتمان:

وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام.

أ- الائتمان الخاص: وهو الذى يكون فيه متلقى الائتمان فردا أو شركة أو مؤسسة، أى أن متلقى الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان فردا طبيعيا أو شخصية اعتبارية.

ب- الائتمان العام: وفيه يكون متلقى الائتمان هو الدولة أو شخصاً معنويا من شخصياتها، كالبلديات والمجالس المحلية والولايات.

٢- من حيث الأجل:

وهنا يفرق بين الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل.

أ- الائتمان قصير الأجل:

وهو الائتمان الذى يقدم لمدة لا تزيد عن سنة، ويكون فى العادة لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر. وهذا النوع من الائتمان يهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية أو الزراعية مثل شراء الأسمدة والبذور.

ب- الائتمان متوسط الأجل:

وتتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة وخمس سنوات، ويهدف فى العادة إلى تمويل بعض أدوات الإنتاج، وكذلك تمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة.

ج- الائتمان طويل الأجل:

وهو الذى تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة، ويستهدف فى العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كشراء الأراضى الزراعية أو إنشاء مشروع صناعى أو بناء عقار.

٣- من حيث الغرض من الائتمان:

وهنا يفرق بين الائتمان الإنتاجى أو الاستثمارى والائتمان التجارى والائتمان الاستهلاكي.

أ- الائتمان الإنتاجي:

ويسمى الائتمان الاستثماري، وهو ما يقدم للمشروعات الإنتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة.

ب- الائتمان التجاري:

وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أى رأس المال العامل)، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات.

ج- الائتمان الاستهلاكي:

وهو ما يقدم فى العادة للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة، ويأخذ هذا النوع من الائتمان فى الغالب شكل البيع بالتقسيط.

٤- من حيث الضمان:

وهنا يفرق بين الائتمان الشخصى والائتمان العيني.

أ- الائتمان الشخصي:

وفى هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، بل يُكتفى بالوعد الذى يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين. ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن فى ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع. وقد يتقوى الائتمان الشخصى بتعهد أكثر من واحد بتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن.

ب- الائتمان العيني:

وفيه يقدم المدين عيناً ما تعتبر ضماناً لتسديد دينه. والدائن فى مثل هذه الحالة يعتبر مفضلاً على غيره من الدائنين فى استيفاء مبلغ الدين من الأموال التى قدمها المدين ضماناً للتسديد. وهذا الضمان الذى يقدمه المدين قد يكون عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية... الخ.

٥- من حيث طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان):

وهنا يفرق بين الائتمان المالى والائتمان التجاري.

أ- الائتمان النقدي:

وفى هذا النوع من الائتمان يكون محل الائتمان نقداً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذى يلتزم بردها وتسديدها فى وقت لاحق، فطبيعة هذا الائتمان نقدية كما هو ملاحظ لأن محل الائتمان نقد.

ب- الائتمان التجاري:

وفى هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم بثمن مؤجل، كما يدخل فى هذا النوع تقديم الثمن مقابل سلعة أو خدمة مؤجلة، فهذا الائتمان فى طبيعته بيع تأجل أحد بدليه. ويطلق على هذا النوع أيضًا البيع الائتماني، والذى هو فى معناه الواسع كل بيع لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين، وهما التزام المشترى بدفع الثمن والتزام البائع بدفع السلعة.

٦- من حيث الصفة الاقتصادية:

وهنا يفرق بين الائتمان ذاتى التصفية والائتمان غير ذاتى التصفية.

أ- الائتمان ذاتى التصفية:

وهو الائتمان الإنتاجى الذى يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها، فعلى سبيل المثال ف'ن القرض الذى يُقدم لصاحب مصنع هو قرض ذاتى السداد أو التصفية، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض فى عملية الإنتاج، فالمصنع والمبيعات يوفران أموالاً يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه.

ب- الائتمان غير ذاتى التصفية:

ويتعلق فى العادة بالائتمان الاستهلاكى حيث يقوم المدين بالوفاء بما عليه من أموال ليس للمعاملة الائتمانية دخل فى إحداثها، فالائتمان الذى يُقدم للمستهلك لشراء منزل مثلاً يعتبر غير ذاتى التصفية لأن المستهلك يقوم بتصفية القرض أو سداده على فترة من الزمن من دخله ن وهذا الدخل ليس للقرض دور فى إحداثه.

وهذه هى أهم أنواع الائتمان المقدمة من قبل المصارف تجاه المستثمرين أو المقترضين، ولاشك أن تقسيمات الأنواع حسب معايير الشخصية والقدرة والضمان والأجل ورأس المال والظروف المحيطة يحدد توجه إدارة المصرف للتعامل مع كل أوجه الائتمان، فقد يجمع الواقع العملى فى المعاملة الواحدة عدة صفات وأشكال للائتمان، فقد يكون الائتمان خاصاً

قصير الأجل استهلاكى أو خاص طويل الأجل إنتاجي، وقد يكون فى الوقت نفسه من حيث الضمان شخصياً أو عينياً.

ثالثاً: أسس منح الائتمان:

الائتمان المصرفى يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

أ- **توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن** من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها فى المواعيد المحددة لذلك.

ب- **تحقيق الربح**: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التى يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ت- السيولة: يعنى احتفاظ المصرف بمركز مالى يتصف بالسيولة، أى توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التى يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أى تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفى الربحية والسيولة.

بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق يقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية، وهى إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية - تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة - لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع فى الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أى سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

رابعاً: العوامل المؤثرة فى اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر فى اتخاذ القرار الائتمانى فى أى مصرف، وهي:

أ- العوامل الخاصة بالعميل:

بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التى تحيط بالنشاط الذى يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها فى تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتى يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتمانى سليم.

ب- العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل:

١- درجة السيولة التى يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعنى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتى تتمثل بصفة أساسية فى عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضًا تلبية طلبات الائتمان، أى القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

٢- نوع الإستراتيجية التى يتبناها المصرف فى اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل فى إطارها، أى فى استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

٣- الهدف العام الذى يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

٤- القدرات التى يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضًا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات إلكترونية حديثة.

ج- العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:

١. الغرض من التسهيل.

٢. المدة الزمنية التى يستغرقها القرض أو التسهيل، أى المدة التى يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

٣. مصدر السداد الذى سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

٤. طريقة السداد المتبعة، أى هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة فى نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

٥. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض فى المصرف أم يتعارض معها.

٦. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص فى الدراسات التى يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالى للمصرف.

يمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التى يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع فى الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أى تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

نؤكد أن الحالة التى تتخذ فيها القرارات الائتمانية هى حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتمانى فى المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة

للقرار الذى سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذى تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذى سوف يتولد عنه يوازى أو يزيد على درجة المخاطر التى تحيط به.

تعريف الخطر

اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت حيث كان ظهور كل تعريف يقوم على محاولة التقليل من عيوب التعريف السابق له ولعل من أبرزها:

أن الخطر هو " عدم التأكد من وقوع الخسارة " حيث اعتمد هذا التعريف على حالة الفرد المعنوية عند اتخاذه لقراراته وهى حلة عدم التأكد.

وقام آخرون بتدارك النقص فى هذا التعريف والمتمركز فى أن الخطر يكون احتمالى إضافة على تحديد المقصود بالخسارة أهى مادية أو معنوية بتعريف هو: " الخسائر المالية المحتملة " أى حدد التعريف المقصود بالخسائر وهو الخسائر المادية وهناك تعريف أوسع للخطر سوء " احتمال النجاح أو الفشل " حيث يتضمن بالضرورة قياس الخطر تحديد مدى معين من النواتج المتوقعة والدرجات الاحتمالية.

يكن تعريف الخطر بأنه احتمال الخسارة فى الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة فى الأجل الطويل أو القصير.

تعريف المخاطرة

تحدث المخاطرة عند توقع حصول حدث غير مرغوب فيه للمستثمر يمكن تعريفه بأنها " حتمال التعرض لخسارة او إصابة". ما فى قاموس "اكسفور الانجليزى " فقد عرف المخاط على انه "التعرض للخطر" من التعريف السابق نفهم أن المخاطر تتعلق بفرض أو ظروف وقوع بعض الأمور أو الأحداث غير المرغوب فيها.

تقسيم المخاطر

يمكن تقسيم المخاطر التى يتعرض لها البنك من قرار الائتمان إلى مخاطر خاصة وعامة.

المخاطر الخاصة:

ترجع هذه الأخيرة إلى ظروف تتعلق بنشاط الزبون أو الصناعة التى ينتمى إليها ومن أمثلة ذلك ضعف الإدارة من حيث هيكلها أو طريقتها المتبعة فى تسيير المشاكل العمالية وأهمها الإضرابات.

هذا ومن المتوقع أن يترك هذا النوع من المخاطر أثرا على رغبة وقدرة الزبون فى سداد ما عليه من التزامات.

وأهمها تلك المتعلقة بالبنك التجارى الذى يتعامل معه وأهم المعلومات والذى يحتمل أن يكون قد حصل عليها البنك هى تحليل ملف الزبون وهذا لمعرفة أمكانية سداد الزبون لالتزاماته كما يستخدم أسلوب التحليل المالي.

وذلك باستخدام نسب لقيس قدرة الزبون على السداد وقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات البنك فى حالة إفلاس المؤسسة وتعذر بيع الأصول بقيمتها السوقية.

المخاطر العامة:

بالإضافة إلى المخاطر الخاصة بتعرض الائتمان لنوع آخر من المخاطر وهى تلك التى يتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظرف المنشأة المقترضة وأهم تلك المخاطر هى تلك المتعلقة بأسعار لفائدة وتفسيرها.

مخاطر التضخم، مخاطر السوق، ....وغيرها.

أنواع المخاطر الائتمانية:

١- المخاطر الداخلية متعلقة بالبنك:

أ- خطر السيولة:

خطر عدم السيولة يتعلق بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة طلبات التسديد من طرف الزبائن وهذا نتج لعد تسديد الزبائن للأموال المقترضة لهم فى الوقت المحدد فالبنك

التجاري يمارس نشاطه اعتمادا على الودائع المقدمة له من طرف زبائنه (المودعين) فيقوم بتمويل القروض التي يمنحها بواسطة هذه الودائع وقد يحدث وأن يطلب المودع ماله في أي وقت وبالتالي يتعرض البنك إلى خطر عدم السيولة الذي قد يحدث نتيجة للسحب المفاجئ والمستمر لودائع الزبائن باعتبار أن القروض التي منحت للغير لم يحن بعد ميعاد استحقاقها أو لم تسدد في تاريخ الاستحقاق، فتصبح تلك الأموال مجمدة مما يدفع البنك إلى خصم أوراقه التجارية في السوق النقدية بمعدلات فائدة مرتفعة وبالتالي حدوث خسارة للبنك، أما في حالة عدم إمكانية إعادة خصم الأوراق في الأسواق النقدية فيلجأ البنك التجاري إلى طلب قرض من البنك المركزي، وهذا يؤدي إلى عواقب يمكن أن يواجهها البنك التجاري على المدى القصير وهي:

١- رفع تكاليف الاستغلال وذلك برفع نسب منح القروض.

٢- التقليل من توزيع القروض على الزبائن وبالتالي تخفيض المنتجات المالية للبنك.

٣- طلب قرض بمعدل فائدة مرتفع، وهذا من شانه يثقل جدول نتائج البنك ويضعه في وضعية مالية صعبة.

وهذا الخطر راجع للبنك لأنه يجب أن تكون للبنك ميزانية سيولة معقولة لمواجهة التزاماته في كل حين فترتبط سيولة ميزانية البنك بهيكلة الأصول والخصوم جهة وإلى الخبرة من جهة أخرى التي يكتسبها البنك لإعادة التمويل السريع وبدوم خسارة من جهة أخرى.

ولتجنب خطر السيولة فعلى البنك أن يضمن التوازن بين ماردە واستخداماته لأي بين أصوله وخصومه.

ب- خطر معدل الفائدة:

سعر الفائدة والثمن الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو الثمن الذي يدفعه البنك مقبل حصوله على ودائع فمعدل الفائدة يكون ثابتا أو متغيرا تبعا لحجم العلميات المصرفية.

يتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير ملكا للأصول أو الخصوم بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة، وهذا الخطر لها تأثير هام على وضعية البنك وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي، فعند المقارنة بين الميزانية المصرفية ومحفظة الصول المالية، نجد أن كل أصل مالى تكون له استجابة ايجابية أو سلبية تبعا لمتغيرات سعر الفائدة.

ج- خطر التعبئة

قبل أن يتخذ البنك أى قرار بتمويل مؤسسة يجب أن يقوم بدراسة واقعية بالتحليل والتقدير الحقيق لجميع معطياته، على أساس أن هذا الخطر مرتبط بتسيير البنك لموارده.

يتميز خطر التعبئة بالنسبة للبنك باستحالة تعبئة حافظة ذممه فى السوق النقدية أو لدى بنك الإصدار بواسطة تقنيات إعادة التمويل خاصة تقنيات إعادة الخصم، حيث نج البنك نفسه مجبرا للجوء إلى السوق النقدية (بين البنوك) ودفع فائدة عالية، وبالتالى فإن إعادة التمويل ليست من طبيعة دفع مردودية البنك وتطويرها بل العكس قد تكبده خسائر على المستويات التالية:

١- تقليل منح القروض يؤدى إلى تخفيض إيرادات الاستغلال.

٢- اللجوء إلى السحب المكشوف لدى البنك، ذو معدل الجحيم.

مما يثقل حسابات النتائج بسيء لوضعية البنك المالية، ولتجنب خطر التعبئة يجب على البنك اعتماد تسيير رائد يضمن له التوازن بين موارده واستخداماته.

٢- المخاطر الخارجية المتعلقة بالمؤسسة

هى المخاطر التى ترتبط إما بالسوق النقدية أو بالمؤسسة الطالبة للقرض، وتتمثل فى المخاطر التالية:

أ- خطر عدم التسديد:

يعد خطر عدم استرداد الأموال أول خطر يعترض نشاط البنك وذلك لأسباب تخص الزبون، ويتعلق الأمر بتعرضه للإفلاس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمل فى أخطار متعلقة إنشاء المؤسسة وتسييرها، تنقسم إلى ثلاثة أخطار:

- خطر اقتصادي:

يتعلق هذا الخطر بالظرف الاقتصادي، السياسي، والاجتماعى السائد ويعتبر من أكثر الأخطار صعوبة وتعقيدا بسبب انعدام وسائل تحديده أو تقييمه بدقة عند تحليل ملف طلب القرض. ويستحيل التحكم فى هذا الخطر، إذ لا يسع البنك سوى تقييم هذه الوضعية سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى من خلال القرارات السياسية والاقتصادية والنقدية المتخذة أو تلك التى هى فى أثناء التطبيق إضافة إلى:

١- السياسة العامة الداخلية والخارجية للبلد الذى ينشط فيه البنك.

٢- النظام الاقتصادى المنتهج.

٣- سياسة الاستثمار والتشغيل.

٤- السياسة الجبائية.

٥- سياسة القرض والنقد.

٦- سياسة التجارة الخارجية وإمكانية التمويل الخارجي.

- خطر قانوني:

يرجع ها الخطر أساسا على القوانين والأنظمة والأسس المطبقة داخل المؤسسة، إضافة على نوع الأنشطة التى تمارسها وعلاقتها بالمحيط.

ويعمل البنك على تفادى هذا الخطر من خلال القيام بدراسة تحليلية لجميع وثائق ملف طالب القض وأنظمة المؤسسة، ى معرفة الطبيعة القانونية للعمل داخل المؤسسة:

هل هى ذات مسؤولية محدودة أو شركة أشخاص وشركة أسهم ؟ وكذلك شرعية أو عدم شرعية النشاط الذى تمارسه من الناحية القانونية.

ومن بين القواعد التي على البنك معرفتها حول المؤسسة هي:

١- النظام القانونى الذى يحكمها

٢- مدى سلطة المسيرين على المؤسسة، أى الحرية فى إبرام عقود القروض والرهونات بيع ممتلكات المؤسسة.

٣- علاقة المساهمين بالمسيرين

٤- وثائق الملكية والإيجار.

- خطر تجاري:

يتم تحليل وتقدير الخطر التجاري من خلال الدراسات التالية:

١- **دراسة السوق**: يستعمل معيار السوق فى قياس أو إعطاء صورة عن سمعة المؤسسة، ويستوجب على البنك معرفة السوق الذى تنشط فيه مؤسسة الزبون: سوق منافسة، سوق محتكرة، من طرف مؤسسة واحدة أو أكثر...فمثلا إذا كانت المؤسسة تعمل فى سوق تتميز بالهيمنة وجب معرفة حصتها فى هذا السوق وكذلك معرفة تطورها الحالى والماضي.

٢- **دراسة زبائن المؤسسة**: يمكن تحليل عنصر الزبائن إلى ثلاثة عناصر أساسية:

أ- مكان تواجد زبائن المؤسسة فى عدة مناطق تكون عملية التسيير لحساباتهم صعبة خصوصا خلال عملية تحصيل الحقوق.

ب- هل بإمكان المؤسسة نفس النشاط الاقتصادى أم لهم نشاطات مختلفة ؟

ج- هل لزبائن المؤسسة فى قطاع واحد يشكل خطر تحمل خسائر كبيرة فى حالة تعرض هذا القطاع لازمات معينة.

٣- **التنظيم التجاري للمؤسسة**: تعتبر نوعية التنظيم التجارى عاملا مهما من عوامل نجاح السياسة البيعية للمؤسسة، ويقوم البنك خلال دراسته للتنظيم التجارى بالاطلاع على:

أ- نظام شبكات التوزيع وطرق البيع المتبعة.

ب- مدى مرونة وقدرة التنظيم التجارى على التأقلم مع الأحداث الطارئة والتى ليست من صالح المؤسسة.

ج- ويمكن تقييم مدى فاعلية التنظيمات التجارية عن طريق قدرتها على المنافسة وحصة المؤسسة فى السوق.

٤- **العلاقة بين التتاج والمبيعات**: إجمالى الإنتاج يتكون من المنتجات المباعة مضافا إليها مخزون المنتجات التامة، فإذا كان الإنتاج أكبر من المبيعات يستنتج البنك أن المؤسسة سوف تواجه صعوبات عند تسديد ديون مورديها، كما تتعرض فى المدى القصير لمشاكل فى تسيير الخزينة إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين المرتفعة بسبب المنتجات غير المباعة.

إذا كان الإنتاج أقل من المبيعات فإن المؤسسة تغامر بفقدان جزء من حصتها فى السوق أى فقدان جزء من الربح.

كذلك إذا كانت عمليات البيع تتم على الحساب تتعرض لمؤسسة إلى عدم توازن الخزينة بسبب عدم توافرها السيولة اللازمة للقيام بعملية الإنتاج.

٣- الخطر المالي:

ويظهر الخطر المالى فى المؤسسة على مستويين:

أ- على مستو ى الوسائل المالية:

يكلف اقتناء وسائل إنتاج نفقات كبيرة تحتاج لتمويل كبير ويكون هذا التمويل إما داخليا أو خارجيا:

- التمويل الداخلي: باستخدام الاحتياطات أو من طرف المساهمين فى المؤسسة.

- التمويل الخارجي: من قبل أطراف خارجية: موردين، بنوك أخرى.

ب- **الإنتاج**: تحتاج المؤسسة خلال تأديتها لنشاط الإنتاج إلى وسائل مختلفة ويمكن أن تقسم إلى قسمين:

- **وسائل خارجية**: أى كل م تحصل عليه المؤسسة ن محيطها الخارجي: مواد أولية منتجات مصنعة، غلافات ...أى استهلاكات وسيطة.

- **وسائل داخلية**: كل ما تنتجه المؤسسة بنفسها وكل ما تضعه من وسائل تحصل عليها من خارج المؤسسة مثل: المعدات والأدوات العقارات، اليد العاملة...

٤- مخاطر أخرى

غالبا ما تتحمل البنوك لتى تتعامل فى الأنشطة الدولية مخاطر إضافية عن تلك التى لا تتعامل سوى فى الأنشطة المحلية، ولعل أهم هذه المخاطر:

- **مخاطر أسعار الصرف**: التى تشير على مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

- **مخاطر البلد**: التى تشير إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو برأس لمال الاصلى الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة فى اتفاقية القرض، فيصبح العجز عن السداد يمثل خطر البلد.

- **مخاطر الأنشطة خارج الميزانية** هى الأنشطة التى لا تقيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، إذ يتحمل البنك مخاطر كبيرة جراء الخوض فى هذه العمليات كون أطرافها غالبا ما تختلف أماكن إقامتهم.

صور المخاطر الائتمانية:

١- المخاطر المتعلقة بالمقترض:

أ- أهلية المقترض وصلاحية الاقتراض:

من الطبيعى أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق فى تمثيل المنشأة المقترضة، وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته. وفى هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانونى للمنشأة المقترضة، وحقوق وسلطات المديرين فى الاقتراض. وفى حالة عدم وجود نص فى عقد الشركة ينظم الاقتراض يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأحوال. ويجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة فى التعاقد وذلك بالإطلاع على تفويض الصادر له فى هذا الشأن من السلطة المختصة والشروط التى يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن للاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.

ب- السمعة الائتمانية للمقترض:

وتستشف من المعلومات التى يتم تجميعها عنه، والتى تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات فى مواعيدها. وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل فى السداد أو أنه لا يوفى إلا بالضغط عليه. ويجب الاطمئنان إلى حسن نواياه وأمانته. وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك فى التعامل معه فى الماضى.

ولا شك أن أمانة العميل فى التعامل تعد لأمرا ضروريا حتى مع توافر الضمانات وذلك لتلافى المشاكل التى قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض الملاك واستخدامهم لطرق احتيالية تضر بالبنك من أمثلتها تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك. أو تقديم كمبيالات مزورة أو كمبيالات مجاملة، أو استخدام تسهيلات السحب على المكشوف فى أغراض تخرج عن الغرض المحدد للتمويل أو عن دائرة نشاط النشأة.

ج- السلوك الاجتماعي للمقترض:

ويقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق. فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية

د- المركز المالي للمقترض:

يعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية (الميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر) واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أصولها، وتطور نشاطها، وحجم أعمالها، ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تمشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

هـ- المقدرة الإنتاجية للمقترض:

يتم الوقوف عليها من بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة، والأسلوب المتبع في الإنتاج، والتنظيم الداخلي للمنشأة، وخبرة العاملين فيها، ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له، وانتظام عملائها في السداد، وخططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في المستقبل.

٢- المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:

تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية. فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية، ومن ثم فان المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير، في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية.

ومن جهة أخرى فان عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الأجل القصير في حين أن الطلب عليه تختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعا ضرورية أو كمالية ومن ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج، خاصة مع تعدد الأسواق، واختلاف أذواق المستهلكين.

٣- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها. فمخاطر الاقتراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإصدار خطابات الضمان المرتبطة بها.

يمكن إبراز ذلك من تحليل بعض صور هذه المخاطر. فبالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساسا بمدى كفاءة المقاول وخبرته فى العمليات التى يقوم بتنفيذها، سواء من حيث سلامة الدراسات التى يعدها للدخول فى العطاءات، أو من حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضوعة لذلك دون تضحية بمستوى الأداء، والأمر الذى يعرض المقاول لسحب العملية أو لدفع غرامات كبيرة. ترتبط مخاطر للاقتراض بضمان كمبيالات أساسا بملائمة الموقعين على الكمبيالة ووفائهم بالتزاماتهم، وهو ما يتطلب الاستعلام عنهم ومتابعة أنشطتهم ومراكزهم المالية.

مخاطر الإقراض بضمان بضائع فترتبط بنوعية البضائع الضامنة ومدى استقرار أسعارها فى السوق ودرجة تعرضها للتلف والتقادم. وتتعدد مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية والتى ترتبط بمركز الشركات المصدرة للأوراق، وحجم التعامل على الأوراق المرتهنة فى سوق الأوراق المالية، ومدى تذبذب أسعارها. وتزداد مخاطر الائتمان بالنسبة لتسهيلات السحب على المكشوف والتى تنشأ عن ضعف المركز المالى للمنشأة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ومن ثم تبدو أهمية توافر السيولة لأصولها والاطمئنان إلى نجاحها فى تسويق ما تنتجه أو تتجر فيه من السلع والخدمات.

٤- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

أ- المخاطر الاقتصادية:

التى تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:

* أهداف خطط التنمية الاقتصادية وللاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلبه تنفيذها من استصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة فى الدولة.

* اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء فى الأجل القصير أو فى الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظف والدخل.

ب- الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية:

وتتعدد مخاطرها ويتفاوت تأثيرها، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة، وصدور بعض التشريعات التى قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التى تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

٥- المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:

تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض وتضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها على القرض، إلا أنه قد تنشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك أحكام اتفاقيات القروض بدقة، أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه، أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع، أو عدم المطالبة بسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التى تغطى بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها. وتحرص البنوك على إمساك مجموعة من السجلات تستهدف متابعة الشروط الأساسية. للقرض وبخاصة ما يتعلق بمواعيد سداده وقيمة الضمان والتأمين عليه ضد الأخطار المختلفة كما تجرى التفتيش الدورى على حالتها وقيمتها ومدى توافر الاحتياطات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق والسرقة.

٦- المخاطر الناجمة عن فعل الغير:

قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التى تؤثر فى قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتى ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مدينى العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

وسائل الحد من مخاطر الائتمان:

١- **دراسة عناصر منح الائتمان:** تقوم هذه العلمية على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده على البنك ف المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات الواجب إتباعها من قبل مسؤول الائتمان لأنها الأساس المعتمد لمعرفة قدرة الزبون على لسداد وتوجد خمسة عناصر لمنح الائتمان، وتعرف ب 5c's وذلك لأن كلها يبدأ بحرف c.

٢- **الشخصية:** هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية فى سدادا القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات أو أوقات الكساد، هذه الرغبة تعتمد بداهة على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة.

مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترام لتوقيعه والتزامه بتعهداته إن التركيز على دراسة هذا العنصر يبدوا أثر أهمية فى ظروف الكساد وفى حالة الشركات والمؤسسات الصغيرة الحجم.

٣- **المقدرة:** يقصد بالمقدرة هنا مقدرة العميل على غدارة الشركة او المؤسسة بكفاءة وفعالية، وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشرا على مدى توفر هذا العنصر لديه، كما يتناول هذا المفهوم أيضًا القدرة من ناحية قانونية على الاقتراض حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة فى من يوقع عند الاقتراض فلا يكون المقترض قاصرا أو غير مؤهل قانونا للتوقيع أما فى حالة الشركات فينبغى أن يتأكد مسؤول الائتمان من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم الذين قاموا فعلا بالتوقيع وبكاملهم، وهنا ينبغى على سؤول الائتمان ن يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلى ونماذج تواقيع المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص.

٤- **رأس المال:** لرأس المال دور أساسى فى حماية الدائنين من تعرضهم لخسائر جسيمة، فهو يعتبر العنصر الواقى من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين، فكلما كبر حجم رأس المال كلما قلت احتمالات أن تصل لخسائر إلى حقوق الدائنين، وخلال دراسته

لهذا العنصر ينبغى التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة والتأكد من عدم تخطى نسب المديونية للمعايير المعروفة فى الصناعة فإذا كان رأس المال يتمتع بالملائمة فإن ذلك يشجع إدارة البنك على اتخاذ قرار إيجابى بمنح الائتمان للعميل.

٥- **الضمانات**: تعتبر لضمانات نوعا من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن الدفع، ولا ينبغى بتاتا اعتبارها مصدرا رئيسيا للاطمئنان كما سبق الإشارة إليه فهى تشكل عنصر تكميليا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا. وينبغى أن ينظر البنك إلى ضرورة توافر ضمانات مقبولة تحتوى على صفات مثل: سهولة التسجيل وسهولة التصريف والبيع وإمكانية التخزين بدون تكلفة عالية بالإضافة إلى ذلك يفترض ن يقو البنك بطريقة أو بالأحرى بمتابعة ومراقبة التطورات التى تحدث على الأصل موضوع الضمان سواء من حيث الكمية الموجودة أو تذبذب أسار البيع أو تاريخ انتهاء الصلاحية

٦- **الظروف الاقتصادية** لا شك أن وجود ازدهار اقتصادى فى قطاع معين أو فى بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة أو إتباع بعض المرونة ف شروط الإقراض إيمانا بان العمل فى أسواق نشطة يعزز من الربحية أو الملاءة. وبناء على ذلك فغنه ينبغى أن يقوم محلل الائتمان فى البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية المالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على وضاع المقترض من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات.

٧- **الاستفسار عن سمعة العميل**: هناك الكثير من المصادر التى يمكن لمسؤولى الائتمان فى لبنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل من اجل الوصول إلى قناعة تامة ول النية لديه لدفع ما عليه ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مصادر رئيسية:

أ- **المصادر الداخلية**: تشمل هذه المصادر أقسام لبنك الداخلية ذلك فى حالة كون طالب القرض عميل للبنك، إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالاتصال مثلا بقسم الاعتمادات المستندية للاستفسار عن طالب القرض فيما إذ سبق له فتح

اعتمادات مستندية، وهل قام بسداد التزاماته بدون تأخير كذلك يتم الاتصال بقسم الحسابات الجارية للاستفسار عن عدة أمور منها حركة مسحوباته وإيداعاته والشيكات المرجعة بسبب عدم كفاية الرصيد، وكذلك فغن دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع على ملفاتها وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق منحه تسهيلات ائتمانية فى الماضى وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر فى سداد التزاماته.

ب- **البنك والبنوك الأخرى**: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات حول طالبى القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات فى أكثر من بنك واحد، وإجمالا فليس هناك خوف من قيام أى بنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك فى هذا الخصوص.

ج- **المقابلات الشخصية مع طالب القرض**: قد لا تكفى المعلومات الموجودة فى نموذج طلب القرض المعبأ من قبل طالب القرض لإعطاء صورة واضحة وكاملة ن العميل، فيقوم مسؤولوا الائتمان بترتيب مقابلا شخصية معه بالتالى تأتى هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم للبنك فلا داعى لمثل هذا الإجراء.

٨- **تدريب موظفي الائتمان**: إن قلة خبرة موظفى الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح قد يؤدى إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية لدى منح القروض دون إجراء دراسة كاملة وصحيحة على أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع ف القروض الهالكة لدى البنك والطريقة الأساسية لتجنب ذلك وتدريب موظفى الائتمان على كيفية إجراء التحليلات بالشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار وأخذ اكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفى وقتها المناسب.

يمكن إدراك الأهمية الكبيرة للائتمان للبنوك فهي تشكل جزءا كبيرا من نشطها ما تلعب دورا هام في الاقتصاد ككل ولهذا وضعت طرق وأساليب لحمايتها من مخاطر التي قد تتعرض لها المصارف من خلال الكشف عن الأسباب والعراقيل التي يتعرض لها العميل ولتي تؤدي إلى عجزه عن الوفاء بالالتزامات اتجاه البنك ويقوم هذا الأخير بتحليل ودراسة ل ما يتعلق بالائتمان سواء من ناحية العميل أو البنك واتخاذ مجمل الغجراءات الوقائية لحماية القرض والحفاظ على ركزه المالي وقد خرجنا بجملة من الاقتراحات أهمها:

١ - على البنك طلب وثائق وضمانات كافية لتغطية مبلغ القرض.

٢- استعمال تقنيات لتقدير الخطر تكون ناجحة ومتطورة.

٣- تعزيز نظم الرقابة والمتابعة الجيدة والكاملة للمشروع المقدم.

الفصل الثامن

التصنيف الائتمانى ودور المصارف فى الاستثمار

مقدمة:

تقوم عملية التصنيف الائتمانى بدور فى تعزيز الثقة بالملاءة المالية للبنوك والمؤسسات المالية، وعدم تعرضها لأخطار عالية تمس وضعها السوقى وقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات تجاه الدائنين، ومنهم المودعون وأصحاب الحقوق بوجه عام. ومن هنا فإن عملية التصنيف الائتمانى فى غاية الأهمية وخصوصا بعد أن تزايد الاعلان عن مستويات التصنيف التى تبادر بها المؤسسات الائتمانية العاملية حتى أصبحت من المعايير المعتمدة لدى البنوك المركزية ولها انعكاساتها على علاقات البنوك فى الأوساط التجارية المحلية والدولية، ومع الأهمية المتنامية للتصنيف الائتمانى أصبحت البنوك تضعه فى قائمة اعتباراتها وتسعى إلى أن يعكس التصنيف سلامة أحوالها المالية، بل هناك من يجعل التصنيف إحدى الوسائل الدعائية له.

تعريف التصنيف الائتماني:

يعرف التصنيف الائتمانى بأنه عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفى نفس الوقت، لا يعتبر التصنيف ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها[1].

أنواع التصنيف الائتماني:

١- التصنيف الائتمانى للقروض:

يتم تصنيف ها النوع من الفئات وفقا لمعايير مستعملة من طرف وكالات التصنيف مثل العواد، القروض الموجودة وتاريخ القرض.

---

(١) مرجع تعريف التصنيف الائتمانى وأنواع التصنيف الائتماني: د/ أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الاسكندرية، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، ١٩٩٤م، ص ١٨٣، ١٨٤.

٢- التصنيف الائتماني لبعض العمليات المصرفية والمالية:

التصنيف الائتماني للمدين يهتم بالقدرة أو إمكانية المدين على تسوية التزاماته، والتصنيف الائتماني في هذا المستوى يعطينا معلومات عن الوضعية الحالية للمدين وعليه يمكن تصنيف عملية أحادية مثل الإصدار السندي.

٣- التصنيف الائتماني لبعض العمليات بالعملة الصعبة:

على العموم التصنيف يقيس إمكانية التسديد أو التعويض عامة أي الملاءة المالية للشيء محل التصنيف، أما فيما يخص التصنيف الائتماني بالعملات الصعبة يقيس إمكانية التسديد بالعملات الأجنبية، على سبيل المثال يظهر هذا النوع من التصنيف لما يكون للمدين ديون بالعملات الأجنبية، يوجد هذا النوع من التصنيف بالنسبة للدولة التي تعتمد على إقتصاد المديونية.

٤- التصنيف السيادي "المستوى الأعلى لتصنيف خطر الدولة":

مثلها مثل المؤسسات بشكل عام يمكن قياس الملاءة المالية لدولة ما سواء كانت من الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث.

بالنسبة لتصنيف الملاءة المالية للدولة يتم مراعاة أثر القدرة الضريبية على قدرة التسديد ونتائجها وتحديد المستوى الأعلى للاستدانة المقبولة.

شروط التصنيف الائتماني[1]:

تستوجب أي عملية تصنيف إئماني توفر الشروط التالية:

- اليقين (الوضوح والشفافية).
- المصداقية.
- الدقة خصوصا عند تقييم المخاطر.

(١) مرجع شروط التصنيف الائتماني وأسس التصنيف الائتماني: معهد الدراسات المصرفية، إضاءات، العدد الرابع.

- مدى واسع للمخاطر المأخوذة فى الحسبان.
- تغطية كبيرة للأسواق المالية والأدوات التمويلية.
- تعددية الاهتمام على المستوى المحلى والقومى والعالمي.
- إمداد متخذى القرارات بإطار فعال للمرجعية الاستشارية (أدوات التحليل المالي).

أسس التصنيف الائتماني:

١- تقييم معدل التعثر التراكيم المرتبط بفئة تصنيف معنية.

٢- مقارنة تصنيفات المخاطر مع أوزان المخاطر.

٣- مقارنة التصنيفات طويلة الأجل لمعدل ثلاث سنوات مع معدل التعثر التراكمى طويل الأجل.

٤- تتضمن التصنيفات سبع درجات لتصنيف المخاطر.

عوامل التحليل المالى عند القيام بالتصنيف الائتماني[1]:

١- الربحية والإيرادات.

٢- الموجودات (تقييم درجة الأصول).

٣- الموارد المالية وتدفقات النقدية - درجة التمويل والسيولة (رأس المال والقروض الحالية وغيرها).

٤- كفاية رأس المال.

رموز التصنيف الائتمانى ودلائلها:

١- أعلى مستوى فى الجودة (اعلى السندات جودة وأقلها مخاطره). AAA

(١) مرجع عوامل التحليل المالى عند القيام بالتصنيف الائتماني: شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني، ص٩.

٢- مستوى جودة عالى (مخاطرة قليلة جدا) AA ، AA + ، AA-

٣- مقدرة عالية على الدفع (مخاطر قليلة) A ، A+، A-

٤- مقدرة كافية للدفع (متوسط الجودة) BBB ، BBB+ ، BBB-

٥- احتمال الوفاء بالدين مع وجود عدم تاكد من ذلك (أقل من متوسط الجودة) BB ، BB+ ، BB-

٦- مخاطر عدم سداد السند أو الدين (مخاطرة عالية) B ، B+ ، B-

٧- احتمال عالى لعدم السداد (مخاطرة عالية جدا) CCC ، CCC+ ، CCC-

٨- أعلى درجات المخاطرة وعدم الالتزام CC

٩- قمة المخاطرة D

أهمية التصنيف الائتماني[1]:

١- يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل الذى تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية وذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة (منشآت أو أفراد) على معرفة التصنيف الائتمانى للجهة طالبة الاقتراض أو مصدرة السند.

٢- يساعد المقرض فى تحديد خياره فى شراء السند من عدمه وتحديد الحكم فى مستوى إدارة المؤسسة وجودتها وفعاليتها فى تسيير أمورها.

٣- يعكس قوة المركز المالى للمؤسسة أو البنك والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

٤- يعكس سمعة ومصداقية المؤسسة أو البنك والموقع الريادى له فى السوق.

٥- يؤثر التصنيف إيجابيا على النتائج التشغيلية والربحية للمؤسسة.

---

(١) مرجع أهمية التصنيف الائتمانى: معهد الدراسات المصرفية، إضاءات، الكويت، ص٥، ٦.

٦- يساعد فى التوجه نحو الأسواق العالمية بثقة أكبر.

٧- يمنح المستثمرون المزيد من الثقة فى التعامل مع المؤسسات أو البنوك المصنفة بدرجة عالية.

٨- مصداقية التصنيفات هامة لصغار المستثمرين الذين لا تتوافر لديهم مصادر أخرى للمعلومات تساعدهم فى اتخاذ القرار.

٩- تأكيد على نجاح سياسات واستراتيجيات المؤسسة أو البنك.

من المؤسسات الدولية التى تقييس التصنيف الائتماني:

- بورز أند ستاندر – Standard and poors.

- موديز – Mody's.

- فيتش – Fitch IBCA.

١- وكالة Moody's للتصنيف الائتماني:

هى مؤسسة نشطة فى مجال التحليل المالى للمؤسسات التجارية المصرفية، تستحوذ هذه الوكالة على ٤٠ ٪ من حصة السوق فى مجال التنبؤ والتقدير للمخاطر للقروض على المستوى العالمي. تأسست هذه الوكالة سنة ١٩٠٩ من طرف (John Moody) ترصد هذه الوكالة مستويات التقييم فى المجالات التالية:

١- جودة الإدارة.

٢- الوضع فى السوق المالي.

٣- درجة التنوع الاقتصادى والمالي.

٤- درجة المرونة المالية.

٥- الإطار المؤسسى والقانونى والتنظيمي.

٦- درجة الإفصاح والشفافية.

٧- الاستقرار السياسي واتجاهات السياسات الاقتصادية وتداعياتها على نظام سعر الصرف.

٨- القدرة على السداد والوفاء بالالتزامات.

٩- تقييم مخاطر المقترض.

١٠- الشركاء التجاريين الرئيسيين.

١١- العلاقات الحكومية الخاصة والعلاقات الدولية.

٢- وكالة Standard & poor's للتصنيف الائتماني:

هى فرع من شركة " Mcgraw – hill " التى تنشر تقارير عن التحليل المالى للقيم المنقولة من أسهم وسندات وهى أحد الشركات الثلاث المعروفة فى مجال التصنيف الائتمانى مع منافسيها Moody's et fithch ratings، تعرف فى السوق المالى الأمريكى من خلال مؤشر البورصة الأمريكية " S & p500 " تنشر هذه الوكالة ٤٨ تقرير للاستعلام فى السوق المالى تسمى ب " the outlook ".

٣- وكالة fitch IBCA للتصنيف الائتماني[1]:

وكالة التصنيف فيتش هى مؤسسة تقييم دولية، وهى مؤسسة مختلطة أمريكية وبريطانية، يتواجد هكيلها فى نفس الوقت بنيويورك ولندن، وهى أصغر مؤسسة من بين الثلاثة، تأسست هذه الوكالة فى ٢٤ ديسمبر ١٩١٣م بنويورك.

شروط الاعتراف بشركات التصنيف الائتماني العالمية:

- الموضوعية.

- الاستقلالية.

(١) المرجع: مصر فى المؤشرات العالمية للتصنيف الائتماني، ص٤٩-٥١.

- الشفافية في توفير المعلومات.

- الافصاح.

- الموارد البشرية والمادية ذات الكفاءة.

- المصداقية، المنهجية.

- الحيادية.

دور المصارف فى الاستثمار

توجد علاقة وثيقة بين قوة دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبيت درجة فاعلية الجهاز المصرفى فى تقديم التمويل لها، وخاصة فى الدول النامية التى تعانى من ندرة المنظمين الجادين، ومحدودية دور أجهزة الوساطة المالية الأخرى[1].

يعرف التمويل المصرفى بأنه: التمويل الذى يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة (تجارية - استثمار وأعمال - متخصصة - بنوك أخرى مثل الإدخار - تعاونية - بنوك مهنية)[2]. وأكثر أنواع التمويل انتشار التمويل بالقروض يليه التمويل الاستثمارى (طويل الأجل).

تشكل القروض المصرفية ٦٠٪ من تمويل الاقتصاد عموما، مقابل ٤٠٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية إذ يأتى معظم التمويل من السوق المالية[3]، وأكثر صور التمويل القروض المصرفية قصيرة الأجل (سنة) تليها المتوسطة (٥ سنوات) وطويل الأجل أكثر من ١٠ سنوات.

يمكن إدراك أهمية دور القطاع المصرفى فى مختلف اقتصاديات العالم من حقيقة أن القروض المحلية الممنوحة من خلال الجهاز المصرفى قد بلغت نحو ١٨٨٪ من الناتج المحلى العالمى عام ٢٠٠٦، ٢٣١٪ فى أمريكا، ١٧٧٪ بريطانيا، ١٣٢٪ ألمانيا، ١١٦٪ فرنسا، وإجمالا ١٩٤٪ من الناتج المحلى فى الدول الصناعية.

فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد بلغت ٥١٪ وتصل النسبة فى مصر إلى ٩٩٪، تركيا ٦٠٪، إيران ٤٦٪، مما يعزز دور الجهاز المصرفى فى التنمية الاقتصادية بتوفيره التمويل

---

(١) البنك الأهلى المصري: دور الجهاز المصرفى فى الاقتصاد القومي. النشرة الاقتصادية. المجلد. العدد ٤ - القاهرة: ١٩٨٦.

(٢) د. منير هندي: الفكر الحديث فى مجال مصادر التمويل. منشأة المعارف - الإسكندرية ١٩٩٨، ص١٢.

(٣) د. مكرم صادر: اتفاقية بازل الثالثة. الصناعة المصرفية العالمية. مجلة اتحاد المصارف العربية. بيروت - العدد ٣٥٨ سبتمبر ٢٠١٠ ص ١٠٥.

للمشروعات الجيدة، وتوفير الطلب على السلع المعمرة والمساكن بالذات كآلية لحفز النمو الاقتصادي[1].

يتأثر دور البنوك فى التمويل بالفكر المصرفى السائد، فأفكار المدرسة الإنجليزية تقوم على التمويل التجارى قصير الأجل، بينما المدرسة الألمانية تقوم على فكرة التمويل الصناعى طويل الأجل، وكذا اليابان، وفى أمريكا تقوم على الفصل بين أنشطة البنوك التجارية والاستثمارية التى تركز على الاستثمار المالي.

وللتمويل المصرفي سمات معينة تقوم على:

١- اعتبارات الربحية: باعتبار المصارف مؤسسات تهدف إلى تحقيق الربح وتتأثر الربحية بمقدار توفير المارد واستثمارها.

٢- اعتبارات السيولة: ضرورة التوفير السيولة عن طلبها.

٣- اعتبارات الأمان: لتحقيق ربحية عالية لابد من تحقيق درجة مخاطرة أعلى ويجب على المصارف أن توازن بين الاعتبارات السابقة على أساس درجة الأمان والمخاطرة فى كل أعمالها[2].

لكي يؤدى الجهاز المصرفى دوره بكفاءة وفاعلية لابد من وجود ضوابط تنظم عمله، ولقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى إعادة النظر فى هذا الدور وهو ما سنتعرض له خلال الصفحات القادمة.

---

(١) أحمد السيد النجار: الأزمة العالمية الأمريكية والعالمية، كراسات إستراتيجية الأهرام، العدد ١٩٤، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص٢٧.

(٢) د. منير هندي: إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات. المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٢م، من ص٥-٧.

الفصل التاسع

القطاع المصرفى العربى فى ظل تحديات العالم الاقتصادى الجديد

المقدمة:

إن التطورات العالمية المعاصرة التى بدأت تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية، قد ألقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث. من خلال التحولات باتجاه إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومات التقنية والقوى العاملة وتدويلها وإزالة أو تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وانفتاحها على المنافسة الدولية.

إن كل هذه التطورات تنطوى تحت ما يسمى بالعولمة، التى اكتسبت اهتماما كبيرا عند العديد من العلماء والباحثين ورجال الأعمال والسياسة ولعلنا من خلال هذا البحث نركز على البعد الاقتصادى لهذه الظاهرة، وقصر ذلك فى آثارها على القطاع المالى والمصرفي، كواحد من القطاعات التى يمكن أن يقوم عليها تأسيس اقتصاد عصري، والاستراتيجيات التى يمكن اعتمادها فى مواجهة تحديات هذه الظاهرة.

من هنا تأتى أهمية تسليط الضوء على المتغيرات الاقتصادية العالمية وبخاصة ما يتعلق بالقطاع المالى والمصرفى (العولمة المالية)، ثم على الانعكاسات والآثار المحتملة والاستراتيجيات الممكن اعتمادها فى مواجهة تحديات هذه الظاهرة، لنصل فى الأخير إلى استعراض واقع القطاع المالى والمصرفى فى الدول النامية عموما والعربية خصوصا وآفاقه فى ظل العولمة المالية. ولعل من المناسب أن تتضمن الدراسة المحاور التالية:

١. المتغيرات الاقتصادية العالمية.

٢. مظاهر العولمة المالية.

٣. انعكاسات العولمة المالية على القطاع المالى والمصرفى فى الدول العربية.

٤. استراتيجيات مواجهة تحديات العولمة المالية.

١- المتغيرات الاقتصادية العالمية:

لقد شهد العالم من القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرون تحولات متسارعة، تتسم بإطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومات والقوى العاملة وإزالة أو تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية، ولعل من أبرز هذه المتغيرات وأهمها ما يلي:

١-١- تزايد دور المنظمات والمؤسسات المالية والدولية:

١-١-١- زيادة دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية:

أصبحت المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولى والبنك العالمى تؤدى دورا كبيرا فى مساعدة العديد من الدول وتشخيص مشكلاتها الاقتصادية واقتراح برامج التصحيح الهيكلى لاقتصادياتها، كما ساهما فى تشخيص مشكلات الجهاز المصرفى وتصميم إستراتيجية الإصلاح وإعادة هيكلة المصارف والتأكد من أن هذه الإستراتيجية تتماشى مع السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى المزيد من الانفتاح والتحرير الاقتصادى والمصرفى.

كما أصبحت هذه المؤسسات تساهم فى تقديم مساعدات ومشورة فنية من أجل تدعيم عملية التحرير المصرفى ومن أهم هذه المساعدات:

- إجراء تحسينات حول التشريعات الأساسية للمصارف المركزية وبقية الجهاز المصرفي.
- إجراء تحسينات وإصلاحات فى الإدارة النقدية والمالية وإدارة النقد الأجنبي، وسوق النقد.
- تحسين أوضاع الديون الحكومية والإحصاءات النقدية.
- تصميم نظم المدفوعات وإقامة ترتيبات نظام التأمين على الودائع، وإعداد أنظمة الحيطة المالية، وتعزيز القدرات الرقابية على الجهاز المصرفي، لاسيما دخول المصارف إلى الأسواق وخروجها منها.

وقد وجهت هذه الجهود إلى عدد كبير من الدول الأعضاء فى هذه المؤسسات وخاصة الدول التى عرفت بالاقتصاديات الانتقالية بغية تمكينها من تحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتطبيق المزيد من التحرير الاقتصادى والمالى فى اقتصادياتها.

٢-١-١- المنظمة العالمية للتجارة:

لقد حدثت تحولات مهمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية عجلت بإنشاء كيان جديد يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية وتوجيه السياسات التجارية القطرية، ولعل من أهم تلك التحولات[1]:

- انهيار المعسكر الاشتراكى وتدهور أوضاع الاتحاد السوفييتى السابق وتفككه.
- إخفاق مسيرة التنمية فى البلدان النامية وتفاقم مشكلات المديونية.
- تطور أزمات الدول الصناعية المتقدمة، ورغبتها فى توسيع أسواقها الخارجية.
- محدودية الاتفاقات التجارية التى تمت فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات).
- تجدد الفكر الليبرالى بمختلف تياراته وروافده بعد إخفاق الفكر الكينزي.

لقد تأسست منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، فبعد اختتام مفاوضات جولة أورغواى عام ١٩٩٣ تم التوقيع على البيان الختامى فى اجتماع مراكش عام [2]١٩٩٤(٢)، ويعد قيام منظمة التجارة العالمية واحدا من أهم الأحداث الاقتصادية التى شهدها العالم فى منتصف التسعينيات.

---

(١) صالح صالحي: الآثار المتوقعة لانظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة فى التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ٢٠٠١، ص: ٤٦، ٤٧.

(٢) كريم سالم حسين وإبراهيم رسول هاني، المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية، المؤتمر العلمى الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، ٢٠٠٣، ص ٣.

وتقوم منظمة التجارة العالمية بتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقات المتعددة الأطراف وكذا إدارة الاتفاقات الجماعية، تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء، الإشراف على جهاز فصل المنازعات وتسوية الخلافات التجارية، مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها، التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي الذى أوكلت إليه مهمة تحرير النظام النقدى الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذى أوكلت إليه مهمة تحرير النظام المالى ودعم مشروعات استثمار وتوجيه عمليات التنمية.

لذا ستكمل المنظمة العالمية للتجارة الدور الإيديولوجى الذى تقوم به حاليا المؤسسات المالية والنقدية الدولية فى إدارة الاقتصاد العالمي، وتوجيه السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية بصورة تضمن عولمة المذهبية الرأسمالية.

ومن ثم الدول النامية لا تستطيع تحقيق مكاسب تحرير التجارة الدولية إلا بشروط أساسية من أهمها، على المستوى الداخلي: مرونة عناصر الإنتاج فى الحركة تبعا للميزات النسبية، مستوى مرتفع من التوظيف، درجة عالية من المنافسة...، ومن أهمها على المستوى الخارجي: الفجوتين الاقتصادية والتقنية بينها وبين الدول المتقدمة والآثار الجانبية للتكتلات الاقتصادية من جانب الدول المتقدمة، بالإضافة إلى القيود النوعية والصحية على المنتجات الأجنبية.

٢-١- التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

لقد أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية من المتغيرات البارزة فى الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ويعنى الاتحاد أو التكتل الاقتصادى الإقليمى (UER) المسار الذى يؤدى بعدة بلدان لتكوين مجال جمركى أو اقتصادى موحد، ويتكون هذا المسار من ثلاث مراحل أساسية قبل الوصول إلى الاتحاد الاقتصادى هي[١]:

* منطقة تجارة حرة أو تبادل حر.

---

(١) سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد ١ / ٢٠٠٢، ص ٨٧.

* الاتحاد الجمركي.

* السوق المشتركة.

* اتحاد أو تكتل اقتصادي.

ولعل من أهم هذه التكتلات الاقتصادية فى العالم، نجد الاتحاد الأوربى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA، السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية MERCOSUR، تجمع بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN، التعاون الاقتصادى لآسيا والباسيفيك APEC.

٣-١- العولمة:

تعد العولمة اتجاها جديدا معاصرا يمثل مرحلة تالية للتدويل ويؤدى إلى قيام نظام اقتصادى عالمى يحل محل النظام الاقتصادى الدولي، تختفى فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول حيث تتحرر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة[١]. ومن خلال هذا التعريف يتضح أن العولمة ظاهرة اقتصادية سياسية تعنى انفتاح الاقتصاديات الإقليمية على بعضها البعض فى إطار من التبادل غير المقيد للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

وتتسم العولمة بعدة سمات منها:

* توفير إمكانيات تقنية هائلة استخدمت فى نشرها وتسهيل تطويرها.
* توظيف المؤسسات الدولية فى خدمة الظاهرة.
* استخدام أساليب لا أخلاقية ولا شرعية كالمقاطعات الاقتصادية والحصارات ضد الدول التى ترفض الانحدار خلف ركب العولمة، ومنح القروض وتقديم المساعدات للدول التى تنساق مع مسار العولمة.
* الانتقائية فى التعامل والتمييز بين الدول.

---

(١) عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

أصبحت العالم فيه السلع وعوامل الإنتاج والأصول المالية بدائل تكاد تكون كاملة فى كل مكان، وقد يستحيل بعد ذلك اعتبار الدول القومية كيانات اقتصادية مميزة، لها سلطة مستقلة لصنع القرارات فى سعيها لتحقيق أهداف وطنية، وسيتوقف مجمل الأداء الاقتصادى على مدى استجابة المؤسسات لحوافز السوق العالمية، وفى هذا السياق لا يمكن اعتبار القطاع المالى والمصرفى بمنأى عن هذه التحولات، فقد تزايدت حدة المناقشة فى الأسواق المالية، وظهر ما يسمى بعولمة الأعمال المالية والمصرفية.

٢- العولمة المالية وأهم العوامل التى ساهمت فى تطورها:

٢-١- نشأة العولمة المالية وأسباب ظهورها:

لقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية فى كل الدول المصدرة والمتلقية لها، حيث قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمى فى إطار اتفاقيات جولة أورغواى لتحرير التجارة فى الخدمات المالية والمصرفية، وقد ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافى طبيعى كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية، وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض، كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وإحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير فى المعاملات المالية الخارجية.

وقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية وازدياد تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود، حيث بلغ متوسط الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما قيمته ٣,٢ مليار $ سنويا خلال ٨٣-١٩٩٢ وازداد بأكثر من ٣ مرات بما قيمته ٦,٧ مليار $ فى ٢٠٠١، فازداد الطلب على التمويل الدولى والسيولة.
- عولمة الوساطة المالية كجزء من الاستجابة للطلب على آليات الوساطة فى تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، حيث بلغ حجم تدفقات رؤوس الأموال فى العالم عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٧,٥ تريليون $، وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه فى ١٩٩٠.

- ارتفاع اختلال التوازن فى ميزان المدفوعات: فلقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية للولايات المتحدة مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجارى لليابان والاتحاد الأوربى إلى تحفيز نمو التدفقات المالية العالمية.

- إرادة السلطات العمومية فتح نظمها المالية.

- حركية المجتمعات: فقد تلقى المجتمع الأوربى خلق سوق موحدة بارتياح كبير لأنه سيسهل عليها حرية تنقل الخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال.

- تحويل التكنولوجيا: فقد ساهمت التكنولوجيا المتطورة فى خلق ما يسمى بعولمة الأسواق، وتخفيض أعباء العمليات التى تخص الخدمات بالدرجة الأولى، وسرعة الانتقال والتداول وإمكانية تنفيذ تحويلات مباشرة عن طريق عمليات التحكيم.

- الإيداع المالي: عن طريق تطوير طرق جديدة فى المفاوضات ولإبرام الصفقات وخلق فرص تمويل جديدة.

لكن رغم ما تتيحه العولمة المالية إلا أن البلدان التى تتميز بمرحلة انتقالية أو هى فى طور النمو لن تحصل لها الفائدة الكبيرة بسبب نظمها البنكية المغلقة التى لا تتماشى والتطورات الحاصلة فى الأسواق المالية العالمية، ومن جهة أخرى يبقى المستثمرون يفضلون اكتساب أصول محلية متخلين بذلك عن المغامرة والاستثمار فى الأسواق الخارجية، إضافة إلى العراقيل المتصلة بالنظم الجبائية.

٢-٢- العوامل التى ساهمت فى تطور العولمة المالية:

توجد هناك عدة عوامل أساسية ساهمت فى تطور العولمة المالية بشكل ملفت للانتباه وهي:

* **هيكلة السوق المالية**: فقد لجأت معظم الدول إلى الاعتماد فى تمويل مؤسساتها على إصدار أسهم وسندات وإصدار الأوراق النقدية لضمان التمويل للمدى القصير، بدل الاعتماد على الاستدانة عن طريق القروض البنكية.

* **تغيير القواعد، عدم دفع التعويضات وإعادة توظيف الأموال:** فقد تسببت مشاكل الاستدانة المفرطة وتمركز جل التدفقات المالية فى المجموعة الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربى واليابان فى تعويض القروض المألوفة، وتغيير عدة قوانين وقواعد ساهمت فى إنشاء سوق مالى موحد.

* **تحويل الديون العمومية:** فقد تم تحويل الديون العمومية إلى أسهم وسندات قابلة للتداول.

* **توظيف الأموال لغرض المضاربة.**

* **إعادة استثمار الأرباح:** حيث تمول الشركات متعددة الجنسيات استثماراتها الخارجية باعتمادها على الادخارات المحلية للبلد المستضيف والأرباح المحققة من طرف فروعها، فحوالى ٦٩,٣٪ من الاستثمارات الخارجية المباشرة للولايات المتحدة ممولة بإعادة توظيف أرباح هذه الشركات.

* التقدم التكنولوجى وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات.

٣-٢- أهم التغيرات فى أسواق المال:

لقد أظهرت العوامل السابقة تغييرات جوهرية فى أسواق المال يمكن إيجازها فيما يلى:

١- بدأت البنوك فى الدول الكبرى تمارس عملية لا علاقة لها بالوساطة، أى أن جانبا كبيرا من الوساطة المالية يتم الآن من خلال تداول الأوراق المالية (وليس من خلال قروض البنوك والودائع).

٢- ازدياد النشاط المالى عبر الحدود بهدف تعزيز العوائد المالية وتنويع فرص الاستثمار.

٣- ازدياد حدة التنافس وبشكل عدوانى بين المؤسسات المالية غير المصرفية والبنوك.

٤- توسيع نشاط البنوك التجارية إلى الدخول فى الأنشطة الاستثمارية وإدارة الأصول ومجال التأمين.

٣- اليورو... الواقع الجديد:

لقد أدى اليورو على خلق واقع نقدى جديد فى تجربة نقدية كبرى من خلال تكامل نقدى مهد له بترتيبات استمرت سنوات من العمل الجاد كان نتاجه عملة مشتركة بدلا من العملات الأوربية المختلفة.

أن قيام هذا الاتحاد وبروز العملة الجديدة سيكون له تأثيره على الاقتصاديات الأخرى داخل أوربا وخارجها على الدول المتقدمة والنامية خاصة تلك التى لديها علاقات تجارية ومالية واسعة مع الاتحاد الأوروبي.

دخول اليورو مجال التداول فى الأسواق النقدية والمالية العالمية سوف يؤثر على اقتصاديات الدول العربية من جوانب متعددة أهمها: التجارة الخارجية، النفط، إدارة الديون، المصارف، التشغيل، الاحتياطات النقدية.. إلخ.

٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى العمل المصرفي:

تميز العمل المصرفى فى هذا العصر بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال، بغية تطور نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة، وأداء الخدمات المصرفية بما يتماشى والتقدم المتسارع الذى مس الصناعة المصرفية فى ها القرن، وفى هذا السياق تسعى الدول المتقدمة إلى تكثيف استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصال وتحقيق هدف خفض العمليات المصرفية التى تتم داخل فرع البنك لتصل إلى ١٠٪ من إجمالى العمليات بينما تتم العمليات الأخرى بواسطة القنوات الإلكترونية. وقد ترتب على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى العمل المصرفى تغيرات كثيرة أهمها:

انخفاض تكلفة التشغيل، تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، تزايد حجم التعاملات الإلكترونية عبر الحدود نتيجة لتزايد حجم التجارة الإلكترونية، تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وظهور ما يسمى بالخدمات المنزلية المصرفية، تقديم خدمات أجهزة الصراف الآلى وظهور البنوك الإلكترونية والبنك المحمول.

وحتى تتم الاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا المصرفية الحديثة لابد من:

إيجاد بيئة قانونية وتشريعية مناسبة، تنويع الخدمات المصرفية، الارتقاء بالعنصر البشري، تطوير التسويق المصرفي، مواكبة المعايير الدولية التي فرضتها الصناعة المصرفية الحديثة.

أصبح العمل المصرفي الإلكتروني السمة الجديدة للبنوك الرائدة والمتطورة وأصبحت البنوك الإلكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء وتقديم خدمات شاملة في وقت قصير وبتكاليف اقل.

قدر العاملون في القطاع المصرفي في أن تكون تكلفة تقديم الخدمات من خلال القنوات التقليدية لا تقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال القنوات الإلكترونية الحديثة والجدول التالي يوضح بعض التقديرات لخدمات تقدم عبر قنوات مختلفة.

تقدير التكلفة عبر قناة الخدمة

قناة الخدمة	تقدير التكلفة (بدون التكلفة الإنسانية)
خدمة عبر فرع البنك	٢٩٥
خدمات من خلال مراكز الاتصال الهاتفي	٥٦
خدمة من خلال الإنترنت	٤
خدمة باستعمال الصرافات الآلية	١

المصدر: عز الدين كامل أمين: الصيرفة الإلكترونية / www.bankofsudan.org /arabic /period /masrafi vol_26/masrafi_26.htm ١٢/ ٠٨/ ٢٠٠٣، ص٢.

لقد تعددت خدمات الصيرفة الإلكترونية حسب الوسيلة المستخدمة، ومنها:

خدمات الصيرفة الإلكترونية من خلال الصرافات الآلية، عبر الهاتف، عبر شبكة الإنترنت، عبر الهاتف الجوال، عبر التلفزيون. ولكن نجاح الصيرفة الإلكترونية يتطلب البنية التحتية اللازمة للصيرفة الإلكترونية، وتأمين شبكة المعاملات.

٥- أثر العولمة المالية على المصارف العربية:

لتتبع أثر العولمة المالية على المصارف فى الدول العربية نقف أولا على أوضاع الأسواق المالية ثم الأداء الاقتصادى وصولا إلى الأثر على هذه المصارف.

٥-١- أوضاع الأسواق المالية والمصارف العربية:

إن النمط الذى سارت عليه الدول العربية فى إقامة هذه الأسواق ارتكز فى المراحل الأولى على تدخل هذه الدول مباشرة فى توفير مصادر تمويل التنمية، ثم بعد ذلك بدأ يتوسع هذا النشاط إلى القطاع الخاص فارتفعت مساهمتهم تماشيا مع التحولات الاقتصادية التى تعرفها هذه الدول، لكن إقامة هذه الأسواق ارتبط بالاحتياجات التنموية العامة أكثر من ارتباطه بحالة مساهمة القطاع الخاص فشكل هذا الوضع مشكلات عديدة، فى مقدمتها:

- افتقار الأسواق المالية إلى فلسفة ومنهج فكرى اقتصادى يحدد لها إطار العمل والتحرك مع غياب الفهم الموضوعى لمهات هذه السوق.
- تنى المفهوم الضيق للسوق وبالتالى الاقتصار على بعض الأهداف.
- غياب القواعد الضرورية لتنظيم الأسواق وتطورها.
- تدنى الطلب على الأسهم والسندات والخدمات المالية بشكل عام بسبب انخفاض الدخل النقدى والادخار.
- سيطرة فكر الاكتناز والمضاربة واحتكار الكبار للأسواق.
- ضآلة حجم الأسواق، فالنسبة لأكبر ١٠٠ بنك عربى و١٠٠٠ بنك عالمى تجد:

فى إحصائية لمجلة (Baker 1995) حول التوزيع الجغرافى لأكبر ١٠٠ بنك عربى حيث تستحوذ السعودية على ٢٩,٤٪ والكويت على ١٣٪ والإمارات ١١,٥٪ والبحرين ١٠,١٪ وباقى دول الخليج ٣,٤٪ ومصر ٨,٣٪ ودول المغرب العربى ٧,٣٪ وبقية الدول العربية ٥٪ وإجمال رأس المال العربى قدر بـ: ٣١٥١٩,٤ مليون دولار.

أما بالنسبة لأكبر ١٠٠٠ بنك فى العالم عموما، يستحوذ الاتحاد الأوروبى على ٤٥١ بنكا منها، بنسبة ٤٥,٥٪ وكانت حصة دول أمريكا الشمالية ١٨٩ بنكا واليابان ١١٢ بنكا والدول الآسيوية ماعدا اليابان ١٤٠ بنكا، وباقى دول العالم ١٠٤ بنك.

وبالنسبة للأصول الرأسمالية تستأثر دول أوروبا بـ: ٤٤,٦٪ تليها اليابان ٢٩,٩٪ فأمريكا الشمالية ١٢,٦٪ ثم دول آسيا باستثناء اليابان ٨,٧٪ وبقية دول العالم ٤,٢٪.

أهم مؤشرات المصارف العربية

البيان	المؤشرات عام ٢٠٠١
عدد المصارف	٣٥٠ مصرفا
قيمة الأصول والموجدات	٥٢٦,٣ مليار دولار
حصة أول مائة مصرف من الموجودات	٩٣,٥٪
عدد الفروع لكل مليون عميل	٣٨ فرع
نسبة الدخل من الفوائد	٨٥ - ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات
نسبة الدخل من العمولات والرسوم	١٠ - ١٥٪
عدد الخدمات المقدمة	٤٠ خدمة (٤٥٦ في العالم)
العدد في قائمة المائة بنك عالمي	لا يوجد
العدد في قائمة الألف بنك عالمي	٦٦ بنكا

المصدر: تقرير اتحاد المصارف العربية عام ٢٠٠١.

وبالتالى فحسب التقارير المصرفية الصادرة عن اتحاد المصارف العربية عام ٢٠٠١، فإن المصارف العربية تعانى من نشاط ضعف كما يلي:

- يتكون القطاع المصرفى فى الدول العربية سنة ٢٠٠٤ من ٥٩١ مصرف منها ٤٢٥ مصرف محلى و١٤٥ مصرف أجنبى و٢١ مصرف ملكية مشتركة (محلية وأجنبية) ويبلغ العدد الكلى لفروع هذه المصارف نحو ١٠٩٣٠ فرعا وتتكون البنوك المحلية من ٢٩١ مصرف تجارى و٨٥ مصرف استثمار و٤٩ مصرف متخصص:
- صغر حجم البنوك.

- ضعف حقوق المساهمين فلا يوجد سوى ٣ مصارف ما بين ٣٥٠ مصرفا تزيد حقوق المساهمين بها عن مليار دولار.

- ضعف الأصول والموجدات فلا يوجد سوى ٩ مصارف فقط تزيد أصولها عن ١٥ مليار دولار فى حين أن موجودات بنك واحد، مثل دوتش بنك الألمانى تبلغ ٧٣٢,٥ مليار دولار، وهى تزيد عن موجودات الجهاز المصرفى العربى كله (٥٢٦,٣ مليار دولار).

- وجود تركيز شديد، فحصه أول ١٠٠ بنك فى قائمة المصارف العربية من موجودات الجهاز المصرفى تصل إلى ٩٣,٥٪، وأن أول ١٠ مصارف منها تسيطر على ٣٥,١٪، ومعظم هه المصارف صغيرة، وأكبر ٢٥ مصرف عربى يستأثرون بأكثر من ٥٠٪ من النشاط المصرفى ٥٩٪ من الموجودات ٤٦٪ من القروض، ٦٥٪ من الودائع، و٥٦٪ من حقوق المساهمين.

- اشتملت قائمة ١٠٠٠ بنك عالمى لعام ٢٠٠٢ على ٨٦ مصرفا عربيا من ١٤ دولة.

- عدم تناسب الكثافة المصرفية مع عدد السكان، فمثلا لبنان يوجد بها ٧٥ مصرف فى حين أن عدد سكانها لا يزيد عن ٣,٥ ملايين نسمة، وتتركز بنوك الأوفشور فى دول مثل قطر رغم صغر عدد سكانها فى حين يوجد فى مصر ٦٧ بنكا وفرعا أجنبيا رغم أن عدد سكانها ٦٥ مليون نسمة، والجدول التالى يوضح ذلك:

مؤشر الكثافة المصرفية في الدول العربية

١٪ أو أكثر	لبنان – البحرين – الإمارات – عمان
١ – ٠,٦٪	الأردن – قطر – الكويت – السعودية
٠,٣٪ – ٠,٥	المغرب – ليبيا – الجزائر – تونس
أقل من ٠,٣٪	السودان – مصر – سوريا – اليمن – جيبوتي – موريتانيا

المصدر: تم إعداده بناء على أحمد طلفاح، المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المصرفي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل ٢٠٠٥، ص ص ١ – ٦.

- ضعف عدد الفروع التى تخدم العملاء، فكل مليون عميل يخدمهم ٣٨ فرعا ومؤشر عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠ نسمة متدنية تصل إلى ٤ , ٠ على مستوى الوطن العربى ولكنها تتفاوت بين الدول، بينما لكل مليون عميل ٨٥٣ فرعا فى إسبانيا، ٦٣٩ فرعا فى إيطاليا.

سيطرة الصيرفة التقليدية أو التجارية، فإيرادات المصارف العربية من الفوائد تشكل حوالى ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من إجمالى إيراداتها، ولا يشكل الدخل من العمولات والرسوم سوى ١٠٪ إلى ١٥٪ من إجمالى الإيرادات ومعظم البنوك لا توفر لعملائها خدمات غير نقدية كبطاقات الائتمان وبطاقات (ATM).

تهيمن القروض قصيرة الأجل على نشاط الإقراض المصرفى العربي:

وجود فجوه كبيرة فى عدد الخدمات المصرفية، فعدد هذه الخدمات فى العالم العربى ٤٠ خدمة مقابل ٤٦٥ خدمة فى المصارف الدولية فى الخارج مما يزيد من منافسة المصارف الأجنبية ذات رأس المال الكبير والخدمات المتطورة والتقنية العالية والكفاءات البشرية المدربة.

وترجع أسباب الضعف إلى عوامل عدة يتمثل أهمها:

- انخفاض الوعى المصرفى لدى العملاء.
- جمهود القوانين التى تحكم عمل الجهاز المصرفي.
- عدم وجود شخصية محددة للبنك فهو يعمل فى كل المجالات.
- ضعف مخصصات ميزانيات التدريبات مما يعيق تطور مهارات العنصر البشري.
- ضعف الثقة فى أداء البنوك فى كثير من البلدان.
- ضعف التطور خاصة من التكنولوجيا والأدوات المالية الحديثة والتجارة الإلكترونية.
- عدم وجود حوافز كافة فى البيئة التى يعمل فيها البنك (النمو الاقتصادي، التمويل، الاستقلالية).
- ملكية معظم البنوك للدولة وبالتالى تحدد اتجاهاتها وأنشطتها:
- ضعف عمليات الاندماج والتعاون مقارنة بالعالم.

وحتى نستطيع أن ندرك طبيعة التحدى الذى يواجه المصارف العربية نحاول أن نقارن فى الجدول التالى بين المصارف العربية والمصارف الأمريكية.

بعض المؤشرات وحجم الأداء المصرفي في المصارف الأمريكية والعربية

المصارف الأمريكية	المصارف العربية
- حصة المصارف من سوق الخدمات المالية المحلية ٢٨٪.	- حصة المصارف من سوق الخدمات المالية المحلية ٩٥٪.
- إيرادات المصارف من عمولات بيع الخدمات المالية (حيث تشمل الوساطة في الأوراق المالية، إصدار بطاقات الائتمان، إدارة صناديق الاستثمار المشترك، إدارة الاستثمار) نسبة ٤٠٪	- معظم إيرادات المصارف العربية تأتي من تحقيق هامش الفائدة ما بين الودائع ومنح القروض.
- ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقليص عدد الفروع إذا تراجعت حصة استخدام الفروع من إجمالي الخدمات المصرفية من ٧٠٪ في الثمانينات إلى ٤٠٪ أواخر التسعينيات: - ارتفاع حصة الصراف الآلي ATM إلى ٣٠٪. - ارتفاع حجم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.	- إدخال واستعمال التكنولوجيا في العمل المصرفي محدود وفي بدايته.

أما بالنسبة للتركيز فى قطاع المصارف والذى يقاس بالحصة السوقية لأكبر خمس مصارف عاملة فى البلد تعتبر مرتفعة نسبيا فى المنطقة العربية، ففى السعودية استحوذ البنك السعودى الأمريكى والأهلى التجارى على نحو ٥٠٪ من إجمالى أصول المصارف السعودية، فى حين يستحوذ كل من بنك الكويت الوطنى وبنك البحرين الوطنى على ٣٠٪ من أصول المصارف فى كلتا الدولتين، وفى مصر تستحوذ مصارف

القطاع العام الأربعة على أكثر من ٥٠٪ من إجمالى أصول المصارف، فى حين تسيطر المصارف الخمسة الكبرى فى الأردن على ٨٠٪ من أصول القطاع المصرفي.

تشكل أصول المصارف السعودية ما نسبته ٢١,٩٪ من إجمالى أصول القطاع المصرفى العربي، وما نسبته ٢,٩٪ من ودائعه، وتبلغ هذه النسبة على التوالى ١٨,٥٪، ١٩,٨٪ فى مصر، ١٣,٦٪، ١١٪ فى الإمارات، وتتمتع مصارف الدول العربية بمعدلات جيدة للأداء المصرفى إذ أن حقوق المساهمين كنسبة من ودائع العملاء بلغت ١٧,٨٪، كما بلغت كنسبة من إجمالى الأصول ١٠,٨٪، وهى تشكل كنسبة من الأصول الخطرة المرجحة (حسب معايير بازل) أكثر من ١٥٪ فى نهاية عام ٢٠٠٠ (الحد الأدنى المطلوب وفقا لمعايير بازل ٨٪) وبالتالى تعكس هه النسبة ارتفاع الملاءة بالمقاييس العالمية لدى المصارف العربية عموما، كما أن معدل العائد على الأصول بلغ نحو ٢٪ ومعدل العائد على حقوق المساهمين بلغ ١٨,٤٪ وذلك نهاية عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو سنوى يزيد عن ٨٪، والجدول التالى يوضح أهم المؤشرات الرئيسية للمصارف العربية.

المؤشرات الرئيسية للمصارف العربية (القيمة بالمليار دولار)

	١٩٩٧	معدل النمو ٪	١٩٩٨	معدل النمو ٪	١٩٩٩	معدل النمو ٪	٢٠٠٠	معدل النمو ٪
إجمالي الأصول	٤٦٠,٦	١٠,٢	٥٠٠,٨	٨,٧	٥٢٧,٦	٤,٢	٥٥٢,١	٤,٦
الأصول الأجنبية	٦٩,٩	٥,٣	٦٣,٩	٨,٦	٦٣,٤	٠,٦	٦٧,٦	٦,٦
القروض والسلف	٢٦٧,٣	١٣,١	٣٠٢,٤	١٣,١	٣٢٧,٠	٩,٦	٣٣٣,٣	١,٩
إجمالي الودائع	٣٠٣,٢	٩,٦	٣٢٨,٦	٨,٤	٣٢١,٤	٥,٦	٣٣٥,٥	٤,٤
حقوق المساهمين	٤٦,٧	٩,٣	٥٣,٥	١٤,٦	٥٧,٨	٨,٣	٢٩,٨	٣,٥
صافي الأرباح	٦,٨	١٣,٤	٧,٥	١٠,٣	٨,٣	١٠,٢	١١	٨

المصدر: اتحاد المصارف العربية – بيروت آب – ٢٠٠٠ – أيلول ٢٠٠١.

وقد عقد رئيس اللجنة التنفيذية فى اتحاد المصارف العربية رئيس الاتحاد الدولى للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه والأمين العام للاتحاد وسام فتوح مؤتمرا صحافيا مشتركا عن واقع القطاع المصرفى العربى وبياناته المجمعة للعام ٢٠١٠، وبينا أن القطاع المصرفى العربى يضم حاليا حوالى ٤٣٠ مؤسسة مصرفية، تمتلك إمكانات مالية ضخمة وبنية تقنية ورأسمالا بشريا مميزين، واليوم، تشير التقديرات الأولية إلى أن المصارف العربية تدير حوالى ٢,٥ تريليون دولار من الموجودات، وتستند إلى قاعدة ودائع تزيد عن ١,٣ تريليون دولار، وتعمل بقاعدة رأسمالية تفوق ٢٧٠ مليار دولار، كما أنها مولت القطاعين العام والخاص خلال العام ٢٠١٠، بحوالى ١,١ تريليون دولار.

أهم مؤشرات المصارف العربية لسنة ٢٠١٠

البيان	المؤشرات عام ٢٠١٠
عدد المصارف	٥٠٠ مصرفا
قيمة الأصول والموجدات	٢,٥ تريليون دولار
نسبة الموجدات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٩٢٪ للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧
حجم الودائع	١,٣ تريليون دولار
نسبة إجمالي الودائع إلى النتائج المحلي الإجمالي	٥٩٪ للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧
راس المال	أكبر من ٢٧٠ مليار دولار
موجودات أكبر ١٠٠ مصرف	١,٦٧ تريليون دولار
حجم ودائع أكبر ١٠٠ مصرف	١,١٢ تريليون دولار
العدد ضمن قائمة أكبر ١٠٠٠ مصرف في العالم (حسب الموجودات)	٨٤ مصرف عربي
الميزانية المجمعة لـ ٨٤ مصرف	١,٤٥ تريليون دولار
العدد في قائمة الألف بنك عالمي	٦٦ بنكا

المصدر: جمال الدين زروق وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، سبتمبر ٢٠٠٩، ص ص: ٣، ٥، ١١، ١٣، ١٤. إبراهيم عواضة: أبرز مؤشرات القطاع المصرفي العربي، http://diyar.charlesayoub.com/article-details/39918/021/12/2013

وبذلك نلاحظ أن القطاع المصرفى فى الدول العربية فى مجمله قد شهد أداء جيدا مما انعكس إيجابيا على سلامته وعلى متانة بنيانه، مما سيجعل من تبنى إصلاحات جديدة وإزالة القيود وتحسين الرقابة المصرفية وتقوية الإطار التنظيمى والقانونى للعمل المصرفى ضرورة لابد من الإسراع إلى تبنيها باستراتيجيات تعظم المكاسب وتعزز التعاون بين المصارف العربية.

٥-٢- آثار المتغيرات الاقتصادية والعولمة المالية على المصارف العربية:

إن ظاهرة العولمة المالية سيكون لها تأثيرا كبيرا على القطاع المالى والمصرفى، من هذه التأثيرات ما هو إيجابى ومنها ما هو سلبى فالآثار الإيجابية تتمثل فى:

- التحرير الكلى لانتقال رؤوس الأموال بين الدول.
- توفير قدر كبير من الأموال القابلة للاستخدامات المختلفة.
- زيادة حجم الضغوط المفروضة على القطاع المصرفى المحلى لتحسين وضعه ونوعية خدماته.

وتتمثل الآثار السلبية فى:

- إمكانية بروز ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على السوق المالية.
- من الممكن ألا تكون ضمن أهداف الشركات متعددة الجنسيات المساعدة فى استقرار وإصلاح السوق المحلية.
- إن دخول المؤسسات الدولية المالية متبوع بعمل ترويجى ودعائى مكثف وقد يؤدى هذا الوضع إلى اجتذابها للعملاء المحليين لتحويل مدخراتهم إليها.

٥-٢-١- أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على العمل المصرفى العربى:

إن اتفاقية الجات لها تأثيرات اقتصادية متعدية على مختلف نواحى الأنشطة وخصوصا على العمل المصرفى سواء كانت هذه التأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، كما سيكون لها تأثيرا

إيجابيا على المنطقة العربية فى المدى المتوسط والطويل على أنه على المدى القصير يتوقع أن تتأثر سلبيا بعض المصارف ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة والتى تقدم خدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف العالمية، كما يمكن أن تتأثر المصارف العربية بما يلي:

- خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع المصارف الأجنبية نظرا لصغر حجمها وتواضع خدماتها.
- إمكانية تحريك المصارف الأجنبية للأموال لمصالحها بما يؤدى إلى نفاذ النقد الأجنبى المتاح فى هذه الدول.
- تقليل دعم الصناعات الناشئة مما يرتب ضررا للنظام المصرفى المحلى وسياسات التنمية.
- احتكار المصارف الأجنبية للخدمات المتطورة.

وعموما فى حالة فتح الأسواق أمام خدمات المصارف الأجنبية يمكن أن تواجه المصارف العربية خطر سيطرة المصارف الأجنبية على عدد من الخدمات المصرفية ثم السيطرة تدريجيا على القطاعات المصرفية المحلية، فى حين يمكن أن تستفيد السوق المحلية من تدفق أحدث التكنولوجيا العالمية، وإتاحة الفرصة لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة ومتنوعة وتوفير الكوادر المصرفية المؤهلة عالميا، وزيادة التنافسية وبالتالى تطوير العمل المصرفى العربي.

٥-٢-٢- أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تؤدى دورا هاما فى مستقبل اقتصاديات الدول وتؤثر على الأسواق المالية حتى أصبح من الصعب على أى دولة أن تضع قيودا على معاملاتها وأصبح على الجميع أن يتعاونوا حتى يكون بمقدورهم تحقيق النسب المطلوبة للنمو، فقد أثرت تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها فى الاقتصاد حيث

ربطت إنتاجيته بمقدار التقدم الذى يحدث فيها، وبتعاظم دورها شكلت تحديا للمصارف العربية من خلال الآتي:

- التأثير على وضع القيود والحواجز وإجراءات الحماية.
- رفع درجة التنافسية فى عمل المصارف.
- التأثير على هوامش الأرباح.
- التأثير على نوع الخدمات وطرق تقديمها.

أما من ناحية تطبيق الإنترنت والتجارة الإلكترونية فهناك اتجاه للدول العربية للاستثمار فى هذا المجال تدريجيا من خلال أجهزة الصراف الآلي، والتليفون، ولكن ما يزال الوقت متأخرا بسبب ضعف انتشار الإنترنت، ومن المتوقع أن يؤدى التعامل المصرفى من خلال الإنترنت إلى:

- تخفيض هائل فى تكلفة العمليات المصرفية.
- تسهيل التعامل وتقديم خدمات متنوعة.
- زيادة التحديات المرتبطة بالأمن والحماية وسرية المعاملات.

٥-٢-٣- لجنة بازل والخدمات المصرفية:

عملت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية لعدة سنوات قبل وضع تقريرها النهائى فقد شكلت مقررات هذه اللجنة نقطة انطلاق للتأكيد على ملاءة رأس المال وعلى كفاية المصرف بوصفها ركنا أساسيا فى الصيرفة، فضلا عن التنسيق وتوحيد نظم الرقابة فى هذا المجال بما يؤدى إلى تثبيت واستقرار النظام المصرفى العالمي.

وهناك العديد من الآثار لمقررات هذه اللجنة نذكر منها:

- نظرا لتصنيف الدول العربية على أنها تأتى ضمن مجموعة الدول مرتفعة المخاطر فإن تكلفة التمويل التى تحصل عليها من الأسواق العالمية ستكون مرتفعة الأمر الذى ينعكس على نتائج أعمالها كالربحية.

- إضعاف القدرة التنافسية بسبب زيادة التكاليف.
- تراجع العمليات الائتمانية من المصارف العالمية بسبب طبيعة مخاطر الأصول.
- ازدياد تكلفة الاقتراض من الأسواق العالمية.

آثار أخرى:

- المشاكل المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال.
- سرعة انتقال الأزمات.

٤-٢-٥- أثر تحويل التعامل باليورو على المصارف العربية:

هناك العديد من الآثار الإيجابية والسلبية كتقليص تكاليف تبادل العملات ومخاطر الصرف وصدمات المضاربة لقد شملت آثار اليورو العديد من مناطق العالم بما فيها الدول العربية، وذلك للعلاقات التجارية والمالية بينهما وسيصبح التعامل بينهما بعملة واحدة، الأمر الذى سيقلل احتياجات الدول العربية من الدولار الأمريكى وغيره من العملات الاحتياطات المستخدمة لتسوية المعاملات الدولية فنظرا الأهمية المركز الأوروبى فى التعامل مع الدول العربية فسيزداد الاستخدام لليورو، ورغم ما يمثله الدولار من عمله الاحتياط الرئيسية، وبالتالى سترتفع أهمية اليورو تدريجيا ليصبح منافسا قويا للدولار خاصة إذا حافظ البنك المركزى الأوروبى على متانة واستقرار اليورو، وقد يؤدى إلى التحول من تسعير النفط بالدولار إلى اليورو أو حتى ربط عملات دول المنطقة بالدولار على سلة للعملات من بينها اليورو، وقد يشمل التأثير القطاع المصرفى والتجارى وتسعير الواردات والصادرات، وفتح حسابات باليورو وستواجه البنوك العربية فى هذا الإطار ما يلي:

١ - **مبدأ المعاملة بالمثل:** من أبرز توجهات المجموعة الأوروبية التوجيه المصرفى الثانى الذى يتضمن تحرير النشاط المصرفى عبر الحدود على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، فيحق لاى بنك يعمل فى أى دولة السوق الأوروبية الموحدة أن يقدم الخدمات المالية فى جميع هذه الدول دون الحاجة لفتح فروع له ولا يخضع إلا لإشراف سلطة الدولة التى تأسس

فيها، وكذلك لا تسمح هذه الدول للمصارف من دول أجنبية بفتح فروع جديدة لها، إلا إذا كانت تلك تعطى نفس الامتيازات لدول السوق الأوروبية.

تطبيق هذا المبدأ سيقلص من نشاط المصارف العربية داخل السوق الأوروبية، ويفقدها جزءا من مقدرتها التنافسية، ولن تستطيع المصارف العربية التعامل كل على حدى لصغر حجم السوق المصرفى فى كل منها، وعجزها عن الصمود أمام المنافسة الدولية، والبنوك التى لا تطبق مبدأ المعادلة بالمثل (فى الدول التابعة لها) على جميع بنوك الاتحاد الأوروبى قد تحرم من دخول السوق الأوروبية الموجدة، وقد يتعين على البنوك أن تعطى فروعها فى السوق الأوروبية مركزا ماليا وقانونيا مستقلا فى البنك الأصل حتى تستمتع بنفس حقوق البنك الأوروبي.

٢- **اختيار المواقع**: لقد تطرق التوجيه المصرفى الثانى إلى سوق لندن واحتمال اختيارها مركزا ماليا رئيسيا لدول السوق الأوروبية الموحدة، ومن ثم يصبح عمل المصارف العربية مواجهة مشكلة ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالمقر الرئيسى فى لندن، إضافة إلى الشروط الصعبة التى يفرضها بنك إنكلترا على مصارف الدول الأخرى، بما فيها احتياجات رأس المال، مما قد يدفع المصارف العربية إلى العمل بفروع ومكاتب تمثيل ضمن سوق لندن المالي، أما إذا تم اختيار مقر رئيسى فى بلد آخر فستخفض التكلفة لتتلاءم مع ربحية المصرف.

٣- **كفاية رأس المال**: بتطبيق معايير لجنة بازل ومبدا المعاملة بالمثل سيتقلص نشاط المصارف العربية، ويفقدها جزءا من مقدرتها التنافسية، وتبنى مقررات لجنة بازل سيترتب عليه توجيهات جديدة، تتعلق بإجراء تعديلات فى هيكل مصادر التمويل وهيكل الموجودات وستؤثر على قدرة المصارف العربية فى زيادة رؤوس أموالها وتعزيز مصادر تمويلها للاعتبارات التالية:

ستكون المصارف العربية مضطرة إلى احتجاز نسبة عالية من الأرباح بهدف زيادة رؤوس أموالها مما ينعكس على أسعار أسهمها فى الخارج.

اتجاه المصارف العربية فى الخارج نحو تسهيل الموجودات قدر المستطاع، لكى تنال الأوزان الدنيا من المخاطر الائتمانية، وسيؤثر على قوها من الإقراض متوسط وطويل الأجل إلى الإقراض قصير الأجل.

ازدياد تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية، والحد من تدفق رؤوس الأموال العالمية إلى الدول العربية بسبب المخاطر الائتمانية المرتفعة.

٦- استراتيجيات المصارف العربية لمواجهة تحديات العولمة المالية:

لقد أدت المتغيرات السابقة إلى السيطرة الكاملة على المؤسسات العاملة فى الحقل المصرفى فكان لا بد من وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف بقاء المؤسسات فى دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية، وقد برزت مجموعة من الخيارات الإستراتيجية والتى يمكن أن تساعد المصارف العربية على مواجهة هذه التحديات والاستحقاقات، وسنركز على ثلاثة خيارات فيما يلي:

٦-١- جهود تطوير وإصلاح القطاع المالى والمصرفى فى الدول العربية:

إن أولويات السياسات التى تم تبنيها لإصلاح وتطوير هذا القطاع، تضمنت الفئات الأساسية التالية:

- **تحرير القطاع**: وتضمن إزالة القيود على أسعار الفائدة، إلغاء القواعد الإدارية المفروضة على البنوك، ومنح أكثر استقلالية للمؤسسات المالية.
- **تشجيع المنافسة في القطاع**: وذلك بفتح المجال للدخول إلى السوق والخروج منه، إعادة هيكلة البنوك وخصخصتها.
- **تطوير البنية الأساسية**: وذلك بإنشاء وتطوير الأسواق النقدية وأسواق ما بين البنوك وأسواق الأوراق المالية ونظم المدفوعات.
- **تطوير السياسة النقدية**: ويتضمن العمل بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة فى إدارة السياسة النقدية.
- **الانفتاح على الخارج**: وذلك بإزالة القيود على التدفقات الاستثمارية.

٦-٢- الخيارات الاستراتيجية لمواجهة المتغيرات الدولية:

رغم الأشواط الكبيرة التى قطعتها الدول العربية فى إعادة هيكلة الأطر المؤسسية والقانونية للقطاع المصري، إلا أن هناك العديد من التحديات والعقبات التى تواجهها، كالبيئة والأوضاع المتغيرة نتيجة للعولمة وتحرير الأسواق الدولية والمنافسة المفتوحة، وهناك مجموعة من الصعوبات التى تحد من مقدرة المصارف العربية على المنافسة، من أهمها:

- صغر حجمك المصارف.
- التركز فى نصيب المصارف.
- هيكل ملكية المصارف (إذا تغلب عليها المصارف العامة).
- القروض المتعثرة.
- ضعف استخدام التكنولوجيا.
- ضعف الإفصاح والرقابة.

هناك مجموعة من الخيارات الاستراتيجية أمام المصارف العربية للتكيف والتأقلم مع التغيرات الدولية والاستفادة منها وتقليل آثارها السلبية.

الفصل العاشر

البنوك الشاملة

يمكن أن تعرف بأنها تلك الكيانات المصرفية التى تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفى لجميع القطاعات. كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التى قد لا تستند إلى رصيد مصرفى بحيث نجد أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال[1]، إذا فهى بنوك تقوم بأعمال كل البنوك وبالتالى فهى غير متخصصة وتنوع خدماتها ومصادر تمويلها.

وبالتالى فإن إستراتيجية البنوك الشاملة تقوم على التنويع "بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والتنويع يعنى ألا يحصر البنك نشاطه فى قطاع معين أو فى مجموعة من القطاعات، وبالتالى فإن هذه الإستراتيجية تعتمد على ما يلي:

* المتاجرة فى الأوراق المالية وتقديم خدمات التأمين وتقديم القروض المصرفية.
* إنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة فى إنشاء شركات التأجير التمويلى وشركات المقاصة وشركات جمع وإنتاج وبيع المعلومات وشركات السمسرة.
* القيام بالوساطة التجارية والتعامل فى أسواق الصرف الأجنبى والمساهمة فى إنشاء مشروعات البنية الأساسية وشركات رأسمال المخاطر.
* توريق الأصول غير المتداولة.
* تقديم القروض الجماعية.

(١) عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، ٢٠٠٠، ص: ١٩.

- **منافع وتكاليف البنوك الشاملة:**

تشمل هذه المنافع: وفورات الحجم، وفورات النطاق، زيادة تنويع الإيرادات ومصادر جديدة للأموال، أما بالنسبة للتكاليف فترتكز في: زيادة التركز في السوق مما قد يؤثر على المنافسة وتناقض المصالح وتهديد السلامة التنظيمية.

- **متطلبات التحول إلى المصارف الشاملة:**

تحتاج عملية التحول إلى المصارف الشاملة توافر مجموعة من المتطلبات أهمها:

* إعلام مكثف الترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها.

* مراكز تدريب متقدمة للمختصين في أعمال الصيرفة الشاملة.

* تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

خيار الاندماج:

أ- مفهوم الاندماج:

من الضروري حتى تتمكن البنوك العربية من منافسة البنوك الأجنبية أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها، ومما يساعدها في هذا المجال العمل على تحقيق الاندماج بين البنوك لتقوية قواعدها الرأسمالية وجعلها قادرة على المنافسة.

ويعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي.

ب- دوافع ومبررات الاندماج:

إن غاية الدمج تحقيق أرباح صافية، وزيادة نسبتها، وارتفاع قيمة الأسهم، وبالتالي تكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة وتحقيق تغطية شاملة للبلد إضافة إلى غزو أسواق الخدمة المصرفية في خارج الدولة.

ويمكن خلق قيمة مضافة بالطرق التالية:

- الاستفادة من وفورات الحجم ومن المزايا الضريبية.
- دمج وتوحيد الموارد المكملة لبعضها وتحسين الإدارة المستهدفة.
- تقديم تمويل منخفض التكلفة وزيادة ربح أسواق المنتجات.

وقد أصبحت عمليات الدمج المصرفى من المتغيرات العالمية الجديدة التى اكتسبت أهمية كبرى فى ظل الاتجاه نحو عولمة البنوك وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاها كبيرا للاندماجات المصرفية على الصعيد العالمي، حيث برز كأداة لتدعيم القدرات التنافسية للبنوك الدولية والاستفادة من اقتصاديات الحجم، وأداة للاستحواذ على الأسواق وتنويع النشاط.

الخصخصة:

إن الرغبة فى مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح أداء البنوك ومواجهة التحديات والتغيرات المالية، وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستشارية وإدارة الأصول والمنافسة والتوسع فى الخدمات الإلكترونية... التى تخلق تحديات جديدة تؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء.

لذلك فإن الخوصصة تعد أحد البدائل الضرورية للبدء فى التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي، وأهداف خوصصة البنوك ما يلي:

* زيادة التنافسية فى السوق المصرفى وتحسين الأداء الاقتصادي.
* تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية.
* تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.
* ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

استراتيجيات تكيف المصارف العربية مع اليورو:

يتعين على المصارف العربية أن تعمق مفهوم الطابع المؤسساتى الأكثر التزاما بقواعد الصناعة المصرفية المتطورة، والأكثر عمقا فى الإدارة والتفاعل مع المتغيرات والأكثر قدرة على تدعيم كفاية رؤوس الأموال لتتناسب مع المعايير الدولية كما يجب عليها كذلك أن تطوره وتنمى قدراتها التنافسية.

يجب عليها استخدام أموالها وإعادة هيكلتها، والسعى لتحسين أداء المصارف عن طريق استخدام المعايير المحاسبية واكتساب ثقة العملاء والأسواق المصرفية الدولية.

إن هذه التحديات الجسام تحث على إدارك واع لها ولاتجاهاتها بإعادة هيكلة المصارف وتطوير التشريعات والقوانين وأنظمة الأعمال والتحديث واستخدام التكنولوجيا والتركيز على التدريب والاستفادة من التجربة الأوروبية فى مجال التعاون المصرفي.

استراتيجيات تكييف المصارف العربية مع التعاملات الإلكترونية:

لابد على المصارف العربية أن تستوعب بصورة كافية أهمية الأعمال الإلكترونية لذلك لابد أن تتوفر الدعم الإلكترونى اللازم للمؤسسات وتطوير استراتيجيات تتيح لها التأقلم مع المتغيرات المصرفية العالمية والاستفادة منها كما يلي:

-مجارة التقدم والتطور التكنولوجى وإحداث تغيرات فى فلسفة تقديم الخدمة المصرفية وتدعيم تكنولوجيا المعلومات.

-مجارة تقديم الخدمات المالية عبر شركة الإنترنت.

لقد جاءت أهمية تقوية وتطوير الأنظمة المصرفية فى الوطن العربى لتتمكن من دعم التغيرات الاقتصادية والاستجابة للمطالب المتعددة والمتغيرة لقطاع الأعمال الخاص بالمنطقة العربية، والتعايش فى ظل المنافسة العالمية، ومواجهة تحديات العولمة المالية.

وفي ضوء التغيرات المستجدة ينبغي على المصارف العربية:

* الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ فى الاعتبار التغير المستمر فى أوضاع السوق.

* الاعتماد على شبكة من خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلا من هرم وظيفى جامد، والاعتماد بشكل أكبر على مبدأ الشراكة مع مؤسسات مالية أخرى بدلا من العمل بانفراد.

* التركيز على العائد على حقوق المساهمين، الأمر الذى يتطلب التخلص التدريجى من النشاطات التى لا تغطى عائداتها تكلفة رأس المال المخصص لها وتحويل المزيد من رأس المال للأعمال المصرفية التى ترتفع عائداتها مع الوقت.

* إنشاء أنظمة رقابية متطورة لتكون أكثر فاعلية وقادرة على أن تجارى التطورات المستجدة فى الأسواق المالية العالمية.

* تطوير أسواق السندات المحلية، تتيح للبنوك المركزية استخدام عمليات السوق المفتوحة لتحديد أسعار الفائدة، وتشكل مصدرا آخر للتمويل عند الحاجة ولتعويض التراجع فى نشاط المصارف الإقراضى عند حدوث صدمات اقتصادية.

* الاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة.

* العمل على تحقيق شبكات ربط رباعية الأبعاد يربط فيها المصرف الأم بجميع فروعه، والبعد الثانى يربط المصرف بالمصرف المركزى وبمراكز المقاصة والتسوية فى أى بلد عربى يعمل فيه، والبعد الثالث يتحقق فيه الربط بين الشبكات المصرفية والمالية العربية جميعها، والبعد الرابع يتحقق فيه الربط بين الشبكات التى تربط المصارف والمؤسسات المالية والأسواق المالية العربية بشبكات الأسواق المالية الدولية.

* العمل على إنشاء مراكز التسويات الإقليمية لإجراء مقاصة مع آلية يمكن اعتمادها كأداة دفع وتسوية عربية إلكترونية.

* التخطيط لتوسيع دائرة نشاط المصارف العربية بحيث يشمل صيرفة استثمارية وإلكترونية متنوعة وصيرفة المشتقات وشركات السمسرة وتغطية الاكتتابات وبرامج التأمين والادخار أو التوظيف.

* اعتماد السياسات والأنظمة الخاصة بحسن الاحتراز من المخاطر المتأتية من الخارج، فيجب أن يكون هناك حذر فى تكوين المحافظ الأجنبية، والتعاطى بمرونة مع ظاهرة الدولرة، والاحتفاظ بجزء كبير من أمواله الخاصة وودائعه بالعملات الأجنبية، وتكوين المؤونات العامة والخاصة بالعملات الأجنبية.

* التحول إلى أعمال الصيرفة الشاملة بصورة أكبر.

* تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمي.

القواعد المصرفية العالمية على استثمارات المصارف

الأزمة المالية العالمية التى ظهرت بوضوح اعتبارا من ١٣ سبتمبر ٢٠٠٨م، ليست هى الأولى التى يتعرض لها الاقتصاد العالمي، وذلك لطبيعة النظام الاقتصادى الرأسمالى الذى يتعرض عادة لدورات من الرواج والكساد كل فترة، ولكنها طالبت بعض الشيء عن القرن (١٩) بسبب التكنولوجيا وتطور القطاع المالي، وتعد من أكثر الأزمات ضراوة لآثارها المتعدية لحدود الدول والقارات، ولقد بدأت عمليات الإصلاح التى تستغرق سنوات طويلة.

أدت الأزمة إلى خسائر قياسية للبورصات العالمية حيث بلغت القيمة السوقية للأسهم فى كل البورصات فى ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨ نحو ٢٥ تريليون دولار من أصل ٦١ تريليون دولار فى نهاية عام ٢٠٠٧، وسيصل معدل النمو فى الاقتصاديات المتقدمة إلى صفر فى ٢٠٠٩، بينما المتوسط فى العالم لن يزيد عن ٣٪ مقارنا ب ٥٪ فى عام ٢٠٠٧[١]، وبلغت خسائر ١٦/ ٩/ ٢٠٠٨ وحده فى البورصة الأمريكية ٦٠٠ مليار دولار.

(١)أحمد السيد النجار: الأزمة المالية الأمريكية والعالمية. كراسات الأهرام الإستراتيجية العدد ١٩٤، ١٢/ ٢٠٠٨م، ص١٦، ١٧، القاهرة.

يعد الانفصام بين الاقتصاد الحقيقى (الانتاج المادي) والرمز (المالى والعقاري) الذى بلغ مستويات عالية فحجم الصادرات أو الواردات العالمية فى السنة ٢٠٠٨ بلغ أكثر قليلا من تريليون دولار، فى حين تجاوز التعامل فى أسواق الصرف أكثر من ثلاثة تريليون دولار فى اليوم الواحد، وبلغ حجم الأوراق المالية المتداولة أكثر من ٣٦ تريليون دولار، مما يوضح شكل المضاربات فى الاقتصاد العالمي، مما يتطلب إعادة النظر فى كون الدولار عملة الاحتياطى الدولية[1].

أدت هذه الأزمة إلى خسائر فى كثير من القطاعات الصناعية الرئيسية كصناعة السيارات والطاقة وغيرها مما ساهم فى زيادة البطالة والفقر على مستوى العالم.

وكان القطاع المصرفى من أكثر القطاعات تضررا وتأثرا عالميا وسنوضح ذلك فيما يلي:

الأسباب العامة للأزمة المالية المصرفية

يعد القطاع المصرفى من أكثر القطاعات تضررا من الأزمة، لدوره الهام فى تعبة المدخرات وتمويل الاستثمارات، سواء كان مؤسسات دولية أو محلية خاصة، أو عامة لأن تحقيق معدلات نمو عالية يتوقف على كفاءتها فى أداء وظيفتها، ويحتل مكانة متقدمة باعتباره من أكبر الشركات على مستوى العالم ففى عام ٢٠٠٧ من بين أكبر (١٠٠) شركة هناك (٢٢) بنكا، ومن بين أكبر (٥٠٠) شركة هناك (٨٢) بنكا وعدد شركات التأمين (٤٨) شركة، ولذلك يبلغ مجموعات شركات القطاع المالى (١٣٠) شركة من بينها أى بنسبة ٢٦٪ من الإجمالي[2].

ويعد الجهاز المصرفى من أكثر القطاعات تعرضا للأزمات وأكثرها تكلفة ولقد بلغ عدد الأزمات التى تعرضت لها المصارف منذ عام ١٩٧٦ - ٢٠٠٧، عدد (١٢٤) أزمة أكثرها فى الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨، عدد (٤٢) أزمة وأشدها عام ٢٠٠٧.

---

(١) د. حازم البيلاوي: النظام الرأسمالى ومستقبله. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، ٢٠١٠م، مؤسسة الأهرام - القاهرة، تحرير أحمد النجار، ص٦٢.

(٢) أحمد السيد النجار: الأزمة المالية الأمريكية والعالمية، مصدر سابق، ص٢٤.

ففى أزمة بنوك الإدخار والائتمان الأمريكية (٨٦/ ١٩٩٥) بلغت الخسائر (٣٠٠) مليار دولار أى نحو ٧٪ من الناتج المحلى الأمريكي، الأزمة اليابانية (٩٠/ ١٩٩٩) (٦٠٠) مليار دولار، ١٨٪ من الناتج المحلي، أزمة البنوك الأسيوية (٩٨/ ١٩٩٩) نحو (٤٠٠) مليار دولار، أما الأزمة الأخيرة تصل تكلفتها نحو ١٥ تريليون دولار[١]. ومن أسبابها:

١- النمو الضخم للقروض الرديئة:

يعد انفجار فقاعة القروض العقارية من الأسباب الرئيسية للأزمة، ويرجع ذلك إلى رؤية الرئيس بوش بتشجيع القطاع العقارى فى الاقتصاد وضرورة تملك المواطنين لمساكنهم باعتباره من القطاعات التى تساهم فى كثير من الصناعات والحرف يبلغ عددها حوالى مائة صناعة وحرفة كالحديد والأسمنت والخشاب ومواد الكهرباء وغيرها، وذلك بعد تراجع دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتبارا من ٢٠٠١ فى زيادة الاقتصاد الأمريكي.

وانتهجت عدة دول نفس السياسة منها المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، وتم اتباع سياسات تهدف إلى تشجيع تملك المنازل، وتسهيل الحصول على قروض عقارية دون دفع مقدمات متزامنا مع أسعار فائدة منخفضة وصلت إلى ١٪ عام ٢٠٠٣، وأصبحت الأوراق المالية المدعومة بالرهونات هى الوسيلة الأكثر رواجا للاستثمار وشارك فى ذلك العديد من المؤسسات المالية (البنوك الاستثمارية غير خاضعة لرقابة البنك الفيدرالى الأمريكي)، صناديق التأمين والمعاشات، صناديق الرهون، الصناديق العقارية)، وازدادت القروض العقارية فى أمريكا من ١٦٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٦٤٢ مليار دولار فى أغسطس ٢٠٠٨، بنسبة تصل إلى ٥٠٪[٢].

أدى ارتفاع الأسعار للمنازل بالمصارف إلى إجراء رهون من الدرجة الثانية، وعند ارتفاع تكلفة الأقراض وتوقف المدينين عن الدفع، تراجع سوق العقارات، مما جعل أكثر من ١٠٪ ممن حصلوا على القروض يدينون بأكثر من قيمة منازلهم، وتخلف ٢٥٪ منهم عن السداد، وزاد عرض المنازل وانخفضت الأسعار وتوصلت قيمة الديون على الأسرة

(١) أ. عبد الفتاح الجبالي: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، سلسلة كراسات الأهرام الإستراتيجية، العدد (١٩٣)، نوفمبر، ص٨، ٢٠٠٨م.

(٢) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات، ٢٠٠٩م، ص٤١.

الأمريكية إلى ١٤٠٪ من الدخل عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى حدوث الأزمة، التى صاحبتها أزمة فى شركات التأمين، والشركات العقارية، وازدادت ديون البنوك حتى وصلت إلى نسب قياسية بلغت ٢٣ إلى ١ فى مورجان ستانلي، ٢٨ إلى ١ فى جولدن ساكس وميريلك لنش[١].

بلغت ٦٠ ضعف رأس مال بنك مثل UBS الاستثماري، وكان لبنك ليمان براذر أسوأ من ذلك مما عجل بإفلاسه بعد ١٥٨ عاما من النشاط.

ومن الجدر بالذكر أن القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى الأمريكى بلغت نحو ٢٤٠٪ من الناتج المحلى الأمريكي، وفى أوروبا ١٣٢٪ فى عام ٢٠٠٧ مما يعنى الإفراط المتزايد فى منح الائتمان[٢].

٢- التوسع فى استخدام المشتقات المالية: Financial Derivatives

وتعرف بأنها عقود مالية تستند قيمتها إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أو أسعار فائدة، أو أسعار صرف العملات أو مؤشرات الأسواق (مثل البورصات) وتشمل أنواع كثيرة من العقود أهمها: المستقبليات (Futures) والخيارات (Options) والمبادلة (Swaps)[٣].

ولقد بلغ حجم سوق المشتقات ٦٠٠ تريليون دولار، وحجم السندات الدولية ٤٥ تريليون دولار، وحركة الأموال الدولية ٤ تريليون دولار، فى حين أن الناتج المحلى وفقا لبنك التسويات الدولية فى ٢٠٠٧ لم يتجاوز ٦ , ٥٢ تريليون دولار[٤].

ولقد توسعت البنوك فى التعامل بهذه الأدوات المالية مما تسبب فى خسائر كبيرة لهذه البنوك.

---

(١) أ. عبد الفتاح الجبالي: ص١٢، ١٣ (مرجع سابق).
(٢) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات ٢٠٠٩، ص٤٣، (مرجع سابق).
(٣) د. جودة عبد الخالق، ندوة الأزمة المالية العالمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٩٥-يوليو، ٢٠٠٩م، ص١٠.
(٤) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، ٢٠٠٩م، مؤسسة الأهرام، ص٤٣.

٣- التوسع فى استخدام آلية التوريق Securitization

وتعنى قيام المصارف بتمويل ضمانات القروض التى تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهكذا نجد أنفسنا أمام بناء متراكم، يؤدى انهيار أى جزء فيه إلى أزمات أخرى، ولقد تضاعفت عمليات توريق الديون ثلاثة أضعاف فى الفترة من ١٩٩٦ / ٢٠٠٧م. وبلغت الرهون العقارية ٧,٣ تريليون دولار، كما بلغت توريق الديون الأقل جوده من ٥٤٪ عام ٢٠٠١ إلى ٧٥٪ عام ٢٠٠٦ من إجمالى قيد عملية التوريق[١].

٤- عدم كفاءة الإدارة:

الظاهرة الحديثة فى معظم المؤسسات المالية هى ارتفاع مكافآت ومرتبات حوافز كبار المديرين والتنفيذيين القائمين على الإدارة وذلك على حساب حقوق المساهمين فقد حصل هؤلاء المديرون خلال الخمس سنوات السابقة على الأزمة على مبالغ فى شكل حوافز ومكافآت وبدلات ومزايا تراوحت بين ٣٢ - ٣٨٪ من أرباح تلك الشركات والمؤسسات وحرم منها المساهمون فيها.

وعندما استقال رئيس شركة ميريل لينش نتيجة تعرض الشركة لخطر الإفلاس حصل على مكافأة نهاية خدمة تقدر ب ١٥٨ مليون دولار، كذلك رئيس بنك ليمان برازر حصل فى شهر مارس فى نفس السنة على مبلغ ٢٢ مليون دولار [٢].وحصل فى الثمانى سنوات السابقة على مبلغ ٤٨٤ مليون دولار[٣].

---

(١) د. عبد القادر عبد الحميد سلمي: الأزمة المالية الحالية وأسبابها الأساسية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٩٣، يناير ٢٠٠٩م، ص٧١.

(٢) د. حازم الببلاوي: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات، ٢٠١٠، ص٨٧، مرجع سابق.

(٣) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، ٢٠٠٩م، الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية، مركز الأهرام للدراسات، ص٣٦.

يتضح لنا أن من الأسباب عدم كفاءة الإدارة القائمة على تلك المؤسسات ومن أهمه البنوك وسعيها لتحقيق أرباح وهمية عمليات تخلو من الدقة حتى يمكنهم للحصول على مكافآت وحوافز على حساب مراعاة قواعد الحكومة المالية، والقواعد الرقابية عند منح الائتمان بالإفراط غير المدروس فيه والدخول إلى أنشطة ذات مخاطر عالية.

٥- غياب دور المراجعين الداخليين والخارجيين على السواء:

سواء في التنبيه والتحذير عما كان يدور داخل المؤسسات المالية من التمادى في التلاعب بأصولها رغم أن مهمتهم الأولى حماية هذه الأصول[١]. علما بأن المبادئ السلمية المستقرة في الإفراط ربط حدود التوسع في الإفراط بالأصول المملوكة، وأن لا يقرض البنك أكثر من نسبة محدودة لما يملكه من رأس مال واحتياطي، (علما بأن بنوك الاستثمار في أمريكا لا تخضع للاحتياطي كما أوضحنا سابقا)[٢]؛ لذلك توسعت بعضها حتى وصل حجم الإفراط إلى أكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها مثل UBS بنك Lehmanو، مما يعطى مزيدا من المخاطرة[٣].

بلغت البنوك الأمريكية التى تعرضت للإفلاس عام ٢٠٠٨، ٢٠ بنكا، وفى عام ٢٠٠٩، ١٦٠ بنكا، ١٣٢ بنكا خلال عام ٢٠١٠ وبذلك يصبح عدد البنوك التى أفلست ما يقرب من ٤٠٠ بنكا[٤].

هذا ما استرعى الانتباه إلى دور المؤسسات الرقابية الدولية وعدم الالتزام بقواعدها وسنتعرض له في المطلب الثاني.

---

(١) د. أيمن عادل عيد: دور الدولة في دعم القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية، مؤتمر تجارة الإسكندرية في ديسمبر، ٢٠٠٩م، ص٦.

(٢) د. إبراهيم بن صالح العمر: في مواجهة الأزمة التمويلية علاج الأعراض أم تغيير قواعد اللعبة، مؤتمر إعادة صياغة دور الدولة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ١٢/ ٢٠٠٩م.

(٣) د. حازم الببلاوي: عن الأزمة المالية محاولة للفهم.، جريدة المصرى اليوم، القاهرة في ٤/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

- من المتوقع أن ينخفض عدد البنوك الأمريكية إلى ٥٠٠٠ بنك في العقد القادم بعد أن كانت ٧٩٣٢ بنكا في العقد الماضى بسبب عمليات الإفلاس والاندماج، ٢٠٠٩م.

(٤) د. محمود مناع، ضعف الاقتصاد الأمريكى أم الدولار - مصر المعاصرة -، العدد ٨٣، العدد ٤٩٨، إبريل، ٢٠١٠م.

القواعد المصرفية الرقابية الدولية (قواعد بازل)

بعد تزايد الاهتمام بتفعيل الرقابة على أعمال المصارف من الإيجابيات التى أفرزتها الأزمة المالية العالمية فى (٢٠٠٨) وما زالت توابعها تتوالى حتى ٢٠١٥.

الاهتمام بتحسين وتعزيز الرقابة على البنوك ليس جديدا بل تزايد الاهتمام به منذ التسعينيات من القرن (٢٠) وخاصة مع الاتجاه المتزايد نحو تطبق العولمة وما يرتبط بها من تكامل الأسواق المالية وحرية تحرك رؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود، بحيث أصبح تحسين وتعزيز الرقابة على المصارف بتصدر اهتمامات الدول والمؤسسات المالية الدولية وخاصة بعد تتابع الأزمات التى شهدتها العديد من الدول خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات، أى منذ بداية أزمة المديونية العالمية، ولقد تصدرت اهتمامات الدول الصناعية الكبرى (محافظة البنوك المركزية بها) عبر بنك التسويات الدولية (١٩٣٠) Bank Of International Settlement (BIS) منذ عام ١٩٧٤ إلى الاتجاه نحو ضرورة وضع تنظيم مناسب يضمن المنافسة العادلة بين المصارف، واعتبار موضوع كفاية رأس المال المصرفى من القضايا الهامة وضرورة اتجاه البنوك لتدعيم مراكزها المالية، أحد أهم التحديات الحديثة التى تواجهها إدارات المصارف حاليا، فى ظل سعيها لتطوير قدراتها التنافسية وبروز المصارف اليابانية كمنافس فى بداية التسعينيات، تراجع نسب رؤوس أمال المصارف مقارنة بميزانياتها وعملياتها. ومن ناحية أخرى تطبيق بعض الدول لمعايير متساهلة فى الرقابة أدت إلى تشجيع المصارف من دول أخرى على تأسيس فروع لها تقوم من خلالها بعمليات تمويلية بعيدة عن رقابة بنوكها المركزية، وبالتالى تأثير مخاطر هذه الفروع على المصرف الأم.

أدى ذلك فى النهاية إلى تبنى الدول الصناعية العشر الكبرى مبادرة إنشاء لجنة من خلال بنك التسويات الدولية عرفت بلجنة بازل (نسبة إلى مدينة بازل السويسرية) تضطلع بوضع معايير رقابية تلتزم بها الدول الأعضاء أولاً، ثم دول العالم ثانياً، وهو ما يعرف بمقررات بازل Basal Accord، التى تختص بوضع قواعد مقبولة دوليا بشأن الرقابة

المصرفية[1]، وأول مقرراتها صدرت فى عام ١٩٨٨ على أن تطبق اعتبارا من ١٩٩٢، وتلتها مقررات بازل فى عام ٢٠٠٢، ويجرى الآن الاستعداد لإصدار مقررات بازل.

أولاً: التطور التاريخى للجنة بازل للرقابة المصرفية:

تهدف لجنة بازل لتحقيق أهداف رئيسية أهمها:

١- تقرير حدود دنيا لرأس مال البنوك (معدل الملاءة المصرفية). أو ومعيار كفاية رأس المال Capital Adequacy Framework بهدف ضمان سلامة النظام المصرفى العالمي، عن طريق احتفاظ البنوك برؤوس أموال تتناسب مع المخاطر التى تتعرض لها.

وهذا المبدأ ما زال تجرى عليه تعديلات حتى الآن للوصول إلى رأس المال المناسب وفق المخاطر المتوقعة.

- الحفاظ على أموال المودعين، على اعتبار أن رأس مال البنك هو خط الدفاع الأول والأخير للمصارف فى حالة مواجهة الخسائر.

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وعدالة المنافسة، لظهور بعض المؤسسات المالية ذات رؤوس أموال صغيرة نسبيا / مما يمنحها أفضلية تنافسية مقارنة بالبنوك التى تحتفظ برؤوس أموال أكبر.

٢-تحسين قدرات الأجهزة الرقابية فى الإشراف على المصارف.

٣- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفى مقدمتها العولمة المالية، والتى نتجت عن التحرير المالي، وتحرير الأسواق النقدية، بما فى ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التى تحد من اتساع وعميق النشاط المصرفى عبر أنحاء العالم فى ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.

٤- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات، حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

---

(١) البنك المركزى المصري: النشرة الاقتصادية، معايير لجنة بازل، مجلد ٢٩، العدد ٢، سنة ٨٨/ ٨٩، ص٢٤٩.

مقررات بازل (I) ١٩٨٨ Basle Accord

بعد مشاورات متعددة صدرت أولى مقررات بازل فى عام ١٩٨٨ على أن يبدأ العمل بها اعتبارا من ١٩٩٢.

وأهم الموضوعات التى أولتها اللجنة عناية تناولت:

- قواعد الإشراف والرقابة على البنوك عابرة الحدود.
- المبادئ الأساسية، والحد الأدنى للرقابة المالية.
- قواعد الإفصاح والشفافية.
- المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية.
- مبادئ الإدارة Corporate Governance بالمؤسسات المصرفية.
- قواعد مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب.

صدرت مقررات بازل فى يوليو ١٩٨٨، باقتراح معيارا موحدا لمعدل كفاية رأس المال من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوان مخاطرها من ناحية أخرى عند حد ٨٪.

رأس المال الأساسي + رأس المال المساند
―――――――――――――――――――――
عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها

على ألا يقل المعدل عن ٨٪ وقررت نسبا لأوزان المخاطر للعمل بموجبها.

أوزان المخاطر: ١٠٪ مطلوبات من هيئات القطاع العام.

٢٠٪ مطلوبات من بنوك التنمية الدولية، وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادى OCED النقدية فى الطريق.

٥٠٪ قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها.

١٠٠٪ جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية/ مطلوبات من قطاع خاص، مطلوبات من شركات قطاع خاص أخرى، مساهمات فى شركات، مطلوبات خارج دول OCED.

وتقوم على تصنيف دول العالم إلى مجموعتين متدنية المخاطر دول OCED الدول الصناعية الكبرى وسويسرا والسعودية والثانية عالية المخاطر وتضم جميع دول العالم.

ولقد أدت هذه المقررات إلى زيادة رؤوس أموال البنوك وساهمت فى تحسين كفاءة العمل المصرفى فى العالم.

ونظرا لأنها لم تكن كافية لعدم تغطيتها لكافة المخاطر، لتركيزها على المخاطر الائتمانية، جودة الأصول، كفاية المخصصات، أوزان مخاطر الأصول، تم بعد اجتماعات عديدة للجنة إلى البحث عن قواعد أكثر شمولا واتساعا وأهمية وهى ما عرف بمقررات بازل (II) عبر المراحل التالية:

مقررات بازل (II)

تم إدخال بعض التعديلات على الاتفاقية الأولى بازل (I):

نوفمبر ١٩٩١	تعديل بشأن المخصصات العامة.
يوليو ١٩٩٤	تعديل بشأن الدول أعضاء OCED.
إبريل ١٩٩٥	تعديل بشأن أوزان ترجيح مخاطر الالتزامات العرضية.
يناير ١٩٩٦	تعديل يضم مخاطر السوق Market Risk إلى الاتفاقية.
إبريل ١٩٩٨	تعديل بشأن بعض الأصول ذات الوزن الترجيحى ٢٠٪.

ولذلك أضافت الإتفاقية أبعادا جديدة لم تكن موجودة فى الاتفاقية السابقة عليها:

مخاطر الائتمان: كما هي بل زادت إيضاحا واتساعاً

مخاطر السوق وتشمل: مخاطر أسعار الصرف - مخاطر سعر الفائدة، حقوق الملكية، مخاطر السلع.

مخاطر التشغيل: الناتجة عن الأخطاء البشرية وشملت: مخاطر السيولة، التركز، الأعمال، المخاطر القانونية، مخاطر الالتزام، الأنظمة بالإضافة إلى أساليب قياس لكل نوع من المخاطر.

واشتملت على دعامات أساسية جديدة:

١- وضع حد أدنى لرأس المال (لا يقل عن ٨٪) وشمل كل المخاطر.

٢- وضع آليات للمتابعة والرقابة من قبل السلطات الرقابية.

٣- تحقيق الشفافية المالية، التزام البنوك بالإفصاح الشامل عن هيكل رأس المال. نوعية المخاطر وحجمها، سياسات التقييم والمتخصصات، مدى كفاءة رأس المال، النظام الداخلي لتقدير حجم رأس المال.

المعادلة الجديدة لرأس المال

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية}}$$

معدل كفاية رأس المال:

العنصر الثاني: المراجعة الرقابية من أهم العناصر ويشتمل على:

- أن يكون لدى البنك تنظم خاصة لتقدير رأس المال المقابل للمخاطر والاحتفاظ بمستويات آمنة وسليمة من رأس المال.

- ينبغي على الجهات الرقابية القيام بالمراجعة المستمرة، لأنظمة كفاية رأس المال لدى المصارف، وتقييم سلامة سياستها، وأن تتخذ إجراءات تصحيحية كفيلة

بتحقيق سلامة النظام المصرفي.

- ينبغي أن يكون لدى الجهات الرقابية القدرة على التدخل المبكر للحفاظ على المستويات الدنيا لرأس المال اللازم.
- العلم على انضباط السوق بالنسبة للمخاطر المتوقعة، مع أخذ مخاطر التشغيل فى الحسبان، مع توافر متطلبات الإفصاح.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية: مع ضرورة وجود خطط تنظيمية وخطة سنوية للمراجعة الداخلية – وتقارير للتفتيش الداخلي ومراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة ومدى التزامها بالمعايير الرقابية.

وصدرت التعديلات فى يونيو ٢٠٠٤، على أن يبدأ التطبيق اعتبارات من نهاية عام ٢٠٠٧ وشملت التعديلات الأساسية المتعلقة بزيادة رأس المال مضافا إليها التشديد فى مخاطر الائتمان وقياس مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بالإضافة إلى التوسع فى دعم المراجعة الرقابية والإفصاح والشفافية[1].

الدول المعتمدة فى لجنة بازل:

الولايات المتحدة – ألمانيا – فرنسا – بريطانيا – إيطاليا – أسبانيا – هولندا – بلجيكا – السويد – سويسرا – لوكسمبورج – روسيا – كندا – استراليا – الأرجنتين – البرازيل – المكسيك – اليابان – الصين – كوريا الجنوبية – إندونيسيا – الهند – سنغافورة – هونج كونج – المملكة العربية السعودية – تركيا – أفريقيا الجنوبية.

(١) اعتمدنا فى كتابة هذا البحث على: د. نبيل حشاد: دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون – الأهمية – الأبعاد) – الجزء الأول والثاني، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ترجمة لوثائق بازل الصادرة فى ٢٠٠٢م بتصرف بالإضافة إلى مذكرات منشورة للمعهد المصرفى – البنك المركزى المصري، ٢٠٠٦م.

أثر الأزمة المالية فى إعادة النظر إلى قواعد الرقابة المصرفية

مع بدء تطبيق قواعد بازل II بمدة وجيزة حدثت الأزمة المالية العالمية فى سبتمبر ٢٠٠٨، ولقد أوضحت الأزمة أن القواعد الرقابية الموضوعة لم تكن كافية، علما بأن الأزمة المالية التى حدثت فى عام ١٩٩٨ فى جنوب شرق آسيا صدر عنها توصيات هامة تشمل إعادة بناء النظام المالى الدولي، واقترحت عدة خطوات لإصلاح نظام بريتون وودز منها إخضاع رؤوس الأموال الهائمة والساخنة لقواعد جديدة وإشراف دولى منضبط، ولم يحدث أيا من هذا، دولا متقدمة وضعت قواعد للحكومة لم يحترمها من صاغها، وضعت معايير للرقابة المالية لم يطبقها من وضعها، بما فى لك قواعد بازل، وطلب من الدول النامية وضع قطاعاتها المالية تحت آليات الفحص والتمحيص والرقابة للجان مشتركة للبنك وصندوق النقد الدوليين فيما عرف ببرنامج تقييم القطاعات المالية، وامتنعت دولا متقدمة رغم حرصها وإصرارها على التطبيق من خضوع قطاعاتها المالية لذات البرنامج ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

سنتعرض لأهم التجاوزات التى أدت للازمة والتى تم الاهتمام بوضع قواعد تحد منها وتساعد على عدم تكرارها وأخذها فى الحسبان فى القواعد الجديدة.

الأسباب المباشرة:

- مخاطر التوسع فى التعامل فى المشتقات المالية والإقراض:

ومن أهم ما ساعد على حدوث الازمة هو التعامل بأدوات وصكوك مالية عالية المخاطر مثل المشتقات المالية Derivatives والسندات الخردة Junk Bonds مما أدى اندفاع كثير من صغار المدخرين والمغامرين مع غياب الضوابط إذ تم التوسع فى الإقراض دون الاعتداد بالقواعد العامة المعروفة باسم نسبة الرافعة Gearing Ratio، وتعنى نسبة الالتزامات إلى رأس المال وحقوق الملكية التى تجاوزت قبل حدوث الأزمة ٢٠ أو ٥٠ مرة، بينما النسب الآمنة من المفترض أل تتجاوز فى أسوأ الأحوال ٣: ١ أو ٥: ١ وعلى الجانب

الآخر كان صغار وكبار المدخرين والمتعاملين بالاقتراض بشراهة دون مراعاة قدراتهم المستقبلية على الدفع وخدمة الدين، وبتشجيع من تلك المؤسسات المالية وخاصة فى مجال الرهن العقاري[1].

ويعد هذا من نتائج الانفصامية المتزايدة بين الاقتصاد الحقيقى (العيني) والمالى (الرمزي) وعدم مراعاة قواعد المخاطرة والآمان والنسب المتعارف عليها، من قبل بنوك ومؤسسات مالية كبرى من أولها سيتى جروب Citi Group، بنك أوف أمريكا Bank Of America فى أمريكا، باركليز بنك Barclays Bank المملكة المتحدة Lehman Brotherss وهو أقدم البنوك (١٥٣ عاما) وتم الاستحواذ على مؤسسة ميريل لينش Merel تحت وطأة الأزمة[2].

ووضعت ضوابط للحد من التعامل فى هذه الأدوات ووضع نسب لمخاطرها وطرق قياسها.

مخاطر توسع المصارف غير المدروس فى قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية:

أدى وجود فائض فى العقارات ومؤسسات الرهن العقارى إلى قبول بيع المنازل لمشترين لا يتمتعون بجداره ائتمانية لتسويق تلك العقارات، وعندما عجز هؤلاء المقترضون عن سداد أقساط ديونهم العقارية بدأت شركات الرهن العقارى فى الانهيار. ومن وراءها المصارف والبورصات.

نظرا لأهمية القطاع المصرفى فى الإقراض المحلى بتوفير التمويل للمشروعات الجديدة وأيضًا تمويل الطب على السلع المعمرة ومن أهمها المساكن كآلية لحفز النمو الاقتصادى ورفع مستوى التشغيل، فإن الإفراط فى هذا الإفراط يمكن أن يؤدى إلى أزمة اقتصادية كبيرة، إذا عجز المقترضون عن سداد ديونهم مثلما حدث فى مصارف الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) د. محمود عبد الفضيل: الأزمة المالية العالمية ومستقبل النظام العالمي، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، ٢٠١٠م، مؤسسة الأهرام، ص٢٤.

(٢) د. محمود عبد الفضيل: الأزمة المالية ومستقبل الرأسمالية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، ٢٠١٠م، مؤسسة الأهرام، ص٢٥.

تفجرت أزمة الرهن العقارى فى صيف عام ٢٠٠٧، ثم حدث الانهيار والركود المالى فى ٢٠٠٨، والذى تتواصل تداعياته حتى الآن، لذا فإن ضمانات القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى للإقراض المحلى يجب أن تكون فى مستوى يمكن التأكد معه أن المقترضين قادرون على سداد التزاماتهم، بدلا من أن يعجزوا ويجروا الاقتصاد برمته إلى أزمة اضطراب وتراجع اقتصادي[1]، وهذا ما حدث وتم وضع ضوابط تخص رأس المال وأخذ مثل هذه المخاطر فى الحسبان.

مخاطر التوسع فى استخدام أدوات الدين الرديئة وضرورة وضع ضوابط لاستخدام هذه الأدوات:

نتيجة التوسع فيما سمى الابتكارات المالية الجديدة (Financial Innovation)، وهو شعار براق يخفى وراءه مخاطر كبيرة، ساعدت سياسات العولمة الحديثة على التوسع فيها، ولا يخفى على أحد أن البنوك الاستشارية التى تتعامل بشكل أكبر مع ترويج إصدار السندات وبيع الأسهم وبيع الأوراق المالية وتشجيع إصدار الكثير من الأوراق المالية الجديدة، ولم يقتصر الأمر على مجرد بيع وشراء أصول مالية بل امتد إلى التعامل فى حقوق مستقبلية مثل الخيارات المالية Options التى تستخدم، أو لا تستخدم، وفقا لرغبة أحد الطرفين بالإضافة إلى عدم وجود بيانات واضحة ودقيقة بشأن هذه الأوراق المالية ودرجة مخاطرها، فتم تصنيف بعضها على أنها قليلة المخاطر خلافا للواقع الفعلى مما كان له آثاره فى حدوث الأزمة، الاهتمام بتصنيف الديون ومخاطرها.

نقص أو انعدام الرقابة والإشراف الكافى على المؤسسات المالية الوسيطة:

تخضع البنوك التجارية فى كثير من دول العالم لرقابة البنوك المركزية، ومؤسسات الرقابة، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار (فى دول مثل أمريكا وتم إعادة النظر فيها، وكذلك سماسرة الرهون العقارية) فضلا عن نقص الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية.

---

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، ٢٠٠٩، دور المؤسسات المالية الراهنة فى الاقتصاد العالمى وفى أزمته الراهنة، ص٧٥.

نقص الرقابة على مؤسسات التقييم الدولية أو الهيئات التى تصدر شهادات الجدارة الائتمانية:

والتى تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

وقد أدت العوامل الثلاثة إلى:

١- التوسع فى الإقراض غير المدروس لقطاعات معينة.

٢- التوسع فى استخدام المشتقات المالية واعتبارها من أدوات الاستثمار فى المصارف.

٣- نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة وغيرها من المؤسسات. فكفاءة الأسواق وفاعلية الرقابة صنوان يجب ألا يفترقا.

هذه العوامل الثلاثة السابقة أدت إلى فقدان الثقة فى النظام المالى والمصرفى الذى يقوم على ثقة الأفراد[1].

عدم الشفافية واللجوء إلى ملاذات آمنة للهروب من الضرائب من قبل بعض المصارف:

أدى ضعف الشفافية إلى توسع ظاهرة سرية الحسابات المصرفية التى تعد غطاءاً لكثير من العمليات المالية الفاسدة (بالرغم من وجود اهتمام بظاهرة غسيل الأموال) وإلى لجوء كثير من المؤسسات المالية ومنها المصارف على فتح فروع لها فى بلدان الملاذات الآمنة وتعد (سويرا، دبي، هونج كونج، جزر كايمن) من الملاذات الضريبية الشهيرة إقليميا ومحليا، بالإضافة إلى ظاهرة Private Banking أو offshore Banking[2]، والتى توسعت أعمالها فى كثير من المناطق التى تتركز فيها الثروات المالية وكذلك فروع البنوك الأجنبية الكبرى فى كثير من دول العالم وغياب الشفافية فى كثير من هذه الأعمال، ووضع قواعد

---

(١) د. حازم الببلاوي: النظام الرأسمالى ومستقبله، مرجع سابق، ص٧١.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يرجع إلى د. عبد الباسط وفا: صناعة الصيرفة الخاصة ودورها فى تعبئة المدخرات - مجلة مصر المعاصرة - جمعية الاقتصاد السياسى - عدد رقم ٤٧٧ / ٤٧٨ يناير - إبريل ٢٠٠٥م.

رقابية تهتم بالأموال الهائمة وترك حرية وضع ضوابط فتح الفروع، كما تم الاهتمام بوضع ضوابط لمكافآت وحوافز كبار المديرين التنفيذيين للمؤسسات المالية والاهتمام بالإفصاح والشفافية.

أدت العوامل السابقة لغياب الرقابة أو عدم تفعيل دورها إلى حدوث الأزمة المالية المصرفية العالمية، ولذلك سارعت دول العالم إلى اتخاذ إجراءات وتبنى سياسات جديدة تهدف إلى التغلب على هذه الأزمة وإيجاد حلول مناسبة لها واتخاذ خطوات وإجراءات مستقبلية لعدم تكرارها.

مخاطر عدم توافر السيولة اللازمة:

أدى عدم توافر موارد نقدية لمقابلة الطلب على السيولة فى الحالات الطارئة إلى مشاكل لكثير من المصاريف، نظرا لأنه فى حالات الأزمات يزيد الطلب على سحب الودائع والسحب من الحسابات بصورة غير متوقعة، مما يرؤدى إلى عجز المصارف عن الدفع وبالتالى تعرضها لمشاكل تستلزم توفير مثل هذه الموارد التى أدت إلى تدخل الدولة بضخ سيولة لكثير منها، ولم تنج بالنسبة للبعض الآخر.

ويعد توفير السيولة عند طلبها من المخاطر التى يجرى التحسب لها، والعمل على إيجاد حلول لها.

أولاً: خطوات مواجهة الأزمة

أهم الخطوات التى اتخذت فى مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، سارعت كثير من بلدان العالم بتقديم الدعم المادى للبنوك والشركات بل وشراء حصص فى أسهمها لتحميلها من الانهيار الذى تعرضت له، بالإضافة إلى خطوات قامت بها مؤسسات تمويلية دولية مثل صندوق النقد الدولى وخطوات أخرى قام بها بنك التسويات الدولية BIS، متمثلا فى مجموعة بازل بالمبادأة بإصدار مقررات جديدة عرفت ببازل III وستكون موضوع المطلب الثانى:

(أ) الولايات المتحدة الأمريكية:

١- فى يوليو ٢٠٠٨ قامت بالاستحواذ على شركتى فاى ماي، فريدى مالك التى كانتا تضمنان قروضا عقارية وقيمتها ٢,٥ تريليون دولار.

٢- فى إطار خطة الـ ٧٠٠ مليار بتأميم جزئى واختيارى ل (٩) بنوك أمريكية عملاقة بتكلفة بلغت ٢٥٠ مليار، ويعتقد أنها بنوك سيتى جروب، بنك أوف أمريكا، جولدن ساكس، مورجان ستانلي، ويلزفارجو وأتاح بنك الاحتياطى الفيدرالى ٩٠٠ مليون دولار كسيولة للبنوك لمواجهة نقص السيولة[١].

٣- فى الدول الأوربية الكبرى: ألمانيا توفير ٥٠٠ مليار يورو، فرنسا ٣٥٠ مليار يورو، هولندا ٢٠٠ مليار يورو، النمسا ٨٥ مليار يورو، بريطانيا ٥٠٠ مليار جنية استرليني، تعهدت كوريا بضخ ١٣٠ مليار دولار فى قطاعها المصرفي، روسيا أنفقت ٢٣٠ مليار دولار لمواجهة الأزمة[٢].

خطط الإنقاذ فى بعض الدول العربية:

ستقدم حكومة الإمارات ٧٠ مليون درهم فوق مبلغ ٥٠ مليون درهم التى أعلنتها فى أيلول (سبتمبر ٢٠٠٨) مجمعهم (٣٣ مليون دولار)[٣].

توابع الأزمة المالية العالمية:

١- أزمة دبى ٢٠٠٩: من الأزمات التى تم تسليط الضوء عليها بصورة أنطوت على كثير من المبالغة، اقتراضها ٨٠ مليون دولار منها ٥٩ مليار دولار ديون شركة دبى العالمية، ونظرا لأن دبى حققت فائضا تجاريا قدره ٧,٧٢ مليار دولار وفقا لبيانات

(١) د. حازم الببيلاوي: النظام الرأسمالى ومستقبله، تقرير الاتجاهات، ٢٠١٠م، (المرجع السابق)، ص٥٠، تقرير ٢٠٠٩م، تشير التفسيرات إلى أن عدد المصارف الصغيرة والمتوسطة التى ستفلس فى أمريكا قبل انقشاع الأزمة الراهنة ما بين ٤٠٠، ١٥٠٠ بنك من بين أصل ٨٠٠ بنك، ص٣٥.

(٢) د. حازم الببلاوي: تقرير الاتجاهات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣) د. عدل قندح: الأزمة المالية العالمية - أبرز خطط الإنقاذ العالي. النشرة المصرفية العربية. اتحاد المصارف، الفصل الرابع، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص٧٥.

البنك الأهلى فى تقريره عن التنمية ٢٠١٠، ولأن الإمارات دولة نفطية كبيرة، ومع تصاعد أسعار البترول، وهى ديون فى غالبيتها قصيرة الأجل، ولقد توصلت شركة نخيل العقارية إلى اتفاق مبدئى مع لجنة التنسيق التى تمثل ٦٠٪ من البنوك الدائنة لها على خطة إعادة الرسملة والهيكلة وحصلت الشركة على دعم مالى فى مارس ٢٠١٠ قدره ٩,٥ مليار دولار، وتتوقع الشركة إتمام الهيكلة فى الفترة القادمة، وتحل الأزمة نهائيا[١].

٢- أزمة اليونان: تعرضت اليونان لأزمة مالية خانقة فى ٢٠٠٩ ويتم تقديم العون لها من دول الاتحاد الأوروبى وصندوق النقد الدولي، وكذلك البرتغال وأيرلندا.

الأزمة المالية ومقررات بازل III

من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية اكتشاف أهمية الاستقرار المالى العالمي، بمعنى سلامة المؤسسات المالية واستقرار أسعار أصولها، وقدرتها على توفير التمويل اللازم للمشروعات وحماية ثروة المستثمرين والمدخرين، وأنه أحد متطلبات النجاح الاقتصادى العالمي.

وتعد قمة العشرين التى عقدت يوم ٢/ ٤/ ٢٠٠٩ من أول القمم الحقيقية وأهمها، بالنسبة للوقت الذى اجتمعت فيه، ومن أهم ما أسفرت عنه تأسيس مجلس استقرار مالى جديد يضم ممثلى الدول العشرين مع تفويض أكبر يمكن المجلس من تقديم التحذير المبكر للأزمات المالية ووضع تصور للإجراءات الضرورية لمواجهة تلك الأزمات وهذا لم يظهر بعد حتى الآن.

وعلى المستوى العالمى تعد قمة مجموعة العشرين الثانية التى انعقدت فى يونيو ٢٠١٠ لها دور مؤثر، والتى تضم فى عضويتها: الأرجنتين، البرازيل، استراليا، بريطانيا، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، اندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية،

(١) تقرير الاتجاهات الاقتادية، الاقتصاديات العربية فى ظل الأزمة العالمية، ٢٠١٠م، ص١٩٢-١٩٣، (مرجع سابق).

جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، وتركيا، والولايات المتحدة، إضافة إلى الاتحاد الأوربي في الجانب المصرفي وفي إعلان أقرب إلى إعلان النوايا بأن يقدم القطاع المالي مساهمة عادلة لتكاليف حل الأزمات المالية، وترك لكل دولة تحديد كيفية ووقت هذه المساهمة والنسبة التي ستحدد لها.

وفيما يتعلق بالسيولة كنسبة من رأس المال التي ستحتفظ بها البنوك لمواجهة الحالات الطارئة، تعهدت مجموعة العشرين بأن تفويض على البنوك الاحتفاظ بمقدار كبير من رأس المال لحمايتها من الصدمات الاقتصادية وإن كانت قد أعطت للمؤسسات المالية فترة انتقالية للتكيف مع هذا الإجراء[1].

ونعرض لأهم التعديلات التي أجريت على بازل II:

يعد عدم الالتزام بمعايير بازل II من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة وعدم القدرة على مواجهتها وانهيار الكثير من المصارف التي أفرطت في تقديم قرض الرهن العقاري دون جدارة ائتمانية، بالإضافة إلى مخاطر السيولة وكفاية رأس المال، مما أدى إلى إفلاسها ومنها:

١- غياب الرقابة على العمل المصرفي من قبل السلطات (الأنشطة خارج الميزانية) للتخلص من القروض المشكوك في تحصيلها.

٢- انتشار استخدام أدوات مالية مركبة تستند إلى المتاجرة في المخاطر.

٣- عدم التزام الإدارة العليا لكثير من المصارف بالقواعد المصرفية السليمة قدر اهتمامها بالحصول على المكافآت[2].

وتهدف الخطوات التي أعلنت في نوفمبر ٢٠٠٨ لمعالجة مواطن الضغط الرأسمالية التي كشفت عنها الأزمة، وتتمثل هذه الإستراتيجية فيما يلي:

---

(١) تقرير الاتجاهات الاستراتيجية الاقتصادية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠م، ص١١٧.

(٢) اتحاد المصارف العربية - إدارة البحوث: دليلك إلى التعديلات على بازل II. النشرة المصرفية، الفصل الثاني، يونيو ٢٠١٠م، ص٢٩.

١- تحسين نوعية الشريحة الأولى Tier one من رأس المال.

٢- تعزيز رأس المال ليتمكن من امتصاص الصدمات خلال الفترات الحرجة ومواجهة مخاطر الائتمان.

٣- فك الارتباط بين رأس المال والدورة الاقتصادية.

٤- تقييم الحاجة إلى مقاييس إضافية للمخاطر، وتدابير قياس التعرض للخطر.

٥- تعزيز الرقابة لتقييم مخاطر السيولة فى المصارف الدولية.

٦- تعزيز إدارة المخاطر وممارسة الإفصاح والشفافية فى المصارف.

٧- تنسيق المتابعة الرقابية لضمان تنفيذ مبادئ سليمة فى الإشراف المصرفي[1].

واشتملت على خمسة محاور أهمها ما يلي:

المحور الأول

تحسين نوعية وبنية شفافية قاعدة رأس مال المصارف

وتجعل مفهوم رأس المال الأساسى Tier one مقتصرا على:

- رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة.
- أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد (فوائد)، وغير المفيدة بتاريخ استحقاق[2].
- رأس المال المساند: الأدوات المكملة لرأس المال والقابلة لتحمل خسائر وذلك بهدف تضييق مفهوم رأس المال الأساسي، ورفع شفافية الشريحة الأولى لرأس المال، يعنى الأسهم والأرباح المحتجزة وإدخال مقاييس تهدف إلى الحفاظ على رأس المال.

(١) اتحاد المصارف العربية - النشرة الاقتصادية المصرفية، الفصل الثاني، يونيو ٢٠١٠م، ص٣٠.

(٢) د. مكرم صادر، اتفاقية بازل الثالثة: الصناعات المصرفية العالمية فى مواجهة الرقابة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٥٨، سبتمبر، ٢٠١٠، من ص١٠٤-١٠٧.

المحور الثاني

تغطية مخاطر الاقتراض

الناشئة عن العمليات من المشتقات وتمويل سندات الدين، من خلال فرض رأس مال إضافي للمخاطر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول، وعملية تقييم داخلية دقيقة وشاملة لكفاية رأس المال، من مراقبة للمخاطر العامة، التركز، التعرض خارج الميزانية، مخاطر السيولة والتقييم، النظرة الشاملة إلى مخاطر السوق، تحديد عدد من المجالات التي تتطلب رقابة.

- وضع سياسات مفصلة تضع معايير لنشاطات المصرف تكون مناسبة مع المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف، ووضع أسس للمخاطر غير المقيدة بالائتمان، إدارة تجمع بين وظائف الأعمال والرقابة، وأجهزة مستقلة للضبط الداخلي، ورقابة داخلية مستقلة.

المحور الثالث

قياس إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية إلى الرأسمال بمفهومه الضيق في المحور الأول

إضافة رأس مالي تصاعدي مرتبط بالمخاطر.

وتقرير ذلك لكل دولة على حدة.

المحور الرابع

تهدف إلى تأسيس قطاع مصرفي أكثر صمودا وامتصاص الصدمات الاقتصادية

-رفع نوعية ملائمة وشفافية قاعدة رأس المال.

-تقوية متطلبات رأس المال لتعرضات مخاطر الائتمان الناتجة عن المشتقات والتوريق، والنشاطات التمويلية.

-اقتراح تكوين احتياطى لمقابلة السنين ذات الدورة الاقتصادية التى تعانى من ركود. فى سنوات الرواج، مع زيادة الاحتياطيات وعدم توزيع الأرباح، وترك تقدير رأس المال الإضافى لكل دولة على حده.

المحور الخامس

مخاطر السيولة

كان من أسباب إفلاس كثى من المصارف عدم توافر السيولة حيث لم تلق أولوية من قبلها واحتساب السيولة المرتفعة إلى حجم ٣٠ يوما من التدفقات النقدية، قياس السيولة فى المدى المتوسط مع صعوبة اختيار أصول عالية السيولة والنوعية(١).

يتضح من دراسة المعايير السابقة تركيزها على محورين رئيسيين هما:

١- تضييق مفهوم رأس المال وبالتالى ضرورة زيادته مع زيادة الاحتياطيات ونسب مقابلة المخاطر. والتدقيق فى معايير الائتمان والتعامل م الأدوات المالية، وضرورة العمل على زيادة نسبة كفاية رأس مال المصاف من حقوق المساهمين والتى تقبع اليوم عند ٢٪ إلى مستوى ٥, ٤٪، ونظراً لأن التمويل التجارى يغلب عليه طابع التمويل بالدين (الاقتراض المباشر، استثمار أموال المودعين). مما يدفع المصارف إلى تمويل المخاطر بنسبة أكبر من حقوق المساهمين (رأس المال).

وبذلك تكون النسبة ٢٪ احتياطى القروض + ٢٪ من حقوق المساهمين مما سيؤدى إلى رفع النسبة المجمدة إلى ٧٪ بالإضافة إلى الحفاظ على معدل كفاية رأس المال.

مما سيفرض على المصارف فى النهاية الاحتفاظ بمبالغ عالية كاحتياطى نقدي. مما يؤثر على استثماراتها وربحيتها.

٢- ضرورة توفير سيولة كافية لمقابلة الظروف الغير متوقعة، مما يتطلب احتجاز مبالغ

(١) اتحاد المصارف العربية - مرجع سابق، ص٢٩-٥٧.
- العالم اليوم ٢٤/ ١١/ ٢٠١٠م، صفحة بنوك وتمويل، بنوك أمريكية كبرى تحتاج ١٠٠ مليار دولار للتوافق مع متطلبات بازل III. كشف دراسة باركليز كابيتال ذراع الأنشطة الاستثمارية لبنك باركليز البريطانى عن القواعد الجديدة بازل ٣. ستقود لعجز بين ١٠٠، ١٥٠ مليار دولار فى رأس المال المساهم به لعدد من أكبر البنوك الأمريكية وأن نسبة ٩٠٪ من النقص تتركز فى أكبر ستة بنوك.

كثيرة عن التوظيف، مما يرفع تكلفة الائتمان والاستثمار، نظرا لأن المصارف كلما زادت نسبة التوظيف زادت الربحية وكلما زادت زيادة الأعباء أو زيادة سعر الفائدة على الإقراض والاستثمار، وسيتعين على البنوك الاحتفاظ بأدوات وأصول عالية السيولة (تكون منخفضة أو بدون عائد) مثل السندات الحكومية وزيادة الأموال التى تخصصها لمقابلة السيولة (احتياطى سيولة) مما يرفع تكلفة الأموال والتشدد فى إجراءات الإقراض. وبالتالى انخفاض حجم أعمال المصارف وسيؤثر ذلك فى النهاية على نمو الاقتصاد القومى ككل بإتباع سياسات انكماشية غير مرغوبة.

٣- يمكن أن يؤدى التطبيق إلى عدم قدرة المصارف (خاصة الصغيرة) من زيادة رؤوس أموالها، وصعوبة تكوين مصارف جديدة، أو إضطرار بعضها إلى الاندماج، أو تركز العمل المصرفى فى المصارف الكبيرة الحجم.

٤- قد تؤدى الأسباب السابقة إلى التأثير على مساهمة المصارف فى المشروعات المختلفة، وبالتالى التأثير على معدل التنمية الاقتصادي.

الأثر المتوقع لمقررات بازل III على المصارف العربية:

يتكون القطاع المصرفى العربى من نحو ٤٢٠ مؤسسة مصرفية تشمل: ٢٤٠ مصرفا تجاريا - ٦٠ مصرفا إسلاميا - ٨٠ مصرفا استثماريا ومتخصصا، ونحو ٥٧ مصرفا أجنبيا ويتجاوز عدد الفروع ١٥ ألف فرع ويعمل بالمصارف العربية نحو ٣٧٠ - ٤٠٠ ألف موظف.

- تقدر ميزانية هذه المصارف نحو ٢,٣ تريليون دولار أمريكى عام ٢٠٠٩.

- تقدر الودائع ١,٣ تريليون دولار أمريكى والرأسميل (رأس المال) ٢٤٠ مليار.

- معدل نمو الموجودات ٣,٩٪ عام ٢٠٠٩، تعادل ١٥٥,٦٪ من الناتج العربى الإجمالى مقابل ١٥٣٪ عام ٢٠٠٨، ١٤١٪ عام ٢٠٠٧.

- احتلت دولة الإمارات العربية المرتبة الأولى بقيمة الموجودات بين الدول العربية تلتها السعودية، العراق، البحرين، مصر.

- حقوق المساهمين سجلت نموا ناهز ٢٢٪ عام ٢٠٠٩، مقابل ١٥,٥٪ عام ٢٠٠٨ (بسبب الأزمة المالية)، ٣٧,٧٪ عام ٢٠٠٧، ويدلل ذلك على قيام معظم المصارف العربية لزيادة رأس مالها لمواجهة آثار الأزمة المالية.

- تشكل إجمالى موجودات مصارف دول مجلس التعاون الخليجى ٥٧,٨٪ من الموجودات تأتى فى مقدمتها دولة الإمارات العربية بإجمالى موجودات تبلغ ٤١٣,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

- شكلت قروض دول مجلس التعاون نحو ٦٦,٤٪ من إجمالى القروض للمصارف العربية.

- شكلت الوداع دول مجلس التعاون نحو ٥٨٪ من إجمالى القروض للمصارف العربية.

- شكلت حقوق المساهمين فى دول مجلس التعاون نحو ٧٤٪ من إجمالى حقوق المساهمين.

الفصل الحادى عشر

البنوك الشاملة وبنوك الفقراء

أولاً: البنوك الشاملة وفلسفتها:

شهدت الساحة المصرفية منذ عقد الثمانينات تطورا كبيرا لملاحقة مختلف التطورات الاقتصادية العالمية والتى كان من أبرزها إتجاه بلدان أوروبا الشرقية والعديد من البلدان النامية لتطبيق آليات السوق الحر بالإضافة إلى إنتشار التكتلات الإقتصادية العملاقة، وتزايد إرتباط الأسواق المالية وهو الأمر الذى ترتب عليه إشتداد المنافسة مما حفز وحدات الجهاز المصرفى فى العديد من البلدان على تطوير أدائها وتوسيع مجال الخدمات التى تقدمها بشكل أكبر بكثير مما إعتادت عليه البنوك التقليدية.

مفهوم وفلسفة البنوك الشاملة:

ينصرف مفهوم البنوك الشاملة إلى أنها تلك البنوك التى تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل بحيث يأتى من كافة القطاعات، وتمنح إئتمانها لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة التى لا تستند إلى رصيد مصرفي، وبحيث نجدها تجمع مابين وظائف البنوك التجارية ووظائف بنوك الاستثمار.

وهناك مجموعة من الأهداف التى تسعى البنوك الشاملة إلى تحقيقها منها ما يلي:

أولاً: تنويع مصادر الأموال.

ثانيا: التنويع فى الاستخدامات المصرفية.

ثالثاً: التنويع عن طريق القيام بأنشطة غير مصرفية.

الاتجاه الأول: الاتجاهات الأساسية للتنويع:

إنطلاقا من فلسفة البنوك الشاملة فى الالتزام بالتنويع الجيد فقد حرصت هذه البنوك على مراعاة تنويع القطاعات التى تتعامل معها سواء فيما يتعلق بمصدر التمويل المتاحة أو

فيما يختص بأوجه الاستخدامات ومختلفة الأنشطة التى يقوم بها البنك، وهو الأمر الذى يمكن إجماله فيما يلي:

أولاً: تنويع مصادر التمويل المتاحة للبنك:

بحيث تنتمى إلى وحدات وقطاعات اقتصادية مختلفة، وهو ما يمكن أن يترتب عليه زيادة الطلب على القروض التى يمكن أن تقدمها.

ثانياً: إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول:

وهى شهادات لحاملها يمكن شرائها وبيعها فى أسواق النقد فى أى وقت دون الرجوع للبنك الذى أصدرها، وهذه الشهادات تعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها فى رفع الطاقة الاستثمارية للبنك.

ثالثاً: الإقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي:

وذلك تدعيما للطاقة المالية للبنوك الشاملة ولذلك لجأت البنوك الشاملة إلى الإقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفى سواء من خلال إصدار سندات إقتراض تطرح للبيع فى أسواق راس المال، أو من خلال الاقتراض طويل الأجل من شركات التأمين وغيرها من المؤسسات السابقة.

رابعاً: إتخاذ البنوك لشكل الشركة القابضة:

عمدت بعض البنوك الشاملة للقيام بعملية إعادة لتنظيم نفسها لتتخذ شكل الشركات القابضة، وذلك فى اتجاه آخر للبحث عن تنويع مصادر التمويل، حيث إن استخدام البنك لإطار الشركة القابضة يسمح له بأن يضم إلى جانبة العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية التى يمكن لها أن تدعم موارده المالية.

خامساً: التسنيد أو التوريق:

وهو أسلوب تمويلى جديد تسارع البنوك فى استخدامه واللجوء إليه حيث يتم من خلاله إمكانية تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة فى القروض التى تستحق فى تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

الاتجاه الثاني: التنويع فى مجال الاستخدامات المصرفية:

وتتمثل فيما يلي:

أولاً: التنويع في محفظة الأوراق المالية.

ثانياً: تنويع محفظة القروض التى تقدمها البنوك الشاملة.

ثالثاً: إقتحام مجالات استثمار جديدة.

وسوف نتناول كل منها على الوجه التالي:

اولاً: التنويع فى محفظة الأوراق المالية:

هنا يوجد تركيز على تنويع تواريخ الاستحقاق ومجالات الأنشطة وفى المواقع الجغرافية التى توجد فيها هذه الأنشطة، وأيضًا لابد أن تنخفض درجة إرتباط المشروعات بعضها البعض.

ثانياً: تنويع محفظة القروض التى تقدمها البنوك الشاملة:

بمعنى أن تشمل محفظة القروض قروض مقدمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع وهذا يعنى التركيز على نشاط معين دون الآخر، وعدم التركيز على أجال زمنية معنية دون الأخرى، وأن تكون مواعيد إسترداد القروض موزعة على مدار العام.

ثالثاً: إقتحام مجالات استثمار جديدة:

يمكن أن تقوم البنوك الشاملة بإقتحام مجالات جديدة للعمل الاستثمارى يمكن التعرض لأهمها على الوجه التالي:

١- القيام بعمليات الصيرفة الاستثمارية.

٢- تمويل عمليات توسيع الملكية.

٣- رسملة البنوك.

ويمكن التعرض بالشرح لهذه المجالات على الوجه التالي:

ثالثا: إقتحام مجالات استثمار جديدة: تقوم البوك الشاملة باقتحام مجالات جديدة للعمل الاستثمارى يمكن التعرض لأهمها:

أ- القيام بعمليات الصيرفة الاستثمارية: والتي تشمل المجالات التالية:

١ - الإسناد.

٢- التوزيع أو التسويق.

٣- تقديم الاستشارة حول الإصدارات الجديدة.

ويمكن تناول هذه المجالات على الوجه التالي:

١ - الإسناد:

وهى المهمة التى تقوم بها البنوك حينما تقبل على شراء الأسهم المصدرة حديثا من الجهة المصدرة لها، وذلك بغرض القيام بترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل أية أعباء محتملة نتيجة إنخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الإنتهاء من تسويقها.

٢- التوزيع أو التسويق:

وتتضمن هذه المهمة قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة، مستخدما فى ذلك مالديه من خبراء ووحدات متخصصة وإتصالات واسعة مع شركات السمسرة ومختلف الأشكال الوسيطة الأخرى.

٣- تقديم الاستشارة حول الإصدارات الجديدة:

فعادة ما يقوم البنك الشامل بتقديم النصح والمشورة بخصوص نوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المقارنات بتكاليف الأوراق المالية البديلة ومردودها ومخاطرها فى ظل الأوضاع القائمة بالشركات المصدرة لها.

ب- تمويل عمليات توسيع الملكية:

بمعنى أن تقوم الحكومة ببيع الشركات التى تمتلكها حتى توسع قاعدة الملكية وبالتالى يكون هناك أكثر من مالك لهذه الشركة بدلا من وجود مالك واحد.

فتقوم البنوك الشاملة بتمويل مشاركات العاملين فى تملك أسهم هذه الشركات وهو ما يحدث عند مشاركتهم فى شكل (إتحاد العاملين) فيقوم الاتحاد بشراء حصة من رأسمال الشركة، ذلك بعد أن يحصل من البنك على التمويل المناسب.

ج- رسملة البنوك:

لجأت البنوك الأمريكية الشاملة إلى استبدال القروض التى تقدمها للمنشآت بحصص فى رأسمالها، وذلك بعدما تفشل المنشأة فى سداد إلتزاماتها قبل البنوك، ويتأكد البنك أن أسباب التعثر ترجع إلى سوء الإدارة.

الاتجاه الثالث: التنويع بالقيام بأنشطة غير مصرفية:

ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أولاً: أنشطة غير مصرفية يمارسها البنك بنفسه.

ثانياً: أنشطة غير مصرفية يمارسها البنك عن طريق الشركات الشقيقة.

ثالثاً: الأنماط الجديدة لأنشطة الفروع المصرفية.

وسنتناول هذه الأنشطة على الوجه التالي:

أولاً: أنشطة غير المصرفية التى يمارسها البنك بنفسه:

وتمثل فيما يلي:

أ- القيام بنشاط تأجير الأصول.

ب- الاتجار بالعملة.

ج- إصدار الأوراق المالية.

د- إدارة الاستثمارات لحساب العملاء وذلك مقابل عموله.

ويمكن تناول هذه الأنشطة بالشرح على الوجه التالي:

أ- القيام بنشاط تأجير الأصول:

وينتشر هذا النشاط فى كافة البنوك الأمريكية فى ظل العمل بنشاط البيع وإعادة التأجير حيث يتم عقد اتفاق بين البنك وإدى الشركات ينص على بيع أصل من الأصول التى تمتلكها هذه الشركة إلى البنك على أن يقوم البنك بإعادة تأجيره مره أخرى لهه الشركة للانتفاع بها وبالطبع يكون من المتوقع أن تكون المتحصلات التى يحصل عليها البنك من الإيجار مضافا إليها القيمة المتبقية من الأصل كافية لتغطية تكاليف الشراء بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب.

ب- الاتجار بالعملة:

ويتم ذلك لصالح بعض العملاء الذين يحتاجون إلى عملات أجنبية بغرض إتمام الصفقات التجارية الدولية لصالح بعض المنشآت الأمر الذى يترتب عليه استفادة البنك نظرا لحصوله على عمولات مقابل تدبر العملات المطلوبة من ناحية، وإمكانية استخدام الاموال التى يديرها البنك وذلك فى الفترة ما بين تدبير البنك لها واستخدام العميل لها من ناحية أخرى.

ج- إصدار الأوراق المالية:

ويتم ذلك لصالح العملا دون التعهد بتصريفها وعدم تحمل البنك لأى أعباء فيحقق له ذلك عائدا نتيجة ما يحصل عليه من عمولات.

د- إدارة الاستثمارات لحساب العملاء وذلك مقابل عموله:

حيث يقوم البنك بإدارة بعض الاستثمارات التى يمتلكها وبعض العملاء وذلك بالنيابة عنهم مقابل حصول البنك على عمولة مقبل إداراته لهذا النشاط.

ثانياً: الأنشطة غير المصرفية التى يمارسها البنك عن طريق الشكرات الشقيقة:

أ- نشاط التأمين.

ب- أنشطة الاستثمار.

ج- نشاط التأجير.

ويمكن تناول هذه الانشطة بالشرح على الوجه التالي:

أ- نشاط التأمين:

حيث قامت البنوك الشاملة بإنشاء شركات تأمين تقوم بالتأمين على حياة العميل الذى يحصل على قرض من البنك، بحيث تلتزم بسداد أقساط القرض فى حالة وفاة المقترض.

هذا النشاط يضمن للبنك الحصول على مستحقاته دون التعرض لمخاطر بالإضافة إلى أن تقديم خدمة الائتمان والتأمين من نفس المصدر يوفر فى تكاليف هذه الخدمة، بالإضافة إلى ذلك فيمكن للبنك أن يحصل على عمولة مجزية من شركات التأمين الشقيقة نظير قيامه بهذا النشاط.

ب- أنشطة الاستثمار:

انتشرت فى الآونة الآخيرة صناديق الاستثمار التى أخذت فى جذب جزء غير صغير من المدخرات العائلية ومدخرات المستثمرين الذين لا تتوافر لديهم الخبرة، ولكنهم يرغبون فى التعامل فى أسواق المال، فقامت البنوك الشاملة فى محاولة لإعادة جذب هؤلاء المدخرين للتعامل معها بإنشاء أنشطة لإدارة الاستثمار فى الأوراق المالية لصالح العملاء الذين يرغبون فى هذا النوع من الاستثمار وليس لديهم الخبرة أو الوقت الكافى فيقوم البنك بهذه المهمة بالنيابة عنهم مقابل تقاضى عمولات.

ج- نشاط التأجير:

تتجه بعض البنوك الشاملة لإنشاء شركات متخصصة فى تأجير الأصول حتى يمكن لها أن تساعدها فى التغلب على مشكلة عدم كفاءة الموارد المالية لتلبية أغراض الاقتراض،

حيث يمكن للبنك فى حالة عدم توافر موارد مالية كافية لإقراض العميل الذى حيث يسعى لشراء معدات يمكن له أن ينصحه بالتوجه للشركات الشقيقية التى تؤجر هذه الأدوات والمعدات وكذلك فإن هذه الشركات التى ينشأها البنك يمكن أن يعتمد عليها فى الحصول على قروض من السوق لتدعيم طاقته الاستثمارية.

ثالثاً: الأنماط الجديدة لأنشطة الفروع المصرفية:

أ- تقديم الأنشطة المصرفية فى المحلات الكبرى والسوبر ماركت.

ب- الفروع المصرفية التى تتخذ شكل مخازن الأقسام أو البوتيكز

ج- الفروع كاملة الآلية أو شبة الآلية.

وسنتناول بالشرح هذه الأنماط على الوجه التالي:

أ- تقديم الأنشطة المصرفية في المحلات الكبرى والسوبر ماركت:

أجريت العديد من الدراسات التسويقية التى اشارت إلى أن أغلب عملاء البنوك يرون عدم كفاية ساعات وأيام العمل فى الفروع التقليدية للبنوك، لذلك كان الاتجاه إلى إنشاء فرع للبنوك بالسوبر ماركت والمحلات الكبرى التى تعمل على مدار الساعة.

تعتبر هذه الفروع بمثابة بنك تقديم خدمات وأنشطة مصرفية متكاملة داخل المحلات الكبرى والسوبر ماركت، دون أن يقتصر دورها على مجرد قبول الوداع أو صرف الشيكات ولكنه يقوم بالإضافة إلى ذلك بتقديم الخدمات المصرفية المختلفة جنبا إلى جنب.

هناك بعض الدراسات التى تذهب إلى أن تكلفة إنشاء فرع جديد للبنك يمكن أن تغطى فى فترة ما بين ٣ - ٥ سنوات أما فتح فروع فى المحلات التجارية والسوبر ماركت فإنه يمكن التغطية تكلفتها فى فترة تتراوح بين ٦ - ٩ شهور.

ب- الفروع المصرفية التي تتخذ شكل مخازن الأقسام أو البوتيك:

١- الفروع التي تتخ شكل مخازن الأقسام:

وهذه الفروع تقدم خدماتها المصرفية على مدارس الساعة وعادة، تؤسس هذه الفروع فى مواقع المرور الاستراتيجية، وتقدم مجموعة متكاملة من الخدمات التى تتفق مع خصوصية المنطقة التى تقع بها وتتنوع ما بين الأنشطة المصرفية المعتادة بالإضافة إلى أعمال السمسرة ومكاتب البريد وخدمات السفر والخدمات التى تتعلق بالأوراق المالية وخدمات الوسيط العقاري.

٢- الفروع التي تتخذ شكل بوتيك:

عادة ما تتخصص هذه الفروع فى تقديم خدمات مصرفية تستهدف فئات محددة من العملاء، وعادة ما يكونوا من رجال الأعمال والأثرياء وتتناسب هذه الخدمات مع احتياجاتهم الاستشارية أو الاستثمارية.

ج- الفروع كاملة الآلية أو شبة الآلية:

نجحت البنوك الأمريكية فى تقديم خدماتها على أساس الآلية الكاملة أو شبة الآلية الكاملة، بحيث تقدم هذه الخدمات آليا أو شبه آليا إلى العميل الذى يحتاجها، وتبين من الدراسات أن هذا النظم الآلى يوفر الكثير للبنوك عما إذا قدمت نفس هذه الخدمات للعميل من خلال التعامل مع العاملين بالبنوك.

ثانيًا: بنوك الفقراء:

من المعروف أن طبيعة المعاملات المصرفية للبنوك تفترض حدا أدنى مرتفع للجدارة الائتمانية لعملاء البنك، بمعنى أن العميل الذى يرغب فى الاقتراض من البنك يجب عليه أن يثبت ارتفاع قدرته المالية، ويثبت جدراته فى الحصول على الائتمان عن طريق ما لديه من ضمانات عينية يمكن أن يقدمها كضمان للبنك مقابل حصوله على القروض المطلوبة، وعليه أيضًا أن يثبت للبنك بأن لديه قدرة مالية كبيرة وقدرة فنية وخبرة تمكنه من تحقيق دخل مرتفع يمكنه من سداد التزاماته قبل البنك.

إلا أن الملفت للنظر أن كل مادرسناه يشير إلى أن التعامل المصرفى بهذا الشكل يقتصر على العملاء الأغنياء دون العملاء الفقراء، الأمر الذى يحد من قدرتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية وأحوالهم الاقتصادية.

ومن هنا جاءت فكرة إنشاء بنوك الفقراء، تلك الفكرة التى بدأت فى الظهور فى دولة بنجلاديش فى جنوب شرق آسيا بدءا من أوائل الثمانينات، وهذه النوعية من البنوك على النقيض من البنوك العادية وبحيث لا تتعامل إلا مع الفئات الأقل دخلا والأشد فقرا فى محاولة لمساعدتها على تحسين أوضاعها المعيشية وتمويل مختلف أنشطتهم الاقتصادية البسيطة.

ومما تقدم قد تثور بعض الأسئلة فى ذهن الباحث:

- هل هذه البنوك مؤسسات خيرية لا تهدف إلى الربح؟

- ما هى أهداف هذه البنوك؟

- ما هى أهم الاساليب التى تتبعها؟

- هل يمكن لهذه البنوك أن تحقق أرباحا فى ظل هذه الظروف؟

نشأة بنك جرامين:

حصلت بنجلاديش على استقلالها فى عام ١٩٧١ مع نهاية حرب التحرير وكانت الأمال معلقة على بداية الانطلاق والتخلص من البؤس.

وفى تلك الأثناء شعر أحد أساتذة الاقتصاد العاملين بالجامعة ببنجلايش (د. محمد يونس) والحاصل على شهادة الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية بخيبة الأمل نظرا لعدم قدرة علوم الاقتصاد والتنمية الاقتصادية التى يدرسها لتلاميذه على مواجهة المشكلات الاقتصادية التى يواجهها قطاع عريض من أبناء وطنه.

ووجود أن عدم توفر مصادر تمويل مصرفية رسمية تقبل التعامل مع الفقراء هو أحد أهم الأسبا السالبة لإمكانيات البديل السائد الذى يسلب جهود العاملين ويجعلهم بصوره أقرب للعبيد.

لذا إتجه التفكير نحو محاولة تأسيس بنكا يعمل فقط من أجل الفقراء، ولقد استغرق الأمر وقتا طويلا بين أروقة البنك المركزى والمكاتب الحكومية المختصة حتى وافقت الحكومة أخيرا عام ١٩٨٣ على تأسيس بنك " جرامين " كبنك مستقل.

الأهداف التى تتبعها بنوك الفقراء:

١- التأكيد على أن الإنسان أحد الحقوق الأساسية للإنسان.

٢- أهمية بناء جسور الثقة بين البنك والعملاء الفقراء.

٣- استخدام القروض فى دعم الاعتماد على الذات.

٤- تشجيع التوظيف الذاتى للعمالة باستغلال المواهب الفردية.

٥- دعم الاقتصاد الشعبي.

سنتناول هذه الأهداف بالشرح على الوجه التالي:

أساليب العمل فى بنوك الفقراء مع التطبيق:

١- البنك يذهب إلى العملاء فى مواقعهم:

يقتنع القائمون على بنك جرامين بأن العلاء الفقراء لا يستطيعون الاقتراب من مواقع البنوك وإذا اقتربوا منها فهم لا يجرؤن على المرور من أبوابها، ذلك أن حواجز الخوف والعجز وعدم الثقة فمن لديهم الأموال ويريدون إقراضها قد ترسخت منذ وقت طويل لدى الفقراء؛ ونظرا لمشاعر الخوف والقلق التى تنتاب العملاء البسطاء فى مثل هذه الظروف فهم يفضلون عدم التعامل مع البنوك والبقاء فى أماكنهم، لذا فإن بنك " جرامين " يكلف مندوبية للذهاب إلى هؤلاء العملاء البسطاء فى مواقعهم الأمر الذى يعطيهم شعورا بالثقة فى الذات.

٢- إقراض المجموعات:

يشترط البنك أن يمنح قروض من خلال مجموعات، وبحيث تتكون كل مجموعة من خمسة أفراد توجد بينهم روابط وعلاقات متينة ويرغبون فى الحصول على القروض،

ويبدأ بأقراض فردين من كل مجموعة، ولكى يستمر البنك فى إقراض بقية أفراد المجموعة فلابد أن ينجح العضوان اللذان اقترضا أولاً فى سداد إلتزاماتهم قبل البنك فى الوقت المحدد، لإنهما إذا تعثروا فى السداد فإن البنك سوف تساوره الشكوك بالنسبة لكل أفراد المجموعة وسوف يتردد فى التعامل معهم مستقبلا.

وجدير بالملاحظة هنا أن افراد كل مجموعة يقومون بضمان بعضهم البعض قبل البنك فيما يشبه الضمان الجماعى بديلا عن تقديم الضمانات العينية أو غيرها.

٣- تشكيل مراكز فى كل قرية:

وبحيث يشكل المركز من عديد من المجموعات التى تتجاوز فى منطقة سكنية واحدة وتتلاقى معا فى مكان معين فى موعد يحدد أسبوعيا، وبحيث تقوم كل مجموعة بانتخاب رئيسا وسكرتيرا لها، على أن يجتمع رؤوسا المجموعات ويقوموا بانتخاب رئيسا للمركز ونائبا له، ويلاحظ أن تنظيم الأعضاء المستفيدين من القروض فى شكل مجموعات ومراكز إنما يخدم العديد من الأغراض منها:

١- يوفر للأفراد الفقراء احساسا بالأمن الشخصى كما يمنحهم الثقة فى تحمل المخاطر.

٢- تعتبر المجموعات والمراكز أداة المشاركة الرئيسية للأعضاء فى الأنشطة والمشروعات.

٣- تقوم المجموعات والمراكز بدور ضاغط على الأفراد كى يوفوا بتعهداتهم والتزاماتهم قبل البنك.

٤- تكوين المجموعات والمراكز يقدم الدعم المؤسسى للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

٥- إن تشكيل المجموعات والمراكز يمكن الفقراء من تحويل ضعفهم الفردى إلى قوة مجمعة فى مواجهة مراكز القوة المحلية الأخرى.

٤- الاهتمام الأكبر بمنح القروض للسيدات:

بدأ بنك جرامين فى منح القروض واستهدف أن يكون ٥٠٪ على الأقل من مقترضيه من السيدات، وعلى الرغم من أن تحقيق هذا الهدف لم يكن سهلا حيث استغرق جهدا كبيرا سواء فى إقناع السيدات أنفسهم أو لمقاومة العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية الأخرى المحطية، ولاحظ القائمون على البنك أن هناك نتائج مدهشة تتمثل فى أن النقود التى تدخل الأسرة عن طريق السيدات يتولد عنها منافع أكثر للاسرة من النقود التى تدخل عن طريق الرجل.

٥- محاربة التقاليد الاجتماعية والأمراض المزمنة:

كان هناك اقتناعا قويا من قبل المسئولين ببنك جرامين على ضرورة محاربة الأوضاع والتقاليد البالية التى كان يعانى منها المجتمع فى بنجلاديش للإنطلاق نحو جوده الحياة بالنسبة لل ٥٠٪ الأكثر فقرا فى المجتمع، لذا فقد اتفق على تفعيل قائمة تشمل ١٦ قرارا تحارب هذه الأوضاع السلبية وتمهد الأرض للإنطلاق الاقتصادى والاجتماعى على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

تقييم مدى الفعالية المصرفية لبنوك الفقراء:

يمكن أن نقيم مدى الفعالية المصرفية لبنوك الفقراء من خلال تناول المحاور الثالث التالية:

أولاً: مدى اتباع بنك جرامين لاستراتيجية واضحة.

ثانياً: مدى إتباع بنك جرامين للاساليب العلمية فى التسويق.

ثالثاً: معدلات سداد القروض الممنوحة من قبل بنك جرامين.

وسنتناول كل من هذه المحاور بالتحليل على الوجه التالي:

أولاً: تحليل مدى إتباع بنك جرامين لاستراتيجية واضحة:

يمكن إجراء هذا التحليل من خلال تناول المكونات الأساسية الاستراتيجية البنك ومدى وضوحوها فى حالة بنك جرامين وذلك كما يلي التالي:

١- مزيج العملاء.

٢- مزيج الخدمات.

٣- حصة البنك فى السوق المصرفي.

٤- مدى الانتشار الجغرافي.

٥- درجة التمييز التنافسي.

٦- معيار التقييم.

ونتناول كل من هذه المحاور بالتحليل على الوجه التالي:

١- مزيج العملاء:

حد بنك جرامين عملائه بهولاء العملاء الفقراء الذين لا يستحقون الجدارة الائتمائية من وجهة نظر البنوك العادية، حيث لا تتوافر لديهم الضمانات اللازمة لحصولهم على قروض وبتحديد أكثر فقد أعطى أولوية أكبر للسيدات الأكثر فقرا.

٢- مزيج الخدمات:

حدد بنك جرامين مزيج الخدمات الواجب عليه تقديمها لعملائه بالقروض التى يوفرها سواء لتمويل أنشطتهم الإنتاجية أو لتمويل تشييد أماكن السكن.

٣- حصة البنك في السوق المصرفي:

تحددت حصة البنك خارج السوق المصرفى المعتاد حيث إتجه للتعامل مع سوق أوسع حيث أولئك الفقراء الذين لا يستحقون الجدارة الائتمائية من وجهة النظر التقليدية للبنوك.

٤- مدى الانتشار الجغرافي:

استهدف بنك جرامين تحقيق درجة عالية من الانتشار الجغرافى لا تقوم على فكرة افتتاح فروع بأنحاء الدولة فقط، بل بلغ اهتمامه بتحقيق الانتشار والتغلغل لدرجة إنشاء مراكز تضم مجموعات الاقتراض بكل حى سكني.

٥- درجة التمييز التنافسي:

لاشك أن تركيز خدمات بنك جرامين على التعامل مع العملاء الفقراء فاقدى الجدارة الائتمانية من وجهة النظر التقليدية للعمل المصرفي، أمر يعطيه درجة عالية ليس من التمييز التنافسى فقط، بل الإنفراد بتقديم مزايا وتيرات لا يمكن وجودها لدى البنوك الأخرى.

٦- معيار التقييم:

لا تخفى إدارة بنك جرامين أن من أهم أهدافها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام كما أنها تستهدف بصفة خاصة مساعدة الفقراء وبالذات السيدات الأكثر فقرا على الارتقاء بمستوياتهن المعيشية المتدنية، هذا بالإضافة إلى تحقيق البنك لمستويات مناسبة من الأرباح.

ثانياً: مدى إتباع بنك جرامين الأساليب العلمية فى التسويق المصرفى عن طريق دراسة احتياجات وظروف العميل، ثم خلق الخدمات المصرفية المناسبة لهذه الاحتياجات والظروف، ثم العمل على الترويج لها حتى يقبل العملاء على استخدام هذه الخدمات.

ثالثاً: معدلات سداد القروض الممنوحة من قبل بنك جرامين:

إن بنك جرامين فى استخدامه لهذه الرؤية الجديدة فى تقديم القروض لم يتخل عن الهدف الأساسى من قيام البنوك بمنح القروض، وهو استعادة القروض الممنوحة بعد الفترة الزمنية المتفق عليها مضافا إليها أسعار الفائدة السارية فى السوق والتى بلغت أحيانا حوالى ١٦٪ سنويا، وعلى الرغم من ذلك فقد بلغت نسبة سداد العملاء لالتزاماتهم قبل

البنك ٩٩ - ١٠٠٪ تفى الوقت الذى لم تتجاوز هذه النسبة فى حالة عملاء البنوك الأخرى أكثر من ٣٠٪.

الإطار العام للتحليل المالى فى البنوك التجارية:

يمكن تحليل ميزانية البنك التجارى باستخدام مجموعة من الوسائل الفنية نلخصها فيما يأتي:

التحليل الأفقى Vertical analysis:

يقيس هذا التحليل سلوك مفردات الميزانية من حيث الزيادة أو النقص فى هذه المفردات خلال أزمنة مختلفة للتعرف على التغيرات التى حدثت ويعرف هذا التحليل بالمتحرك (الحركي)، لذلك قد تتم الدراسة على ميزانيات متتالية، وتعرف بالدراسة المقارنة، وهى تعطى فكرة على مدى تقدم البنك، وقد تستخدم النسب المئوية للتعبير عن التغيرات التى حدثت، كما يمكن كذلك استخدام هذا التحليل للمقارنة بين ميزانية بنك والميزانية المجمعة لجملة البنوك المثلية.

التحليل الرأسى Horizontal Anhalysis:

يشتمل هذا التحليل على دراسة العلاقة الكمية بين البنود فى تاريخ معين ويعرف بالتحليل الثابت أو فى حالة السكون، حيث تتم دراسة المركز المالى فى تاريخ معين، وهو من وسائل التحليل الكلى أو الشامل أو نسبة ١٠٠٪، ولك بنسبة كل أصل إلى مجموع الأصول، وكل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية إلى مجموعة الخصوم ورأس المال، فهو يبين علاقة المكونات بالكل أو المجموع.

والأسلوبان السابقان متكاملان، بمعنى أنه يمكن استخدامهما معا.

التحليل الداخلى والتحليل الخارجي:

إذا تم التحليل داخل البنك عرف بالتحليل الداخلي، وهو التحليل الذى يستخدم لأغراض الإدارة فى البنك، أما التحليل الخارجى فيتم على ضوء البيانات المنشورة فى القوائم المالية فى وسائل النشر المختلفة.

الفصل الثانى عشر

البنوك الإلكترونية – تجربة الإمارات

نتيجة إلى التطور المذهل فى عالم الاتصالات والتكنولوجيا وما فرض ذلك على التجارة نمط جديد من أساليب ووظائف وتقنيات حديثة لإتمام الصفات التجارية كالدعاية والتسويق والترويج، ومن هذا المنطلق جاءت أهمية طرح هذا الموضوع لإلقاء الضوء على هذه النقلة النوعية فى التعامل التجارى وذلك بالتطرق إلى موضوع البنوك الإلكترونية لأنها ضمن الموضوعات التى تأثرت بتكنولوجيا المعلومات.

شهدت الساحة المصرفية خلال ١٩٩٥-٢٠١٥م توسعا كبيرا فى التكنولوجيا البنكية من أبرز مظاهرها انتشار البنوك الإلكترونية التى تعد اتجاها حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة.

المقصود بالبنوك الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكترونى والتى تعد الإنترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهى بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الإنترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها. مع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادى ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت البنوك الإلكترونية التى ساهمت وبشكل فعال فى تقديم خدمات متنوعة، وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان.

البنوك الاكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا ماليا تجاريا، وإداريا، واستشاريا شاملاً، له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه للقيام بخدمات، أو تسوية المعاملات، أو إتمام الصفات على مواقع إلكترونية وهو ما يمثل أهم تحدى فى ميدان البنوك الإلكترونية، وتظهر المنافسة قوية بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وبين المؤسسات الكبيرة والصغيرة ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمة البنوك واختيار الأنسب منها.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإلكترونية

أولاً: مفهوم البنوك الإلكترونية وأنماطها:

١- تعريف البنوك الإلكترونية

٢- نشأة البنوك الإلكترونية

٣- أنماط البنوك الإلكترونية

١- تعريف البنوك الإلكترونية:

هناك العديد من المصطلحات التى تطلق على البنوك المتطورة مثل البنوك الإلكترونية "Electronic Banking" أو بنوك الإنترنت "Internet Banking" أو البنوك الإلكترونية عن بعد "Remote Electronic Banking" أو البنك المنزلى "Home Banking" أو البنك المباشر "Online Banking" أو البنوك الخدمة الذاتية "Self Service Banking" أو بنوك الويب "Web Banking"، وعلى اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو انجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الإنترنت سواء أكان فى المنزل أو المكتب وفى أى مكان ووقت يرغبه ويعبر عنها "بالخدمة المالية عن بعد".

يمكن للعميل أن يتصل بالبنك مباشرة بالاشتراك العام عبر الإنترنت وأجرائه لمختلف التعاملات على أساس أن يزود البنك جهاز الكمبيوتر الشخصى (pc)للعميل بحزمة البرمجيات الشخصية (PME (Personal Financial Management لقاء رسوم أو مجانا مثل حزمة (Microsoft's Money) وحزمة(Ntuits Quiken) وحزمة (Meca's Managing your money).

٢-نشأة البنوك الإلكترونية

تعود نشأة البنوك الإلكترونية إلى بداية ١٩٨٥م تزامنا مع ظهور النقد الإلكترونى أما استخدام البطاقات كان فى بداية القرن الماضى فى فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم

فى الهاتف العمومى وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى عام ١٩٥٨ أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع، ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة Bank AmeriCredit عام ١٩٦٨ لتتحول إلى شبكة Visa العالمية كما تم إصدار فى نفس العام البطاقة الزرقاء Carte Blue من طرف ستة بنوك فرنسية وفى عام ١٩٨٦ قامت اتصالات فرنسا France Telecom بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرةCrates Memoire لتصبح عام ١٩٩٢ كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثيه تحمل بيانات شخصية لحاملها.

خلال منتصف التسعينيات ظهر أول بنك إلكترونى فى الولايات المتحدة الأمريكية يميز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية:

- **البنوك الافتراضية (بنوك الإنترنت)**: تحقق أرباح تصل إلى ستة أضعاف البنك العادي.
- **البنوك الأرضية**:وهى البنوك التى تمارس الخدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية.

يرجع ظهور وانتشار البنوك الإلكترونية إلى عاملين أساسيين:

تنامى أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركة التدفقات النقدية والمالية أما فى مجال التجارة أو مجال الاستثمار والناتجة عن عولمة الأسواق.

تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أو ما يعرف "بالصدمة التكنولوجية" والتى كانت فى كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.

٣- أنماط البنوك الإلكترونية

ليس كل موقع لبنك على شبكة الإنترنت يعنى بنكا إلكترونيا وسيظل معيار تحديد البنك الإلكترونى تساؤل فى بيئتنا العربية إلى أن يتم تشريعيا تحديد معيار منضبط فى هذا

الحقل ووفقا لدراسات جهات الأشراف والرقابة الأمريكية والأوربية فان هناك ثلاثة صور للبنوك الإلكترونية على الإنترنت تتمثل في:

الأول: الموقع المعلوماتي Informational: يمثل المستوى الأساسى والحد الأدنى للنشاط الإلكترونى المصرفى ويسمح هذا الموقع للبنك بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

الثاني: الموقع الاتصالي Communicative: يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالى بين البنك والعملاء مثل البريد الإلكتروني، تعبئة طلبات أو نماذج على الخط، تعديل معلومات القيود والحسابات، الاستفسارات.

الثالث: الموقع التبادلي Trancactional: ويمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطاته فى بيئة إلكترونية كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من سداد قيمة الفواتير، أدارة التدفقات النقدية، إجراء كافة الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه.

ثانياً: مزايا البنوك الإلكترونية

تنفرد البنوك الإلكترونية فى تقديم خدمات متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية تلبية لاحتياجات العميل المصرفى وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة عن غيره من البنوك المنافسة وفيما يلي توضيح لمجالات تميز البنوك الإلكترونية

١- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:

تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم أمكانية طلب الخدمة فى أى وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التى تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها.

٢- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:

تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا عبر الإنترنت تميزها عن الأداء التقليدى مثل:

* شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.
* إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
* تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.
* كيفية أدارة المحافظ المالية (من أسهم وسندات) للعملاء.
* طريقة تحويل الأموال لحسابات العملاء المختلفة.

٣- خفض التكاليف:

أهم ما يميز البنوك الإلكترونية أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية ومن ثم تقليل التكلفة وتحسين جودتها هى من عوامل جذب العميل، ففى دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة تبين أن تكلفة تقديم خدمة عبر فرع البنك تصل إلى ٢٩٥ وحدة، فى حين تقل عنها فيما لو قدمت من خلال شبكة الإنترنت بتكلفة ٤ وحدات، وتصل إلى تكلفة واحدة من خلال الصرافات الآلية.

٤- زيادة كفاءة البنوك الإلكترونية:

مع اتساع شبكة الإنترنت وسرعة انجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أضحى سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الإنترنت الذى يقوم بتنفيذ الإجراءات التى تنتهى فى أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية مما لو انتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا وقابل احد موظفيه الذين عادة ما يكونون منشغلون عنه.

٥- خدمات البطاقة:

توفر البنوك الإلكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوى المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة سونى التى تمكن العميل من استخدامها فى أكثر من ١٨ مليون من اكبر الأماكن، وتشمل على خدمات مجانية على مدار

الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، الإعفاء من رسوم وعمولات الخدمات البنكية، بالإضافة إلى كثير من الخدمات الخاصة الأخرى.

تتيح البنوك الإلكترونية خيارات أوسع للمتعاملين بها وحرية أكثر فى اختيار الخدمات ونوعيتها، إلا أن التحدى الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة فى كسب ثقة العملاء فيها وهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأديه الخدمات بكفاءة عالية.

ثالثا: مقارنة بين البنوك الإلكترونية والبنوك التقليدية:

يتيح الإنترنت المصرفيللعملاء فرصة للتسوق الجيد وبتكاليف منخفضة، بالإضافة إلى سهولة الاتصال بالمعلومات المصرفية، ومن هذا المنطلق لأهمية البنوك الإلكترونية نوضح فيمايلى مقارنة بين العمل المصرفى الإلكترونى والتقليدى من ناحية التكاليف فى توزيع المنتجات المصرفية:

فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والإنترنت

وجه المقارنه	دفع الفواتير	توزيع البرمجيات	المعاملات البنكية	تذكرة الطيران
القنوات التقليدية	٣,٣٢-٢,٢٢	١٥,٠٠	١,٠٨	٩,١٠
عبر الإنترنت	١,١٠-٠,٦٥	٠,١٠-٠,٢٠	٠,١٣	١,١٨
نسبة التوفير	٪٧١-٪٦٧	٪٩٩-٪٩٧	٪٨٩	٪٨٧

المصدر: "سياسات التجارة الإلكترونية القانونية"، مقال منشور على الإنترنت على الموقع www.jtyarabic.org/e-businers.

من تحليل الجدول يتضح أن فرق التكلفة فى دفع الفواتير عبر الإنترنت تصل إلى نسبة٧٠٪ و٩٨٪ فى توزيع البرمجيات، أما بالنسبة للمعاملات البنكية فرق التكلفة يمثل نسبة توفير ٨٩٪، فى حين فرق التكلفة لتذكرة الطيران تصل إلى ٨٧٪ كنسبة توفير لفرق التكلفة.

وهو ما يستدل بوضوح أن تكلفة العمل المصرفي علىالإنترنت منخفضة بنسبة كبيرة مقارنة بالقنوات التقليدية الحديثة، ولأكثر توضيح ندرج الجدول التالي الذي يوضح أهمية التكنولوجيا والصيرفة الإلكترونية في تحسينالخدمات المصرفية.

تقدير تكلفة الخدمات عبر قنوات مختلفة

قناة تقديم الخدمة	تقدير التكلفة
خدمة عبر فرع البنك	+٢٩٥ وحدة
خدمة من خلال مراكز الاتصال الهاتفي	+٥٦ وحدة
خدمة من خلال الإنترنت	+٤ وحدة
خدمة من خلال الصرافات الآلية	+١ وحدة

المصدر: عز الدين كامل أمين مصطفى، "الصيرفة الإلكترونية"، مقال منشور على الإنترنت على الموقع www.bank.org/arabic/period.

المبحث الثاني

آلية البنوك الإلكترونية

مع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية كانت الحاجة إلى آلية تحكم نشاط البنوك بطرق ووسائل اتصال إلكترونية، هذه الآلية تهدف إلى إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك وأنظمة الدفع الإلكترونية تفاديا للمخاطر المحتملة.

أولا: أهمية وعوامل نجاح البنوك الإلكترونية:

١- الأهمية العلمية والاقتصادية للصيرفة الإلكترونية:

إن قيام البنوك بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الإنترنت يحقق فوائد كثيرة من أهمها نذكر:

- تخفيض النفقات التى يتحملها البنك يجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الإنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلبه من مبانى وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى أن تسويق البنك لخدماته من موقعه على الإنترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية.

- إن توجه البنوك العالمية نحو شبكة الإنترنت وما تتميزبه من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الإنترنت عامل منافسة قوى فى جذب العملاء.

- يساهم الإنترنت فى التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامى وهو ما يساهم فى تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.

- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدى إلى تسيير التعامل بين المصارف، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء فى السوق المصرفية.

- استخدام الإنترنت يساهم فى تعزيز رأس المال الفكرى وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التى يكون لها انعكاس على أعمال البنوك.

٢- عوامل نجاح الصيرفة الإلكترونية:

يقتضى نظام للصيرفة الإلكترونية الالتزام بجملة من العوامل والتى هى بمثابة قواعد للعمل الإلكترونى والتى تتمثل فيما يلى:

- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، وترتبطبالإنترنت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين فى تصميم هذه الشبكة.

- وضع خطط للبدء فى إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية، بداية من وضع إستراتيجية على مستوى البنك المركزى أو البلد أو التحالفات الدولية.

- وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل.
- إعدادخطة لتدريب الموارد البشرية.
- العمل على إنشاء تنظيم إدارى يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة.

ثانيا: وسائل الدفع الإلكترونية - المزايا والعيوب -:

تطورت وسائل الدفع الإلكترونى مع انتشار عمليات التجارة الإلكترونية، ويقصد بالدفع الإلكترونى على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التى تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل فى البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشيكات الإلكترونية، والبطاقات الذكية.

١- البطاقات البنكية:

هى عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها فى شراء معظم احتياجاته أوأداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف.

تنقسم البطاقات الإلكترونية إلى ثلاث أنواع هي:

أ- بطاقات الدفع: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل فى صورة حسابات جارية تقابل المسحويات المتوقعة له.

ب- البطاقات الائتمانية: وهى البطاقات التى تصدرها المصارف فى حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفورى لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التى تجاوزها العميل نهاية كل شهر.

ج- بطاقات الصرف الشهري: تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذى تم فيه السحب (أى أن الائتمان فى هذه البطاقة لا يتجاوز شهر). وتجدر بالإشارة أن البطاقات الذكية تصدر من طرف مجوعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها:

- فيزا Visa internationale: تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام ١٩٥٨ عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية.

- ماستر كارد Master carde internationale: هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، بطاقاتها مقبولة لدى أكثر من ٤ , ٩مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من ٢٠٠مليون دولار.

- أمريكان إكسبرس AmericanExpress: هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وأهم البطاقات الصادرة عنها:

* إكسبرس الخضراء: تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية.

* إكسبرس الذهبية: تمتاز بتسهيلات غير محددة السقف الائتماني، تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية.

* إكسبرس الماسية: تصدر لحامليها بعد التأكد من الملاءة المالية، وليس بالضرورة أن يفتح حامليها حساب لديها.

- ديتر كلوب Diter Club: منمؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا، رغم صغر عدد حملة بطاقاتها إلا أنهاحققت أرباح وصلت إلى ١٦ مليون دولار، تصدر بطاقات متنوعة مثل:

* بطاقات الصرف البنكي لكافة العملاء.

* بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال.

* بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران.

٢- النقود الإلكترونية:

بعد ظهور البطاقات البنكية ظهرت " النقود الإلكترونية " أو "النقود الرقمية "والتى هى عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن فى مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الإلكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة فى القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل.

وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الإلكترونى فى صورتين:

* حامل النقد الإلكترونى Le porte- monnaie électronique: يحتوى على احتياطى نقدى مخزن فى البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة.

* النقد الافتراضى La monnaie virtuelle: عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الإنترنت.

٣- الشيكات الإلكترونية:

وهو مثل الشيك التقليدى تعتمد فكرة الشيك الإلكترونى على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل فى جهة التخليص (البنك) الذى يشترك لديه البائع والمشترى من خلال فتح حساب جارى بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الإلكترونى لكل منهما وتسجيله فى قاعدة البيانات لدى البنك الإلكترونى(١٠)، من البنوك التى تتبنى فكرة الشيكات الإلكترونية بنك بوسطن، سيتى بنك.

٤- البطاقات الذكية:

تماشيا مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية Smart Cards والتى هى عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوى على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية.

إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتمانى أودفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع فى معظم الدول الأوروبية والأمريكية، ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة المندكس "Mondex Card" التى تم طرحها لعملاء المصارف وتوفر لهم العديدمن المزايا نذكر منها:

* يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فورى طبقا لرغبة العميل.

* سهولة إدارتها مصرفيا بحيث لا يمكن للعميل أن يستخدمهابقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الإلكترونية للبطاقة.

* أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة فى هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الإلكترونية.

* إمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى من خلال آلات الصرف الذاتى أو أجهزة التليفون العادى أو المحمول.

* يمكن للعميل السحب من رصيد حسابه الجارى بالبنك وإضافة القيمة إلى رصيد البطاقة من خل الآلات الصرف الذاتى أو أجهزة التليفون العادى أو المحمول.

مزايا وسائل الدفع الإلكتروني:

- **بالنسبة لحاملها:** تحقق وسائل الدفع الإلكترونى لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادى السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجانى لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

- **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم فى زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

- **بالنسبة لمصدرها**: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التى تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق City Bank أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام ١٩٩١ بلغت ١ بليون دولار.

عيوب وسائل الدفع الإلكتروني:

- **بالنسبة لحاملها**: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها فى الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه فى القائمة السوداء.

- **بالنسبة للتاجر**: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغى التعامل معه ويضع اسمه فى القائمة السوداء وهو ما يعنى تكبد التاجر صعوبات جمة فى نشاطه التجاري.

- **بالنسبة لمصدرها**: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حامل البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

ثالثا: الخدمات المصرفية الإلكترونية:

١- أصناف الخدمات المصرفية الإلكترونية

فيما يلى نستعرض خدمات الصيرفة الإلكترونية والوسائل المتصلة:

(أ) الصيرفة الإلكترونية من خلال الصرافات الإلكترونية:

من وسائل الصيرفة الإلكترونية أجهزة الصرف الآلى التى تؤدى دورا هاما فى توزيع المنتجات المصرفية وتتمثل فيما يلي:

١ - الموزع الآلي للأوراق (D.A.B)Distributeur Automatique de Billes

هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة إلكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى الفرع.

الموزع الآلي للأوراق D.A.B

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق D.A.B	- يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب - يوجد في البنوك، الشوارع، أماكن أخرى - يعمل دون انقطاع	- جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة - هذه الأخيرة نسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا	- تخفيض نشاط السحب في الفروع

٢- الشباك الآلي للأوراق (G.A.B)Guichet Automatique Bancaire

هو أيضًا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدى تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر... إلخ وكل ذلك والشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسى للبنك.

الشباك الآلي للأوراق G.A.B

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الآلي للأوراق G.A.B	- يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بتحويلات، طلب شيكات	- جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون للرصيد بفضل رمز سري	- يستعمل من كرف الزبائن في أوقات غلق البنوك، خاصة بالزبون المستعجل

٣- نهائي نقطة البيع الإلكترونية (T.P.V) Terminal Pointe de Vente

تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الإلكترونى الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزى للبنك بإدخال الرقم السرى للعميل (code pin) أين تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر إلكترونيا.

نهائي نقطة البيع الإلكترونية T.P.V

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
نهائي نقطة البيع الإلكترونية T.P.V	- يوضع في المحلات حيث يسمح للعميل بتسوية عملياته التجارية بالبطاقة أثناء التسديد	- فروع موصولة بشبكة تجمع بنوكا مختلفة	- يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمن

(ب) خدمة الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف " الهاتف المصرفى " Phone Bank

مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت المصارف خدمة " الهاتف المصرفي " لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم البنكية وتفادى البنوك طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة ٢٤ ساعة يوميا (بما فيها الإجازات والعطلات الرسمية)، تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة الإنترنت المرتبطة بفروع البنك أين تمكن العميل من الحصول على خدمات محددة، فقط بإدخال الرقم السرى الخاص به، ومن الخدمات التى يقدمها الهاتف المصرفى على مستوى العالم:

- يتم تطبيق هذا النظام فى " ميلاند بنك " باسم "First Direct Acount" عن طريق الاتصالات الهاتفية بإدخال الرقم السرى الخاص بالعميل ليحول من حسابه بالمصرف لسداد بعض التزاماته مثل فاتورة التليفون، الغاز، الكهرباء.

- فى المملكة المتحدة الأمريكية أدخلت هذه الخدمة منذ عام ١٩٨٥ وتعمل بواسطة شاشة لدى العميل فى منزله لها اتصال مباشر بالمصرف، وفى عام ١٩٨٦ تم إدخال خدمات جديدة للهاتف المصرفى تتمثل فى خدمة التحويلات المالية من حساب العميل المدفوعة لسداد الكمبيالات والفواتير عليه.

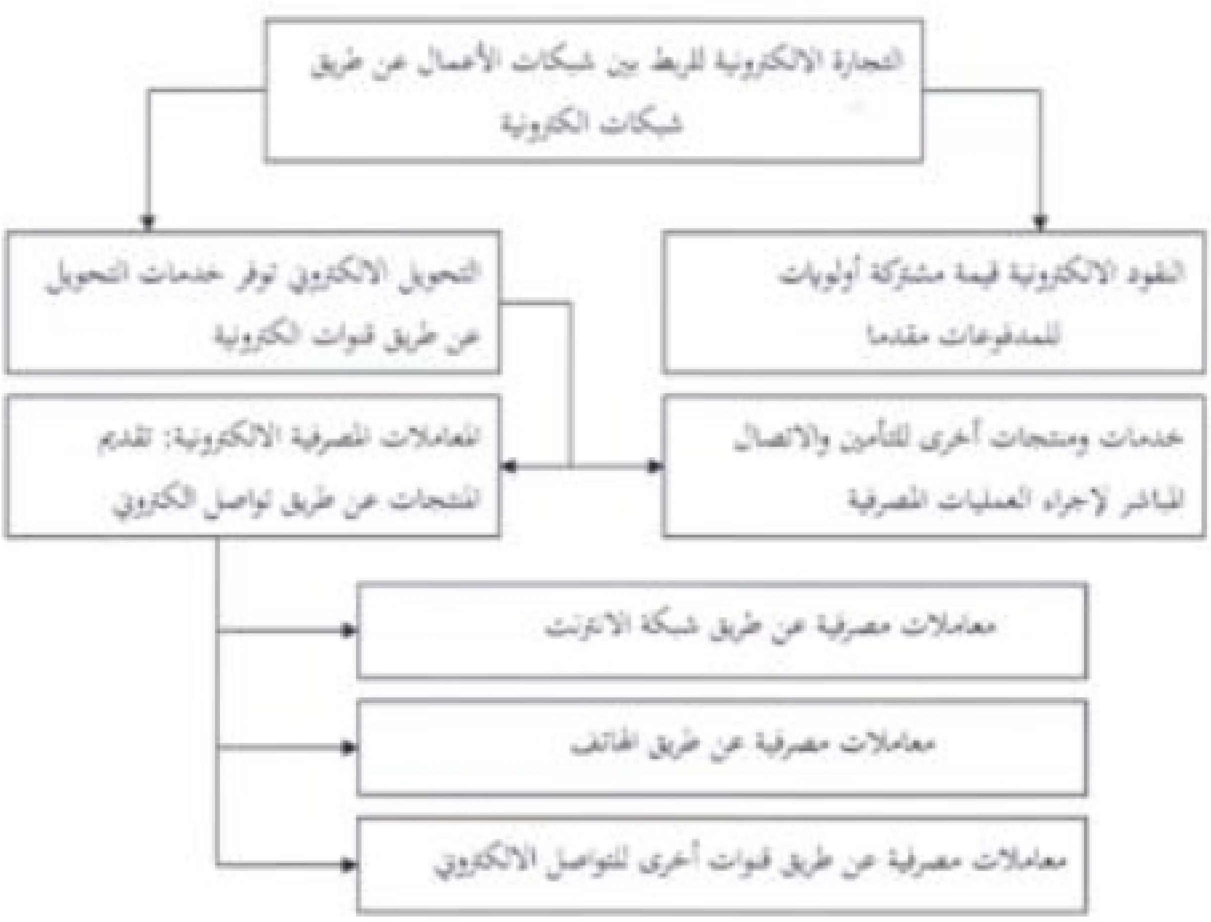
- وفى نوفمبر ١٩٩٤ استحدث " باركليز بنك " خدمة تحويل الأموال، ودفع الالتزامات وأتاحت خدمة الهاتف المصرفى للعميل فرصة التعاقد للحصول على قرض أو فتح إعتمادات مستنديه وغيرها.

(ج) أوامر الدفع المصرفية الإلكترونية وخدمات المقاصة الإلكترونية:

تأسست خدمات المقاصة الإلكترونية عام ١٩٦٠ "Banker Automated Clearing Services" ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى فى أى فرع ولأى مصرف فى دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلى مصلحة الكهرباء، الغاز.

يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقى "RealTime Settlement System" (RTGS) ضمن خدمات المقاصة الإلكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكى إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات فى نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير.

شكل رقم (١) صورة المعاملات المصرفية الإلكترونية



٢- مخاطر الصيرفة الإلكترونية

في ممارسة المصارف لأعمالها الإلكترونية تواجه مخاطر يترتب عنها خسائر مالية، ومن هذه المخاطر يمكن تصنيفها ضمن مجموعات مختلفة تتمثل فيما يلي:

- **المخاطر التقنية:** تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة والأموال الإلكترونية.

- **مخاطر الاحتيال:** وتتمثل في تقليد برامج الحواسب الإلكترونية أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية، أو تعديل بعض المعلومات بخصوص الأموال الإلكترونية.

- **مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الإلكتروني:** قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام، أو سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها.

- **مخاطر قانونية:** تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها، أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، وتبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدى قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، حجيتها في الإثبات، أمن المعلومات، وسائل الدفع، التحديات الضريبية، إثبات الشخصية، التواقيع الإلكترونية، أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الإلكتروني، سرية المعلومات، أمن المعلومات من مخاطر إجرام التقنية العالية، خصوصية العميل، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، حجية المراسلات الإلكترونية، التعاقدات المصرفية الإلكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات البنك أو المستخدمة من موقع البنك أو المرتبطة بها، علاقات وتعاقدات البنك مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها أو مع المواقع الحليفة مشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية.

- **مخاطر فجائية:** مثل هذه المخاطر تؤدى إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية، حيث إن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أو في سوق الأوراق

المالية بشكل عام فى تنفيذ التزاماتهم - الدفع والتسديد - يؤدى غالبا إلى توتر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم فى تنفيذ التزاماتهم فى موعدها، وهذا ما يؤدى إلى توتر العلاقات وزعزعت الاستقرار المالى فى السوق.

- **مخاطر تكنولوجية:** ترتبط المخاطر بالتغيرات التكنولوجية السريعة، وإن عدم إلمام موظفى البنوك بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدى إلى القصور فى أداء العمليات الإلكترونية بشكل صحيح.

- **المخاطر الاستراتيجية:** هى تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبنى الاستراتيجيات المناسبة التى تأخذ فى اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب من الخدمات التقليدية والخدمات المصرفية الإلكترونية.

المبحث الثالث

واقع البنوك الإلكترونية

أولاً: مقدمة

تشير إحدى الدراسات التى أجرتها شركة efunds، وهى شركة لتحويل الأموال إلكترونيا تملكها مؤسسة deluxe corporation " إلى أن انجاز الأعمال المصرفية على شبكة ويب، ما زال معقدا جدا، وأن الكثير من العملاء ما زالو متخوفين من الناحية الأمنية. ويقول ماثيولاولر، كبير المديرين التنفيذيين لشركة Online Resources، التى توفر الخدمات المصرفية الفورية لحوالى ٤٠٠ شركة فى الولايات المتحدة: "هذه مشكلة كبيرة، ويبدو ان هناك تذمر على نطاق واسع بين المستهلكين، الذين يطالبون بتبسيط هذه الخدمات" واستقطبت الدراسة التى أجرتها شركة Delux، تعليقات من ٤٠٠ شخصا لديهم حسابات مصرفية فورية، أو أبدو رغبة فى فتح حسابات من هذا النوع. وقال ٣٦٥ شخصا منهم (٨٣ بالمئة)، أن تعاملاتهم مع المصارف عبر انتر نت أفضل من تعاملاتهم مع المصارف التقليدية.

ومن افضل المنافع التى يتمتع بها هؤلاء، قدرتهم على الوصول الى حساباتهم خلال الاربع والعشرين ساعة، يوميا، وقدرتهم على مشاهدة ارصدة حساباتهم، واستعراض كشوف الحركات التى يجرونها على حساباتهم، فوريا، بالاضافة لتمتعهم بخدمة دفع فواتيرهم عبر الشبكة وقال ٨٨ شخصا (٢٠ بالمئة)، من الذين شاركوا فى الدراسة أنهم باشروا عملية التسجيل، للحصول على حساب مصرفى عبر الإنترنت، إلا أنهم لم يتموا تلك الاجراءات. وقال ٢٨ بالمئة منهم أنهم لا يثقون بأمن التعاملات.

وأضافت المجلة أن " نتائج دراسة مسحية أخرى أجرتها مؤسسة pis global فى عام ٢٠٠٦ أظهرت أن ٧٪ من المنازل الامريكية تستخدم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وهى زيادة تبلغ ٦٧٪ عما كان عليه الوضع عام ١٩٩٨، وتنبأت الدراسة ان ترتفع نسبة المنازل الامريكية التى تستعمل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت الى ٢٠٪ عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن مستقبل الخدمات المالية المتكاملة عبر الإنترنت يبشر بنجاح كبير إلا أن نتائج الدراسة تذكر أن المسائل المتعلقة بخدمة العملاء ما زالت بحاجة إلى جهود كبيرة لتحسينها.

إن الدراسات التحليلية التى تمت على مواقع البنوك الإلكترونية تشير فى أكثر من موضع على الواقع الآتي:

- غالبية مواقع البنوك على الإنترنت مواقع تعريفية معلوماتية وليست مواقع خدمات مصرفية.
- إن الكثير من مواقع الإنترنت البحثية توفر مداخل شاملة لكافة مواقع البنوك على الإنترنت ومن هنا فان أهم إستراتيجية فى واقع البنوك على الإنترنت هى أن يدرك القائمون عليها أن الكل يراك وما تظنه مميزا قد يكون عاديا بالنسبة للغير.
- غالبية المواقع تقدم مواقع معرفية ومعلوماتية، لكن لن يمض وقت قصير على تحولها إلى مواقع خدمية تقيم علاقات تفاعل مباشرة مع الزبون، إذ ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ ارتفعت نسبة الاتجاه إلى المواقع التفاعلية ما يقارب ٨٠٪.

ثانياً: متطلبات البنك الإلكترونى

١- البنية التحتية التقنية:

إن أولى متطلبات البنوك الإلكترونية، البنية التحتية التقنية، والبنى التحتية التقنية للبنوك الإلكترونية لا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات ذلك أن البنوك الإلكترونية تحيا فى بيئة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، والمتطلب الرئيس لضمان أعمال إلكترونية ناجحة وضمان دخول آمن وسليم لعصر المعلومات يتمثل بالاتصالات، وبقدر كفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات السوق الاتصالي.

فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري، ودقة المعايير وتواؤمها الدولي، وكفاءة وفعالية التنظيم القانونى لقطاع الاتصالات كما أن والعنصر الثانى للبناء التحتى يتمثل بتقنية المعلومات، من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة، ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيس، بل استراتيجيات التواؤم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية.

عناصر إستراتيجية البناء التحتى فى حقل الاتصالات وتقنية المعلومات يمكن تلخيصها كالآتى:

- تحديد أولويات وأغراض تطوير سوق الاتصالات فى الدولة.
- السياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة فى سوق الاتصالات ولضمان جذب الاستثمارات فى هذا القطاع.
- تنظيم الالتزامات لمقدمى الخدمات مع تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة، وفى مقدمتها معايير أمن وسلامة تبادل المعلومات وسريتها وخصوصية المشتركين.

- توفير الإطار القانونى الواضح الذى يحدد الالتزامات على أطراف العلاقة.

- أخيرا تحديد نطاق التدخل الحكومى وتحديد اولويات الدعم وما يتعين ان يكون محلا للتشجيع الاستثمارى من قبل الدولة.

٢- التطوير والاستمرارية:

إن الجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز، ونلاحظ أن البنوك العربية لا تتجه دائما نحو الريادية فى اقتحام الجديد، لأنها تنتظر أداء الآخرين، وربما يكون المبرر الخوف على أموال المساهمين واجتياز المخاطر أ وهذا لا يعنى أن الريادية فى اقتحام الجديد التسرع فى التخطيط للتعامل مع الجديد وإعداد العدة، لكنها حتما تتطلب السرعة فى انجاز ذلك.

٣- الرقابة:

لقد أقامت غالبية مواقع البنوك الإلكترونية جهات مشورة فى تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكترونى لتقييم فعالية وأداء مواقعها. ويسود فهم عام أن كثرة زيارة الموقع دليل نجاح الموقع، لكنه ليس كذلك دائما وان كان مؤشرا حقيقيا على سلامة وضع الموقع على محركات البحث.

٤- كفاءة الأداء:

ينبغى أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكى الإلكتروني.

٥- التفاعل مع متغيرات والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:

والتفاعلية لا تكون فى التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة فى حقول الأداء الفنى والتسويقى والمالى والخدمي، تلك الأفكار التى تجيء وليد تفكير إبداعى وليس وليد تفكير نمطي.

ثالثاً: المعاملات والمعلومات المصرفية الإلكترونية):

إن امن البنوك الإلكترونية وكذا التجارة الإلكترونية جزء رئيس من امن المعلومات (IT Security) ونظم التقنية العالية عموما، وتشير حصيلة دراسات امن المعلومات وما شهده هذا الحقل من تطورات على مدى الثلاثين سنة أن مستويات ومتطلبات الأمن الرئيسة في بيئة تقنية المعلومات تتمثل في الوعي بمسائل الأمن لكافة مستويات الأداء الوظيفي، الحماية المادية للتجهيزات التقنية، الحماية الأدائية (استراتيجيات رقابة العمل والموظفين) الحماية التقنية الداخلية، والحماية التقنية من المخاطر الخارجية.

إن **القاعدة الأولى** في حقل أمن المعلومات هي أن الأمن الفاعل هو المرتكز على الاحتياجات المدروسة التي تضمن الملائمة والموازنة بين محل الحماية ومصدر الخطر ونطاق الحماية وأداء النظام والكلفة. وبالتالي فان استراتيجيات وبرامج امن المعلومات تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى تبعا لطبيعة البناء التقني للنظام محل الحماية وتبعا للمعلومات محل الحماية وتبعا للآليات التقنية للعمليات محل الحماية، إلى جانب عناصر تكامل الأداء واثر وسائل الامن عليه وعناصر الكلفة المالية وغيرها.

أما **القاعدة الثانية** فهي أن الحماية التقنية وسيلة وقاية ودفاع، وفي حالات معينة وسيلة هجوم، ولا تتكامل حلقات الحماية دون الحماية القانونية عبر النصوص القانونية التي تحمي من إساءة استخدام الحواسيب والشبكات فيما يعرف بجرائم الكمبيوتر والإنترنت والاتصالات والجرائم المالية الإلكترونية، وبالتالي تتكامل تشريعات البنوك والتجارة الإلكترونية مع النصوص القانونية لحماية المعلومات.

إن تمعنا في أهم الاتجاهات الأمنية لحماية البيانات في البيئة المصرفية، والتي تتخذ أهمية بالغة بالنسبة للبنوك التي تمثل بياناتها في الحقيقة أموالا رقمية وتمثل حقوقا مالية وعناصر رئيسة في الائتمان، نجد أن المطلوب هو وضع استراتيجية شاملة لامن المعلومات تتناول نظام البنك وموقعه الافتراضي وتتناول نظم الحماية الداخلية من أنشطة إساءة الاستخدام التي قد يمارسها الموظفون المعنيون داخل المنشأة وتحديدا الجهات المعنية بالوصول إلى نظم التحكم والمعالجة والمبرمجين، إلى جانب إستراتيجية الحماية من الاختراقات الداخلية، وهذه الاستراتيجيات يجب ان تمتد إلى عميل البنك لا للبنك وحده، حتى نضمن نشاطا

واعيا للتعامل مع المعلومات وتقدير أهمية حمايتها، ولكل إستراتيجية أركانها ومتطلباتها ومخرجاتها. وتقييم كفاءة الإستراتيجية يقوم على مدى قدرتها على توفير مظلة امن شاملة لنظام البنك والعميل والنظم المرتبطة بها.

تقوم إستراتيجية حماية البيانات فى البيئة المصرفية على أن أول الخطوات لمستخدمى التقنية (سواء البنك كمستخدم ام زبائنه الذين يستخدمون التقنية للتوصل الى موقعه الإلكترونى) تحصين النظام داخليا (الحاسوب الشخصى او محطة العمل)، ويتم ذلك باغلاق الثغرات الموجودة فى النظام.

أهم استراتيجيات أمن المعلومات توفير الكفاءات التقنية القادرة على كشف وملاحقة الاختراقات وضمان وجود فريق تدخل سريع يدرك جيدا ما يقوم به لان أهم الاختراقات فى حقل الكمبيوتر أتلفت أدلتها لخطاق عملية التعامل التقنى مع النظام. ومن جديد تظل الحماية القانونية غير ذات موضوع إذا لم تتوفر نصوص الحماية الجنائية التى تخلق مشروعية ملاحقة افعال الاعتداء الداخلية والخارجية على نظم الكمبيوتر وقواعد البيانات.

تجربة دولة الإمارات العربية (التحول إلى الإدارة الإلكترونية واقتصاد المعرفة)

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة عامة وإمارة دبى على وجه الخصوص مركزا للتجارة والصناعة فى منطقة الشرق الأوسط، وهى أيضًا سوق عالمية لتجارة الإلكترونيات والحاسوب، ومركزا مهما للتجارة الإلكترونية.

تركزت جهود تحويل اقتصاد الإمارات إلى اقتصاد المعرفة والإدارة الإلكترونية على بنية تقنية ومعلوماتية متطورة ممثلة بمنطقة دبى للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام، مما جعل دبى مركزا للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام الرقمي، وفى هذه المنطقة الحرة تم إنشاء ثلاثة مشاريع أساسية هى مدينة دبى للإنترنت ومدينة دبى للإعلام، وواحة دبى للمشاريع، الهدف منهم هو إنشاء مركز لصناعات تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة، ولتكوين حاضنة بتكنولوجيا لتطوير الأفكار المبتكرة واستقطاب رؤوس الأموال فى المشاريع الجديدة، ولتحقيق هذا الهدف نجحت دبى فى إنشاء بنية تحتية بمقاييس عالمية ونظم اتصالات فائقة القدرة، وقوى عاملة ماهرة عاملة ماهرة للعمل فى مجال تكنولوجيا المعلومات.

أنجزت إمارة دبى مشروع حكومة دبى الإلكترونية، وذلك باعتبارها وسيلة لتحديث الإدارت العامة ولدعم أنشطة التجارة والأعمال الإلكترونية، وتعتبر حكومة دبى الإلكترونية نقلة نوعية هائلة فى تقديم الخدمات الإلكترونية الفورية للمستفدين من المواطنين وأصحاب الأعمال والمستثمرين ولتوزيع تبادل المعلومات والخدمات فى الوقت الحقيقى بين مؤسسات ووكالات وأجهزة الدولة، وتعتبر تجربة شرطة دبى وإدارة الموانئ فى دبى من بين أهم التجارب الناجحة فى التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

رابعاً: فرص نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية فى البيئة العربية:

محددات تطبيق الإدارة الإلكترونية فى البيئة العربية والتى لا تقتصر بطبيعة الحال على البيئة العربية دون غيرها، فإن فرص نجاح استراتيجيات تطوير نظم الإدارة الإلكترونية ممكنة وهى فى حالة مرتبطة بتوافر التزام جدى وبرامج تنموية لتحقيق التكامل بين الجانب التقليدى (المادي) والرقمى للاقتصاديات العربية، والإدارات الحكومية على المستوى (الوطني) والتزام إدارات المنظمات والمؤسسات بتلبية متطلبات الاندماج فى أنشطة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية على مستوى مشروعات الأعمال.

تحتاج الأقطار العربية إلى صياغة وتطبيق استراتيجيات تنمية معلوماتية طموحة فى ميادين مختلفة من أهمها: الاستثمار فى تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطوير قطاع صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، تطبيق مشروعات الإدارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والعمل من أجل نشر وترسيخ الثقافة الإلكترونية بين أفراد المجتمع.

يمكن تحديد أهم مستلزمات نجاح مشروعات الإدارة الإلكترونية فى البيئة العربية بما يلي:

- تطوير استراتيجيات تنمية عربية للتحول إلى اقتصاد المعلومات والمعرفة.
- إعادة هيكلة البيئة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات، وتشمل البنية الأساسية كلا من البنية التقنية والمعلوماتية وتضم هذه البنية الموارد البشرية التى تعمل فى حقل المعرفة والمعلومات.

- إعادة هندسة استراتيجيات التعليم فى العالم العربى لكى تستطيع مواكبة الفرص الثمينة التى تنبثق عن اقتصاد المعرفة، وفى مقدمتها بناء القوة الحضارية من خلال الابتكار العلمى الفكرى والإبداع الثقافى والحضاري.

- توفير البيئة القانونية والتشريعية للإدارة الإلكترونية، والأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية لأن الهيكل القانونى والتشريعى الحالى فى بعض الأقطار العربية لا يأبى إحتياجات ومتطلبات العمل الإلكترونى.

- إعادة هندسة الأعمال باستخدام تكنولوجيا المعلومات فى كل المنظمات ومؤسسات الأعمال الخاصة والعامة فى أقطار العالم العربية.

- وضع خطط عمل لتقليص الفجوة الرقمية العربية.

هذه المستلزمات المهمة لتطبيق نظم الإدارة الإلكترونية تمثل برامج عمل طموحة لوضع العالم العربى كما يستحق فى قلب الثورة المعروفة، كما تعتبر مداخل أساسية للإندماج مع العالم الرقمى واقتصاد المعرفة، ولا نظن أن هناك من خيار آخر سوى التقدم بثبات على طريق النهضة والتنمية الحضارية التى تستند فى هذه الألفية إلى المعرفة باعتبارها قوة والقوة باعتبارها معرفة.

إن أمام العالم العربى فرصة ثمينة لمواكبة عصر المعرفة، فالمقومات متوفرة والدول العربية تمتلك عددا كبيرا من القوى العاملة المؤهلة والمدربة، ولديها من خيرة الباحثين والعلماء، حتى إن أفضل العقول العلمية التى تستعين بها الشركات العالمية هى عقول عربية، ومع استمرار عمليات الإصلاح والتنمية والتعاون فإن الأمل كبير بأن يكون للعالم العربية مكانة مؤثرة بين التكتلات الدولية من أجل النمو والتقدم ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة فى القرن الحادى والعشرين.

الخاتمة

يعد التقدم التكنولوجى من العوامل المساعدة فى تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، وإن حسن استغلال تقنية الصيرفة الإلكترونية هى من عوامل عصرنة المنظومة المصرفية لمواكبة تحديات العصر، ومواجهة ضغط منافسة البنوك الأجنبية الموجهة أساسا لجذب العملاء. فالعمل المصرفى الإلكترونى يتجاوز الوظائف التقليدية ويهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة آدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة وعلى هذا الأساس سعت الدول المتقدمة إلى تخفيض تكاليف العمليات المصرفية التى تتم عبر القنوات الإلكترونية لتدعيم العلاقات وزيادة ارتباط العملاء بهذا البنك وهو ما يعزز من المكانة التنافسية له فى سياق الأعمال التجارى الإلكترونية. وحتى تؤدى البنوك الإلكترونية دورها بفعالية فإنه يجب العمل على التحكم فى تقنيات الاتصال، وحماية شبكة الإنترنت من الاحتيال، وضمان سرية جميع العمليات المصرفية، وتامين أكثر حماية بخلق إطار فنى مهنى متخصص، وإطار تنظيمى محكم ذو شفافية فى العمل المصرفى وإقامة رقابة صارمة ضابطة لهذه التعاملات وإلا فإن مساق الرهان يتحول من الرغبة فى تعظيم المكاسب إلى وجوب تقليل الخسائر.

المراجع

أولاً: الكتب:

- نهلة أحمد قنديل، التجارة الإلكترونية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص:٨٦.

- عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص:٣٢.

- حسن شحاذة الحسين، "العمليات المصرفية الإلكترونية"، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، ٢٠٠٢، ص: ٢٠٦.

- رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، ١٩٩٩، ص: ٧٧.

- فريد النجار، وليد النجار وآخرون، وسائل المدفوعات الإلكترونية - التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة - الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص: ١١٨.

- معطى الله خير الدين، بوقموم محمد، " المعلوماتية والجهاز البنكي - حتمية تطوير الخدمات المصرفية "، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات مرجع سابق، ص:١٩٩.

- طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية: المفاهيم- التجارب - التحديات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص: ١٤٠.

- عبد الهادي نجار، " الصيرفة الإلكترونية وآلية تداولها "، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، مرجع سابق، ص ص: ٤٦، ٤٥.

- موسى خليل مشري، "القواعد الناظمة للصيرفة الإلكترونية"، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، مرجع سابق، ص: ٢٦٠.

- جمال الدين زروق وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، سبتمبر ٢٠٠٩.

- جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٩.

- صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٣.

- عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠.

- عبد الحافظ السيد بدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية - نظرة معاصرة - دار الفكر العربي، ١٩٩٩.

- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، ٢٠٠٠.

- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩.

- عبداللطيف مصطفى أحمد رزقون، تأهيل القطاع المصرفي العربي، ٢٠١٣.

- ٢٠٠٤- خطيب، مثال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس، رسالة ماجستير، جامعة حلب.

- ٢٠٠ – عبدالحميد، عبداللطيف، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- ٢٠٠٤ – حمزة، محمود، الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- عبدالغفار حنفي، عبدالسلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١.
- ٢٠٠٢ – الزبيدي، حمزة محمود. إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٢٠٠٣ – مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن.
- ٢٠٠٠ – كنعان، علي، النظام النقدي والمصرفي السوري " مشكلاته واتجاهات إصلاحه "، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية.
- قانون إحداث المصريف الصناعي وتعديلاته، منشورات الإدارة العامة، دمشق.
- معهد الدراسات المصرفية، إضاءات، العدد الرابع، الكويت، نوفمبر ٢٠١٠.
- د. أحمد ابو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الاسكندرية، قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر ١٩٩٤، ص ١٨٣ – ١٨٦.
- شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني.
- مصر في المؤشرات العالمية للتصنيف الائتماني.

ثانياً: المذكرات:

* بريش عبدالقادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ (غ م).

ثالثاً: المقالات:

* أحمد بوراس، الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

* أحمد حسين الرفاعي، أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٧.

* أحمد طلفاح، المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المصرفي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل ٢٠٠٥.

رابعًا: مواقع الإنترنت:

- www.ityarabic.org/e-businers.

- www.bank.org/arabic/period

- www.Bank.Of.cd.com